

القول كقول السيد العلامة ^{صلى الله عليه} في رد المحتار في سوا الاقطعه ما قولكم من ملكه عبدا حرا
المال صاعا هل ينعو عنه كم لو ملكه بعض نفسه وهل شرط الصور او العبد لو ملكه بعض نفسه او لا
واذا قلتم لا ينعو اذا ملكه حرا من المال متشاعرا ويعتق اذا ملكه بعض نفسه فما يكون الفرق لان تملكه
جزء من المال صاعا كما انه ملكه بعض نفسه اقولنا فاحسب صور في كواب والله الموفق ان الرقيق لا يملكه بملك
سيدة على العود ^{عند الامامنا الشافعي} حرم الله تعالى بيعه ليقوله تعالى ^{صلى الله عليه} ولا يملككم الابطال ولا يملككم الابنه
ولا يملك ولا يملك عن العبيد الممنوع ليقوله صلى الله عليه واله وسلم من باع عبدا وله مال فماله للبايع الا ان
يشترط المتبايع رواه الشيخان بان اضافة المال اليه اضافة اختصاصا لا اضافة ملكه ولا اضافة
بملكه غير سيدة عندنا حرا واما لو قال له سيدي وهنك نفسك او ملكتك نفسك فان قصد بذلك العف
عنى وان قصد التملك او اطلقا اشترط بقوله فورا ويعتق وفي جميع هذه الصور لو ملكه
بعض نفسه عفو جميعا عن هذا الفصل سرية اما اذا قصد العتق فواضح واما اذا قصد التملك او
اطلوعه لو قال بعتك نفسك بكذا فانه يصح ويلزمه المسمى ومسمى لانه عقد عتاقه لا يبيع كما صح
به فانه المحقق في الصور في التخصيص وهذا الصورة المفسر عليها لان الفصد العتق التملك
اكتسب وحسب الصفة الفرق ^{بما} تملكه المال وبين تملكه نفسه فان الشارح مشتوف الى العف
واما اذا ادال العبد ملكك لصور ما املكه متبايعا مثلا فان اراد دخول نصف العبد فواضح انه يبي
فيه الفصل المتقدم ويلعبوا تملكه المال وان اراد ما عداه كان لغوا ايضا وان اطلق بعت
على قاعدة اصوله فما يظهر من ان المتماثل يفتح الظاهر يدخل في عموم لفظ المتماثل بكسبه
والاصح لا يكون لغوا ايضا ومن فروع هذه القاعدة قولهم لو قال ابوي عاتقني
من ديني وهو يدعون له او تصدق بهذا على الفقير وهو فقير لم يدخل في العدم فلا
يبوي نفسه ولا تصدق عليها هذا ما ظهر في محكي كلام اصحابنا رضي الله عنهم اجمعين
ويصح لهم انهم انما يعلم هذا خراب العاصم العتاق الذين طهر عن الدين والاداء والدين
وتعلمه خطه بلعنه وتعلمه سوا الاقطعه سوا الاقطعه صلى الله عليه وآله الشاهد العلماء ونفع
لهم التمسك ايمان ما قولكم من ليدعكم في قاص تاقر الاحكام عظم العتق والاقام
ولا ائتمه من الائمة الا علام باع عن ورثة ما بين قاصر ومكلف للمصالح الصريح
الظاهره الرعية واحنا طبعه براهي ^{في} اتمام العتق ودفع المشتري التملك
الى كماله المذكور ويزد المشتري حجة شرعية في العاصم المذكور من لفظها في معنى البيع
صحى بشرط عتاقا فذا باخره وذكر في التمر بعد ذكر النفع والعتق ما لفظه على جميع
من المشتري المذكور فهل للبيع من نافع من غير ان ادعاه بعض الورثة من
في العتق وقد اثبت العاصم المذكور انه باع ذلك بعد ان قوماه عرلان بمن الرومان
والامان واحتياط على المشتري المذكور بزيادة قريب من سدس الثمن او ادعاه عتق
الاحازنه وقد قال العاصم في حقه المذكور بالعتق لكون سعة اصله للفاصلين
والعاصم او عتق قبله القيمة فهل يلزم المشتري وقد دللنا لفاصل التابع في الثمن
ما لفظه على جميع من المشتري هذا حجة العتق التي يعلف اطاع المولى بها على ان يملك
المسرى بملكه امام العتق بالبيع المذكور في الوضوح والعتق بالوعد على هذه
العتق ففضل في التملك هذا الامام المجمع على امره

وهذه الذي قد اجمع النبي صلى الله عليه وسلم على ما قيل لطفه فانظر ورفعه من سند يابيه
ووقف من شد عن جبابه وانفصلا وصل مقاطيع حبه وادهم في سلسله حربه فسكنت نفوسهم عن
ضطرب العلم فوضعتهم لا يكون محمولا او متعلق بهم لا يكون مقبولا ولا محتملا ولا الله هذه الاشياء
الزود في الارزوا شهيد محمد بن عبد الله ورواه ارسلم والدين غريب فاصبح عزيزا مشهورا والحمد لله
مغضلات الامور وازال به منكرات الدعوة والادصال الله علمه ونسأل الله ان يوفقنا لطلبه
وافلر بعد فعله الحديث فظير وقع كثير نفعه على مدار اكثر الاحكام ويدر في احكام الاحكام والاهل
اصطلاح الابد للطلاب من فقه فلهم نذب الي تقدم العناية بكتاب محمد صلى الله عليه وسلم نظرت فيه اجوراة
اي لو بيت من العود الغتها وليبان اصطلاحهم الغتها وشرعت في شرها لها بسطلة وادوية رانية
كثير الحجم سطلته وعلته ثم بشرت في شرها لها متوسط غير فظط والاموط يوضع مشكلها وفتح
مغفلها ما كثر فاملر ولا تصرفا صرغ فوايد لا يستغني عنها الطالب النبويه وفرايد لا توحد
مجتمعة الا فيه جعل الله خالصا لوجه الكريم ووسيلة الى جنت النعيم يقول راجي به المتقدي
عبد الرحيم بن كسين الاثري من بعد حمد الله ذي الالاء على امتنا جل عن اعداء
رؤساة وسلام دايم على نبينا خير ذي الراحم فهذه المقاصد اللهم توضع من علم
الحديث رسمة النبي الاثري بفتح الهمزة والثا المثلثة نسبة الى الاثر وهو الحديث والاشي
بها اكسين بن عبد الملك الاحمال الاثري وعبد الكريم بن منصور الاثري في آخري والآيات
النعمة واحدها آ لا بالفتح والتنوين كرجل في غير بالعكس كمن وقيل بالكد وسكون
اللام والتنوين الي كشي وقيل بالفتح وترك التنوين كقفا والمرام جمع مرجم وفي
الرحمة وفي جمع مسلم انا نبي المرجم وفي رواية الرحمة وفي رواية الملمح والمراد برسمة الحديث
ان اهل التي بنوا عليها اصولهم والرسم في اللغة الاثر ومنه رسم الدار وهو ما كان
سما آ ثا رها لاصقا بالارض وعبر بالرسم فعا اشارة الى دروس كثير من هذا العالم
وانه بقيت منها آثار يفتدك بها ربي بنى عليها

نظمتها بقية للتدبير
لخصت فيها ابن الصلاح اجمع
تذكره للمنتهي والسند
وزدتها علما تراهم صنف
السند لكسر النون فاعل اسناد الحديث اي رواه باسناده واقامه بن محمد

بن محمد

ان قد الم تاري لفرعها احد شيوخ البخاري وروى ما حكيت منها لاصلاح اي كتابين
اصطلاح والمراد مسانيد واقسامه دون كثر من امثلية وتعاليله ورسنة اقوال
تعليلها وما تكبر فيه وقولها وزودها علما اعلم ان ما زودته فيها على لاصلاح اكثر من ميرت
او ابغضك قلت ولم امير اخوة بل قد يمتد بالواقع ان كان في اخر مسانيد الملك
الترجمة في هذا الشرح ان شالله شوق من الزنا ولدت عالم امير في غولي قلت او
مير مير سفسسه عند من لم يعرفه بان يكون حكايته عن من هو مناخر عن لاصلاح
كالنور و ابن دقيق العيد و ابن رشتيد و السيد الناس كاستراه وكذلك
اذ اتخفت كلام لاصلاح برده او ايفتح له فهو واضح في انه من الزنا ولدت وكذلك اذا
حعب كلام من هو مناخر عن لاصلاح كلف اولى من الزنا ولدت عالم ايته او لا ولا
تغيرت بنفسها كما تقدم فامير في الشرح وهي موضع بسيرة رابت لاصحابها من لتوف
فمن في اخر الناس الا ورواها ولم من عمته وسما في التذليل من النقل عن الاكثر اهم قبلوا
ما صرح ثقات المدريين بوجهه وما قولها في القسم الثاني من اقسام المجهول وغيره
وسما في مراتب التعديل ومراتب الجمع زياد في الفاظ لم يذكر في لاصلاح مير لاهنا كذا الرصيني
المكدر بن رسما قبل في صفة المناو و ما اعلا ما وسما قول في فيما اذا ناول واستند عند المحققين
وسما في او اخر المناوله قول في غير حيث وقع البيهقي وسما قول في كتابه الحديث وكتب السهمي
وسما نقطع حرف الكلمة المشككة في من الكتاب وسما استنساخا كما ينقل اسفل
اخروي المهار وسما بيان مسند يعقوب بن ابي شيبة فاكلر وسما ذكر العكر في غير صنف
في الصحيف وسما في الموكلف والمخلف استثنى البخاري الذي اهم اسمه قال فيه خلاف
في الترادف والترادف من حيث جاز الفعل والغير لو احد ومن له مستور
كفان او اطلق لفظه في كتاب السيد الار لاصلاح منها
من هذا ما اصطلحت عليه في الاختصار اي اذا اقول لو احد لا كما عه او الشيب و لم
يذكر في علمه ولا قبله فالمراد بفاعل الشيخ ابو عمرو و لاصلاح لغويا وقال كان لا يوافق النظر
وكذا اذا ان يعجز من حد لا يعود على اسم تقدم قبله فالمراد به ابن الصلاح كقول كذالك وتيلر في كتاب
وكذا اذا اطلق الشيخ فالمراد به ابن الصلاح فاشيخ فيما بعد قد حققه وقولها بينها بابا الموهب
رفق الا ويجوز كسر واس واليك في شي نحو التزنا مسلي مع البخاري هما
والله حرواني امور كلها معقبات في صفتها وسما
من اي وان يكن الفعل او الضير المذكوران لا شي كقولها واقطع بصحة لما قد اسنادا وقولها
وارتفع الصحيح مردها فالمراد بذلك البخاري وسلم وقولها معقبات مع الصادق على التمهيد
كسر على البخاري من اقسام الحديث

اولا
المؤخر عليها و امر بالمعروف

واهل هذه الشأن سموه النسخ الصحيح وضعه حسن
 قالوا والمتصل لا يسنننا بنقل عدل صابط القواد
 وغيره من غير ما شد ودون وعلة قاده فتقوذي
 س اى واهل السنن قالوا الخطا في نقل السنن اعلموا ان احديث عند اهلنا على ثلثه
 اقتسام حديث صحيح جليل حسن وحديث سقيم فالصحيح عندنا ما اتصل بسنده وحدثت
 نقلته على شرط الخطا في الحد ضبط الراوي ولا سلامه الحديث من الشدة والعدل
 قال الشيخ في الدرر في دقيق العبد في الاقتناء ان اصحاب الحديث زادوا في حد
 الصحيح قالوا في هذا الشرط على مقتضى نظر الفقهاء فان كثيرا من العدل التي يعجل
 بها الحديثون لا تجوز على اصول الفقه قلنا قد احتجرت بقول قاده من العدل
 التي لا تعد في صحة الحديث بقول المتصل بالاسناد واحتجرت على ما يتصل به وهو المنقطع
 والمرسل والمقطوع سببا ايضا كما وقول بنقل عدل احتجرت على ما في سنده من شذوذ
 عدلته اما بان يكون عرق بالضعف او جهل عينه او حاله كما سياتي بيان الجمهور وقول
 ضابط احتجرت على ما في سنده او معتزل كثير الخطا وان عرق بالصدق والعدالة وقول
 من غير ما شد ودون وعلة قاده احتجرت على الحديث الشاذ والمعدل بعلة قاده وحالها
 متقنة ولم يذكر في الصلاح في نفس قاده قال في الصلاح فهدى الحديث الذي يحكم بالعدول
 بلاطوا من اهل الحديث وانما قيد بعكس مخالف باصل الحديث لان بعض ما هو من الحديث
 يشترط العود في الرواية كالشك في حكاية احازمي في شروط الامم والسنن دقيق العبد
 ولو قيل في هذا الحديث الصحيح في الجمع على صحة هو كذا او كذا الى لفظ كان حسنا لان من شرطه
 مثل هذه الشروط لا يحصر الصحيح في هذه الاوضاع فالمراد من شرط الحد الذي كان جامعاً ما
 حسن وبالصحيح والصحيح قصدوا في طاهر لا القطع والعمد
 اسما كما عن حكما على سنده ما هو مطلقا وقد
 خاص به قوم فقهاء مالك عن يافع ما رواه الثابت
 قوله واخترت حديثه لسنه انما في قلنا وعنه احمد
 س اى حيث قال اهل الحديث هذا حديث صحيح فزاروه فيما ظهر لنا علامنا بالاسناد
 لا انه مقطوع بصحة في نفس الامر يجوز الخطا والتساهل على الثقة من المصنف الذي
 علمه اكثر اهل العلم فلا قال ان خبر الواحد يوجب العلم الظاهر كحديث الكوفي
 وغيره وحكاية ابن المسعود في العدة عن قوم من اصحاب الحديث قالوا لما سمعنا
 انه قول من لا يحصل علم من الباب اسي فسمعنا لفظ جاشين او احدهما فاحسارنا بالصلاح
 القطع بصحة وحالنا المحققون كما سياتي ولذا في قولهم هذا حديث ضعيف فرادهم في نقله

بيان حاصل
 وكان من سطر الراجح
 من اسطر الجليل من كذا
 في حديثه وحسن اسطر الراجح
 كان عدلا واما السلف
 المشهور والعدل

وقد ذكر في سطر الجليل
 عن عدل وصدق في قاده

لنا فيه شروط العمد لا انه كذب في نفس الامر يجوز صدق الكاذب واصله في حديثه هو كذا
 وقوله والمتصل اسما كما عن حكما في قوله اي القول المتصل عليه المختار انه لا يطلق على اسناد
 معين بانه اصح الاسانيد مطلقا لان تفاوت مراتب الصحة يوجب على من لا يمكن الاستناد من
 شروط الصحة ويعز وجود اعلى درجات القبول في كل فرد فروع في ترجمة واحدة بالنسبة
 بحسب الرواية قال الحكيم في علوم الحديث لا يمكن لزوم الحكم في اصح الاسانيد لعمارة
 واحد وسد كنهه كالعهد في الفقه النجدة قال في الصلاح على من جامع من اهل الحديث
 حاضوا عن ذلك فاضطرت افعالهم وروايتهم فقبيل ما لك انما في اصح الاسانيد ما رواه مالك بن
 عامر عن ابن عمر بن الخطاب قولا موصيا في سنده ومزايا من اصحابه وروايتهم واخترت حديثه عن مالك
 بسند السامعي اى فعلى هذا اذا زدت في الترجمة واحدا جامع الاسانيد ما استندك السامعي عن
 مالك بما قاله استاذ ابو منصور عبد العاهر بن طاهر التميمي انه اجلا للاسانيد لا جامع اصحاب
 الحديث انه لم يكن في الرواية عن مالك اجلا للسامعي وقوله وعنه اى عن السامعي لعد
 ابن حنبل يروى ان زدت في الترجمة ارفاج اصح الاسانيد ما رواه احمد بن حنبل عن مالك بن
 احمد الحديث على ان اجاز من احديث السامعي من اهل الحديث الام احمد وروى ما يهدى الرجوع حديث
 واحدا احسن منه او عند الله محمد السبعيل بن ابي اسحاق عليه السلام قال احسن من مالك بن
 احمد بن حنبل على عهد العوفي عن ابي علي بن ابي اسحاق عليه السلام قال احسن من ابي اسحاق
 بن احمد ما احسن من علي التميمي ان احديث جعفر بن محمد بن سعد بن احمد بن حنبل حديث ابي اسحاق
 قال ساجد ادرس السامعي حديثه قال لما ملكه الله وروى عنه عن يافع عن اسطر الجليل وهو السامعي
 قال يافع بعضكم على بعض بعض مني عن بعض مني عن بعض مني عن بعض مني عن بعض مني
 يسع الثمر بالتميز كذا وسع الكرم بالربح كذا لعمري فادرجت الامم تلك
 وجزم ابن حنبل بالزهرري عن سالم ابي عن ابيه البربر
 من ذنب لعبد حنبل وكذا السامعي في ترجمته الى اصح الاسانيد ما رواه ابو بكر
 محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن سباب الزهرري عن سالم بن عبد الله بن عمر بن ابيه
 وقيل في ترجمته عابدين عابدين في ترجمته واهل البيت عابدين
 س اى وفيه اصح الاسانيد ما رواه ابن سباب المذكور عن ابن سباب العاصمي قال في ترجمته ابي اسحاق
 عن حنبل على ابي طالب كرم الله وجهه وهو قول عبد الرزاق وروى ايضا عن ابن سباب في قوله
 واهل البيت عنه بنو اسحاق بن العاصمي ما حدثت واهل البيت على اسناد الوارثين اى في
 حال كون اصحاب رواتهم من اهل البيت او قاطب بن سيبويه بن سيبويه عنة او الاخشع بن عدي بن ابي
 السامعي عن ابن قيس بن علقمة عن ابن مسعود ولم يسمع من غيره
 س اى في الموضوع ليست للتخيير ولا للكد وكذا في تنوع الخلاف والتميز في عنة عابدين

روى له شيخنا

المولود في البيت الذي قبله جده سعد على بن ابي طالب اي وقيل اصح الاسانيد ما رواه محمد بن
سمر بن عبيد بن سليمان عن علي وهو قول عمرو بن علي الفلاس وعليه المذهب وسلمان بن
الانان بن المديني قال اجودنا عند الله بن عون عن ابي بصير عن عبيد بن سليمان عن علي بن
سليم بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ابن عيينة ومن جملة الاقوال التي حكاه ابن الصلاح في الحاشية او قال في حاشية
الكفر ومنه فوائد مهمة لا يستغنى عنها طالب الحديث وهو لم يدر في حكم
في اصح الاسانيد في ترجمته لصحاحي واحمد بن محمد بن يعقوب كل ترجمته منها بصحاحيها قال
احكام لا يمكن ان يعطى احكام في اصح الاسانيد لصحاحي واحد منقول وبالله التوفيق ان
اصح اسانيد اهل البيت جعفر بن محمد بن عيسى عن علي اذا كان المراد جعفر
ثقة واصح اسانيد الصنف اسمعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم عن ابي بكر واصح اسانيد
عمر الزهري عن سالم بن ابي عبد الله واصح اسانيد ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
واصح اسانيد ابن عمر مالك بن عائذ عن ابي بصير واصح اسانيد عائذ بن عبيد الله بن عمر عن ابي بصير
عن عائذ بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن منصور بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
اسانيد الكلبيني عثمان بن عبيد بن عمر بن ابي بصير واصح اسانيد ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
تمام عن ابي بصير واصح اسانيد ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ابن عامر وانبت اسانيد ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
اسانيد ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

سار اصل
وقيل اصح الاسانيد
ما رواه سلمان بن
ابراهيم الاعرجي عن
ابن ابي عمير

اصح كتب الحديث
وذكرها في
الاصح

كان من شيوخه
من يفضله كتاب
اصح الاسانيد
ما رواه سلمان بن
ابراهيم الاعرجي

وقوله لو نفع سريه لو نفع قول من فقد سما على الكبار فانه لم يقبل من قائله وقوله في الصحيح متعلق
بصنف ولما اول من صنف مطلقا لا يقيد في الصحيح فقد بينت في الكبير
ولم يحاه ولكن قلبا عند اخر من منة قد قاتنها
وروه لغيره عن ابي بصير
اي لم يحاه من غيره بل صنفه من غيره كما هو عليه في كتابه ما ذكره في التوام الدرر قطبي
وعنه ايضا ما حكاه في كتابه من غير الاستدراك ولم يحاه ولا واحد منهما انه لم يجمع
من احداث غيره ما وجد في كتابه من غير الاستدراك ولم يحاه ولا واحد منهما انه لم يجمع
الطهور وقال في كتابه من غير الاستدراك ولم يحاه ولا واحد منهما انه لم يجمع
سراط للصحيح الجمع عليه وان لم يظهر احكامها في بعضها عند بعضهم بالاصح وهو لو كان
قالا عند الاخر من منة اي من الصحيح سريه من الاحاديث ابا عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير
ذكر كلاما معناه فلما يقوت الكتاب من غير الاستدراك ولم يحاه ولا واحد منهما انه لم يجمع
هو الصحيح في الدين السوي ورواه عنه في التوام الدرر قطبي والاصح في الاصول
الحكمة اليسيرة اعني الصحيح في ديني داود والبرهان والاشارة
وفيه ما قد يعول في بعض الاحكام من عشرة الف الف
وعنه اراد ما تنكر له
اربعه الاف والمكدر في موقفة لثمة الوفا وكبروا
ان في كلام السوي ما فيه لقول الجعفي وهو الحار احفظ ما في الف حديث صحيح بقوله منة
اي من الصحيح وقوله وعنه اي ولغيره الحار اراد ما لا فادى المنكره الاسانيد وانما قوفات فنقول
موقوف معطوف على قول ما تنكر له قال ابن الصلاح بعد كتابه كلام الحار والاصح ان الله العباد قد
يسند في حديثه عندهم انما الصحيح والاشارة والاصح ان الله العباد قد
حديثه وقوله في الحار اية منه سان عدد احاديث صحيح الحار في ما سفاط المنكره
الاصح حديث علي ما قيله بالمنكره سبعة الاف وثمانون وحده في صحيحه حديثه في الاصحاح
وموت في رواية الفهرست وما رواه جاد بن شاذان في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
الاصح ما سفاط المنكره في الصحيح في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
تحمه نحو ان جبان النزل والاصح في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
ما تقدم ان الحار في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
فيما قاله في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
والدار قطبي والاصح في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه

وهو باقسام الصحيح بلحقه حجة وان كل ما يخلق من الله لا يخالق من كلامه كما قال
 تقدم نقله عند الا انه قال عامه الفقهاء وعامة الشافعية بازاء معطى الشىء وبازاء اعمه والظاهر ان الكلام
 ارادوا الكلام الوارد الاكثر لما فرق بين العلم والفقهاء وقوله حجة نصيب على التمسك بالحقى ما قسم
 الصحيح في الاحكام به وان لم يكن ورواه في المرتبة ان الصالح احسن يتفاهر عن الصحيح قال في اهل
 الحديث من لا يفرد نوع احسن ويجعل منه درجات في انواع الصحيح لا يدرجه في النوع ما يحتج به قال
 وهو الظاهر ان كلام الحكم في قوله ان من سمي احسن صحاحا لا يتركه ان دون الصحيح المعتمد للمعتمد
 او لا في هذا الا ان اخلاف في العارضة دون المعنى من ان يفرد حجة بالضعيف نقله اذا كان في الموضوع
 ورواه بسوء حفظ غيره بكونه من غير حجة تدرك وان لم يكن الكذب او شدة او قوة الضعف لم يجز ذلك
 الا ترى المرسل حيث استندوا او استدلوا كما يجي عندها من عدم الاحسن فاصبر عن الصحيح
 وانما الحف به في الاحتجاج وتقدم ان احسن لا يشترط فيه ثقة رجاله بل اذا كان فيهم من لم يتهم بالكذب
 وزوي كان حقا حسن على الشروط المتقدمة وغير المهم اعم من ان يكون ثقة او مستورا والمستورا
 مقبول عند الجمهور وما كان من تابعه مستورا ايضا وكانوا نفع لم يعم به حجة وكيف يحكي به اذا
 انتم اليه لا يحكي به منفردا واحاب عنه ان الصالح بما ذكر في البيت الاحير من هذه الايات
 الاربعة فقال بعد قوله ان الحسن متفاهر عن الصحيح واد الاستبعاد ذلك من البصيرة التافهة مستبعد
 ذكرنا له نص السافح رضى الله عنه في مراسيل المتابعين انه يقبل منها المرسل الذي جازوه سدا
 وكذا لو وافقه مرسل اخر ارسله من اخذ العلم عن غير رجال التابعين الاول في كلامه له ذكر فيه حجة
 من الاستدلال على صحة خرج المرسل بحجة من وجه اخر ثم قال في جواب سؤال الفريسيين بالضعف في
 الحديث يزول بحجة من وجوه بل ذلك مخالف فضعف يزول به ذلك بان يكون ضعفا ناشيا من
 ضعف حقه ورواه عن كونه من اهل الصدق والديانة فاذا راينا ما رواه قد جاءنا من وجه اخر
 عرفنا انه مما قد حفظه ولم يحتل فيه ضيقه به وكذلك اذا كان ضعفا من حيث ارسال ال
 بخود ذلك كافي المرسل الذي يرسل امام حافظه اذ فيه ضعف قليل يزول برواه غيره وجه
 اخوات في ذلك ضعف لا يزول بخود ذلك لقوة الضعف وتقاء عدم الجاهل عن غيره ومقارنته
 وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي بينهما بالكذب او كون الحديث شادا افعال فهو
 تفاسيلا تذكر بالمباشرة والحق فاعلم ذلك فانه من النفايس العريضة والله اعلم بقوله ورواه
 فهو منوع لسبب مسد النفايس وهو منوع قول الموصوف وقوله او ارسلوا كما يجي يردوا
 ارسلوا على الوجه الذي لا يظنوا واشير بقوله يجي الى موضع الكلام على المرسل من

وجه

تفاوت

حجت ان الضعيف
 لا ينفوا صفات
 اخبر الا اذا لم تكن
 ساطعة عن وجه
 الاعتبار

والمرط

والشبه وجوابه في موضع اخبارنا واحسن الذي راويه مشهور بالصدق والعدل اذا انت له طرف اخر
 حكمت بصحة حديثه فلهذا عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة
 بالسوء كما عذ كل صلته قال ابن الصلاح فمطر من علقه من المسهور بالصدق والصادق لكنه لم يكن من
 اهل الاعمال حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه وثقة بعضهم لصدقه وجلالته فحينئذ من
 منه اجتهاد حسن بلما انضم اليه ذلك كونه زوي من وجه اخر ذلك ما كنا نختار عليه من جهة سوء
 حفظه واخبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الاستناد والتحقيق بدرجة الصحيح وقد اخذنا الصالح
 كلامه هذا من الترمذي فانه قال بعد ان اخرجته مما مر الوجه حديث ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة
 صحيح فم قال وحديث ابن اسلمة انما صح لانه قد روى من غير وجه وقوله اد ثابعا فلهذا عن ابن اسلمة
 قوله كمن لو كان ان اشق لي يعلم ان التمثيل ليس له لفظ هذا الحديث ولكن يتبين كونه من رواه فلهذا
 عن ابن اسلمة ان رواه عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة
 ابن اسلمة عليه عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة
 وسعد القبيك وابوه ابو سعيد وعفا مولى ام حبيبة وحمد بن اسلمة وابوه زرعقة
 ابن عمر بن جرير وهو متفق عليه من طريق الصحاح والساجدة تدبرها بما يبعث به وقد
 يروى ما ساعد شيخنا في كاسياتي الكلام عليه في فضل المناجعات والشواهد

فار من مظنة الحسن جمع اي داود اي في السنن
 مائة فار ذكرت فيه ماصح او قارب او حكيه
 وما به وهو شديد قلندة وحيث لا فصاح خرجت
 فابعد وجماع رسكس عليه عنده له احسن ثبت
 وان زنديقا قال وهو حجة قد يبلغ الصحة عند خروجه من اي فالان الصالح ومن ماله اي
 احسن سنن اي داود البيهقي في رواه له سوادا عنده انه قال ذكرت بعد الصحيح وهو ما يثبت
 ويقارب قال وروينا عنده ايضا ما معناه انه يدرك في كل باب اصح ما عرفه في ذلك الباب قال
 ما كان في كتابي من حديث فيه فلهذا سند قد بينته في ما لم اذكر فيه شيئا لهو صالح وبعض
 اصح من بعض قال ابن الصلاح فعلى هذا ما وجدناه في كتابه من كونه اهل لفظه وليس له واحد
 الصحيحي والاشرف على صحة احد من غيري في الصحيح والحسن كونه فانه من احسن عند اي داود
 وقد يكون في ذلك ما ليس احسن عند غيره ولا مندرج فيها فحقنا ضيق احسن به ثم ذكر كلام
 ابن اسلمة في شرط اي داود الفاسك وقد ذكرته بعد هذا بسبب ابيات وقد اعترض ابو اسلمة
 فلهذا عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة عن ابن اسلمة
 كما يكون احسن لم ينقص عليه ابوداود بضعف ولا ينقص عليه غيره بحجة ان احسن عند اي
 لان عبارته في موضوع اي للاجتماع به فان كان ابوداود يروي احسن رتبة بل الصحيح والضعيف

وهو باقسام الصحيح بلحقه حجة وان كل ما يخلق من الله لا يخالق من كلامه كما قال
 تقدم نقله عند الا انه قال عامه الفقهاء وعامة الشافعية بازاء معطى الشىء وبازاء اعمه والظاهر ان الكلام
 ارادوا الكلام الوارد الاكثر لما فرق بين العلم والفقهاء وقوله حجة نصيب على التمسك بالحقى ما قسم
 الصحيح في الاحكام به وان لم يكن ورواه في المرتبة ان الصالح احسن يتفاهر عن الصحيح قال في اهل
 الحديث من لا يفرد نوع احسن ويجعل منه درجات في انواع الصحيح لا يدرجه في النوع ما يحتج به قال
 وهو الظاهر ان كلام الحكم في قوله ان من سمي احسن صحاحا لا يتركه ان دون الصحيح المعتمد للمعتمد
 او لا في هذا الا ان اخلاف في العارضة دون المعنى من ان يفرد حجة بالضعيف نقله اذا كان في الموضوع
 ورواه بسوء حفظ غيره بكونه من غير حجة تدرك وان لم يكن الكذب او شدة او قوة الضعف لم يجز ذلك
 الا ترى المرسل حيث استندوا او استدلوا كما يجي عندها من عدم الاحسن فاصبر عن الصحيح
 وانما الحف به في الاحتجاج وتقدم ان احسن لا يشترط فيه ثقة رجاله بل اذا كان فيهم من لم يتهم بالكذب
 وزوي كان حقا حسن على الشروط المتقدمة وغير المهم اعم من ان يكون ثقة او مستورا والمستورا
 مقبول عند الجمهور وما كان من تابعه مستورا ايضا وكانوا نفع لم يعم به حجة وكيف يحكي به اذا
 انتم اليه لا يحكي به منفردا واحاب عنه ان الصالح بما ذكر في البيت الاحير من هذه الايات
 الاربعة فقال بعد قوله ان الحسن متفاهر عن الصحيح واد الاستبعاد ذلك من البصيرة التافهة مستبعد
 ذكرنا له نص السافح رضى الله عنه في مراسيل المتابعين انه يقبل منها المرسل الذي جازوه سدا
 وكذا لو وافقه مرسل اخر ارسله من اخذ العلم عن غير رجال التابعين الاول في كلامه له ذكر فيه حجة
 من الاستدلال على صحة خرج المرسل بحجة من وجه اخر ثم قال في جواب سؤال الفريسيين بالضعف في
 الحديث يزول بحجة من وجوه بل ذلك مخالف فضعف يزول به ذلك بان يكون ضعفا ناشيا من
 ضعف حقه ورواه عن كونه من اهل الصدق والديانة فاذا راينا ما رواه قد جاءنا من وجه اخر
 عرفنا انه مما قد حفظه ولم يحتل فيه ضيقه به وكذلك اذا كان ضعفا من حيث ارسال ال
 بخود ذلك كافي المرسل الذي يرسل امام حافظه اذ فيه ضعف قليل يزول برواه غيره وجه
 اخوات في ذلك ضعف لا يزول بخود ذلك لقوة الضعف وتقاء عدم الجاهل عن غيره ومقارنته
 وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي بينهما بالكذب او كون الحديث شادا افعال فهو
 تفاسيلا تذكر بالمباشرة والحق فاعلم ذلك فانه من النفايس العريضة والله اعلم بقوله ورواه
 فهو منوع لسبب مسد النفايس وهو منوع قول الموصوف وقوله او ارسلوا كما يجي يردوا
 ارسلوا على الوجه الذي لا يظنوا واشير بقوله يجي الى موضع الكلام على المرسل من

داود حسن

عقود

فالاختصاص ما قاله ابن الصلاح وان كان رتبة ما تقدمت منه انما ينقسم الى صحيح وضعيف فاستكت منه ثم
 صحيح والاحتياط انما هو صحيح كالمعروف عن نفسه **ص** ولما كان المعمر اعم من قول ابي داود يحيى بن مسلم
 حيث سئل عن حكم الصحيح الى **•** توجد عند مالك والسيوطي
 فاصح ان يتردد في الاستناد **•** ان يتردد من ابي داود
 ويصح وان لم يكن والسبق **•** قد فاته ادراكنا للصدق
 مما افاض على كتاب مسلم **•** ما نفي عنه بالتحكم من ابي داود والاسناد في الحديث في صحيحه
 يعجز عن تعقب على كلام ابن الصلاح فعليه في شرح الترمذي لم يسمع ابا داود شيئا بحسن وعلمه
 ولا شبيهه يعلم الذي لا ينبغي ان يحكم كلامه على غيره **•** انه احتجب بالضعيف الرواي وانما القبول
 الاثر والاسناد وحديث من يتردد في الرواية من الضعيفين الاصلح والاسان موجود في كتابه دون الضعيف
 الثالث قال في هذا الزعم الشيخ ابو عمرو وسما من ذلك ما الزعم به ابا داود فمعنى كلامه ما رواه
 ابي داود وما يتردد في الصحيح وما يقارب حتى يبين ايضا قال في حديثه قوله **•** انما ليس
 الضعيف بجده عند مالك وشعبه وسفاهة فاصح ان يتردد في من جده ليعتد به من ابي اسلم وعفا
 انما ليس بيزيد من ابي داود في مثل الكلام من اسم العذلة والصدق وان تفاوتوا في الآثار والادب
 فرق بين الطرفين غير ان ما شذبه الصحيح في صحيحه من حديث الطعمة الثالثة واما ابا داود لم يتردد
 فذكر ما يتردد وهنه عنده والترغيب البين لا عند قال في قول ابي داود ان بعض اصحابه يتردد في
 القدر الذي يتردد بينهما من الصحيح والارهاق فاعلم ان مقتضيه ضيفه افعال في الاكثر ابي داود
 مما اعتد به ان سيد الناس انما التزم الصحيح في كتابه فليس لنا ان نحكم على غيره حرجه من يتردد
 حتى يتردد لما عدم من تصحيحه عن الصحيح وابو داود قال ان ما استكت عنه ابو داود والاصح ان يكون
 صحيحا وقد يكون حسنا عند من يتردد بحسن رتبة دون الصحيح ولم يسئلنا عن ابي داود من عولده ابا داود
 ما ليس بضعيف صحيحا كان الاحتياط ان لا يتردد في ما استكت عنه الا الصحيح حتى يعلم ان راويه هو السابق في العلم
 الى نقل وقوله يحيى بن مسلم ابي شيبه قوله لم يقله حيث يقول ابي مسلم وكذا قوله فاصح ابي مسلم وقوله
 فانه ابي يزيد من ابي داود وهو قول ما لا ينبغي انما من الصالح وقوله عليه ابي داود يحيى بن مسلم
 والبغوي اوسم المصاحف الى الصالح وان كان جافا
 ان الحسن ما رواه في السنن **•** رده عليه اذ لا غير الحسن من ابي البغوي رده عليه في تسميته في كتاب
 المصاحف ما رواه اصحاب السنن الحسن اذ في السنن غير الحسن من الضعيف والصحيح انما الحسن
 اعجز عن الصحيح كما سياتي في بقية الفصل في الصالح من الصالح لا يعرف ابي الحسن عند اهل الحديث
 عبارة عن ذلك كان ابو داود اقوى ما عهد به برويه والضعيف حيث لا يجد
 في الباب غيره فذاك عنده **•** من زايي اقوى قاله ابن منده
 والسابق يخرج من لم يحجوا عليه تركا من كتب مشع

الاول

احتفظ

منه البيان

هذا بيان كون السنن في غير الصحيح في باب الصلاح وروينا عنه ابي داود ما معناه انه يتردد في كل باب صحيح
 ما عجز في ذكره الباب وقال ابو عبد الله من منته عن ان يخرج الاسناد للضعيف خالم يجد في الباب غيره لانه
 اقول عنده من راي الرجال وقال ابن منده انه سمع محمد بن سعد الباقوري لم يصر يقول كان مذاهب
 ابي عبد الرحمن النساوي ان يخرج عن كل من لم يجمع على تركه قول **•** الضعيف ابي ويروي الضعيف
 قوله مذاهب مشع خبر يتردد محذوف ومن عليها اطلق الصحيح فقد ان شاهدنا من جها
 ابي ومن اطلق الصحيح على كتب السنن فقد شاهدنا اهل كتابي طاهر السنن حيث قال في الكتب المشع
 على صحته علماء الشرق والغرب وكما في عبدالله كما حكى حيث اطلق على الترمذي اجماع الصحيح **•**
 الخطيب اطلق عليه وعلى النساوي اسم الصحيح **•** ودونها في رتبة ما جعلنا على المسانيد فيجعلها
 كسند الطيالسي وحده وعدة للدارمي تتقد ابي داود السنن في رتبة الصحة ما صنف على
 المسانيد وهو ما افرز فيه احاديث كل صحابي على حدة من غير نظر للابواب كسند ابي داود والطيالسي
 ويقال لهما ولمسند صنف وتسمى من حديث ابي بكر بن ابي شيبه واهي بكر البزار وابي
 القاسم البغوي وغيرهم وقد عرفت في باب الصلاح مسند ابي داود في قولهم في ذلك لا يتردد
 على الابواب لاعتناء المسانيد واشترت لذلك يتولى وعدة ايمان الصالح وقوله فيسند على
 يجعله كسند ابي داود عن بيان كون المسانيد دون السنن في رتبة الصحة انما هو على مسند الصحابي
 يجمع فيه ما يتبعه من حديثه سواء كان صالحا لا يحتاج ام لا ويجعلها بفتح اجمع والفا
 معا مقصور وفي الدعوة العامة للطعام فان الدعوة عند العرب على قسمين اجفلا وهي
 الدعوة العامة والنقرا وهي الخاصة فالطرفه نحن في المشتات ندعو اجفلا فلا تترك الآداب فينا ينقر
 وفي خطبة الامام الشافعي في الدين ولم ادع الاحاديث اليه اجفلا واحكم للاسناد بالصحة بالسنن في قولهم لا
 واقبله ان اطلقه من يعتمد ولم يعقبه بضعف يتقد ابي داود احكم للاسناد
 بالصحة لفق لهم هذا حديث اسناده صحيح دون قولهم هذا حديث صحيح وكذا حكمهم على
 الامن وبالحسن كقولهم اسناده حسن دون قولهم حديث حسن لانه قد يصح الاسناد
 لشدة الرجال ولا يصح حديث السنن وذو علة قال ابيه الصلاح غير ان المصنف العتمة
 منهم اذا اقتصر على قوله انه صحيح الاسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه ان حكمه
 بانه صحيح في نفسه لان عموم العلة والتميز هو الاصل والظاهر قلت **•** وكذا ان اقتصر
 على قوله حسن الاسناد ولم يعقبه بضعف فهو ايضا محكوم به بالحسن **•**
 ويشتمل احسن في سنن فان لفظا يتردد في الضعيف اذ يتردد في السنن فيكون له في ذلك
 اذ يشتمل اجمع بين الصحيح والضعيف واحد كقول الترمذي وغيره هذا حديث حسن صحيح لانه احسن
 قاصر عن الصحيح فيسبق فكيف يجمع اثبات القصور ونفيه في حديث واحد وقد جاء ابن الصلاح

بجواب ثم جوب جوابا آخر وضعف اجوابين بن دقيق العيد فخرجت اجوابين بردها فقولك فانها نظر ارباب
الصلاح فانه قال انه غير متكرره براد بالحسن معناه اللغوي وانه الاصطلاح قال ابن دقيق العيد ولم يرد عليه
انما كان كونه الموضوع اذا كان حسن اللفظ انه صحيح او يرد ما يخالفه هذا هو جواب
الاول الذي اجابت به ابن الصلاح من ذكره راجع الاستبان يكون له اسنادان احدهما صحيح والاخر حسن
قال ابن دقيق العيد بردها على الاحاديث التي قيل فيها صحيح مع انه لا يرد الا في جرح واحد في كلام الترمذي
في مواضع يقول هذا حديث صحيح لا يرد في هذه الوجه وقد اعني فكيف ان يرد في جرح واحد
وصف حديثه فربما انه صحيح كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة اذا بقي نصف شعبان
فلا تصوموا فقال فيه الترمذي صحيح لا يرد في هذه الوجه على هذا اللفظ

واي الفتح في الاقتراح ان انفراد الحسن ذوا اصطلاحه وان يكن صحيح فليس يلبس
بصحيح حسن لا ينعكس واوردوا ما صحه افراد حيث اشرطنا غير ما اسناد
ولقد اجابت به الاستكمال المذكور اجابت به ابن دقيق العيد في الاقتراح بعد رد اجوابين المتقدمين
وحاصل ان حسن الاشرط في التصور من الصحيح الا حيث انفرد الحسن فيراد بالحسن حيث المعنى
الاصطلاحى واما ان ارتفع الى درجة الصحة فالحاصل لا يبالى به لانه وجود الدرجة
العليا وهي اخذوا والاتقان لا ينافى وجود الدنيا كما لصدق فيصاحبه بكار حسن اعتبار الصحة الدنيا
صحيح باعتبار الصفة العليا قالوا ولم يرد على هذا ان يكون كل صحيح حسنا ويؤيد به قولهم حسن في الاحاديث
الصحيح وهذا موجود في كلام المتقدمين انتهى وقد تقدم ان ابن المواقف يقول كل صحيح عند
الترمذي صحيح وليس كل صحيح صحيحا وقولوا واوردوا في هذا ان يرد اورد ابيه سيد الناس
ابو الفتح على ابن المواقف فقا له اني اعلم ان الاشرط في الحسن ان يرد في نحوه من وجه آخر
في شرط ذكره في الصحيح فانتهى ان يكون كل صحيح حسنا انتهى فغا هذا الافراد الصحيح ليست
بحسن عند الترمذي اذ الاشرط في الحسن ان يرد في نحوه من وجه آخر في الاحاديث
السفر قطع في الفوائد حديثه في معنى الاولاد عن هبة قلبه وجواب ما اعترضه به الترمذي
انما الاشرط في الحسن مجيئه من وجه آخر اذا لم يبلغ رتبة الصحيح فان بلغها لم يشرط في كونه صحيحا في مواضع
هذا الحديث صحيح صحيح فلما ارتفع الى درجة الصحة اشتهر الغلبة باعتباره في بعض القسم الثالث
اما الضعيف فهو ما لم يبلغ رتبة الحسن فان بسط في فائدة شرط قبول قسم اثنين قسمين وخمسا
سواها فالثالث ذلكذا وعدك ط غير مبدؤا فقس سواها ثم زد غير الذي قد مره ثم اعلم ان اخذت
ايما فصره رتبة الحسن فهو ضعيف وقول ابن الصلاح هو ما لم يجمع صفات الصحيح واصفاه فذكره الصحيح غير محتاج
اليه لان ما فصره عن رتبة الحسن فهو من الصحيح ففر وان كان بعضهم يقول ان الفرد الصحيح لا يسمى حسنا على
راي الترمذي فقد تقدم رده وقوله وان بسط في رتبة الحسن وان اراد بسط اقسام الضعيف فاقضيه

من شروط القبول

من شروط القبول قسم وشروط القبول هي شروط الصحيح بحسن وهي ستة اتصال السند
حيث لم يخبر المرسل عما تكلم به على سبيل ما وعد الله الرجال والسلامة من كثرة الخطا
والعقله وهي الحديث من وجه اخر حيث كان في الاستناد مستورا لم تعرف اهليته وبين
منها كفايا لعلط والسلامة من الشذوذ والسلامة من الحلة الفادحة فان فقدت هذه الاتصال
سوم ويحل حقه فسمان الاول المصطلح والثاني المرسل الذي لم يخبر وقوله وانتمين قسمين
او ما فقد منه شرط اخر من الشروط المتقدم قسم اخر ويدخل تحته اشاعه قسمان فقد
العلاء بن حنيفة الضعيف والمجهول ومهما اقسامه الثالث من سبل اسما ضعيف
الرابع منقطع فيه ضعيف الحامس من سبل منه مجهول السادس منقطع فيه مجهول السابع منقطع
فيه مغفل كثير الخطا وان كان عدلا الثامن منقطع فيه مغفل كذا التاسع منقطع فيه
مستور ولم يخبر بحقه من وجه اخر العاشر منقطع فيه مستور ولم يخبر وجه اخر الحادي عشر
من سبل شاذ الثاني عشر منقطع شاذ الثالث عشر من سبل معلل الرابع عشر منقطع معلل
وقوله وهو اسواها فالثالث اي وهو الى فقد شرطين المشددين فقد شرط ثالث فهو قسم
ثالث في اقسامه ويدخل تحته عشرة اقسام وهي مبداء الحامس عشر من سبل شاذ فيه عدل
مغفل كثير الخطا السادس عشر منقطع شاذ فيه مغفل كذا السابع عشر من سبل معلل
فيه ضعيف الثامن عشر منقطع معلل فيه ضعيف التاسع عشر من سبل معلل فيه مجهول
العشرون منقطع معلل فيه مجهول الحادي والعشرون من سبل معلل فيه مغفل كذا
الثاني والعشرون منقطع معلل فيه مغفل كذا الثالث والعشرون من سبل معلل فيه
مستور ولم يخبر الرابع والعشرون منقطع معلل فيه مستور كذا وقوله وهكذا اي
وكذا فافعل الى اخر الشروط فقد فيه الشبهه الاثر وهو الاتصال مع شرطين اخرين
غير ما تقدم ومما اصابه من الشذوذ والعملة مما فقد فيه شرط اخر مضمون الى فقد رتب
الشروط الثلاثة وهي هذه الحامس والعشرون من سبل شاذ معلل السادس والعشرون
منقطع شاذ معلل السابع والعشرون من سبل شاذ معلل كذا الحادي والعشرون
منقطع شاذ معلل فيه يغفل كذا وقوله وقد شرطه على حقه واي رده فابدا
تقدم فيه شرط واحد غير ما يدعي او هو موثوقه الراوي ونحوه فسمان رجا التاسع والعشرون
ما اصابه من الضعيف والثلاثون ما فيه مجهول وقوله ثم زود غير الذي قد مره اي ثم زود
تقدمه الا الراوي فقد شرط اخر غير ما بدلت به ونحوه فسمان الحادي والثلاثون ما
فيه ضعف وعلته الثاني والثلاثون ما فيه مجهول رده وقوله ثم زود غير الذي قد مره اي ثم زود
منه الكثرة وادخلت اليان في اخره لخصه العافية والمراد بكلامه العلية التي بدلت

اصل

كثير الخطا

فقد نفع الشرط المسمى به كما كانت الاول اي فنعى الى فقد من الشرطين فقد شرط بالشرط
عند ما بدأ ما فصح شرطه افرجه غير المدونه والمتنى به وهو سلاسه الراوي من الغصلة ثم زعم
عليه وجود الشذوذ او العلة او بما معان عدا فاذ ما فقد الشرط الرابع وهو علم بحسنه
وجده افرجه كما في اسناد مستوفى زعم عليه وجود العلة ثم عدا فاذ ما فقد فيه الشرط الخامس
وهو اسناد الشذوذ ثم زعم عليه وجود العلة مع عدم اختي بفقده شرط السادس وهو شرط
وكذا ايضا شرط اسام وهي الثالث واللاتون ثم معدل فيه محل مغفل كذا في ان وس واللاتون
مانه مغفل كثير الخطا الخامس واللاتون مانه شاذ فيه مغفل كذا في ان وس واللاتون
ثم معدل كذا في ان وس واللاتون شاذ فيه مغفل كذا في ان وس واللاتون مانه شاذ فيه
لم تعرف اهليه ولم يورث وجهه افرجه الخامس واللاتون معدل فيه مستوفى كذا في ان وس
اللاتون واللاتون الشاذ المعدل الثاني واللاتون المعدل فلهذا اقام الضعيف ما حكاها
والاجماع وقد كثر من اسام التي ينطق بها اليها بحسب اجماع الاوصاف عليه ان
اجتماع الشذوذ ووجوده ضعيف او مجموع او مستوفى سند لانه لا يكتفى بجماع
الشذوذ نوره الثقة فلا يمكن وصف ما فيه راو ضعيف او مجموع او مستوفى سند شاذ فيه
من اسام الضعيف ما له لقب حاشي كالمضطرب والمقلوب والموضوع والمكدر وهو على ان
كاسيات **وعلة البسني** فيما اوعى لتسعه ولسبعين نوعا

س اي عدا او حاكم بحد جان البسني انواع الضعيف تسعة ولسبعين نوعا واما ما حكاها
صاحب المشاري وتعاكروا العلم واوعاه حفظه وجمعه
وسم من نوعا مضا فاللبي واشترط ما خطبت رعي الصاحب
وزعم انه بذي الرسائل فقد عني بذلك ذوال اتصال **س** احملوا ما حكاها
المرفوع بالمسند انه ما اصف الى رسول الله صلى الله عليه وآله او جلا سوا اضافة اليه حكاها او تابعي
او زعم بما سوا اتصال سواه ام فعل مدد طرفه المتصل والمرسل المنقطع والمعضل
الخطيب من افرجه العالج قول النبي صلى الله عليه وآله فعله في الايد طرفه من اسناد الساجين وزعم
فانك الصلاح في جوار اهل الحديث المرفوع في مقابل المرسل فقد عني بالمرنوع المتصل **س**

والمسند المرفوع او ما قد وصل **س** فوضع وقف مرفوعا هذا يقبل
والثالث المرفوع الوصل حكا **س** شرطه احكام فيه قطع **س** احملوا ما حكاها
المسند على كلامه اقوال فعلا ابو عمر بن عبد البر في التمهيد لمرفوع الى النبي صلى الله عليه وآله وقد يكون
متصلا متنا وكذا عدا في عرسه عن النبي صلى الله عليه وآله وقد يكون مقطوعا من اهل الحديث وهو على ان
عنه رسول الله صلى الله عليه وآله فقد اسند الى رسول الله صلى الله عليه وآله وهو مقطوع عن النبي صلى الله عليه وآله
انهي معانيه اسنود المسند والمرفوع وانما احطت معونته اهل الحديث الذي اتصال سواه

المسند

هذا هو المتن
والذي في المتن
هو ان المسند
وهو ان المسند
وهو ان المسند

المسند والمرفوع

داوود الى منتهاه قال ان الصلاح واكثر ما يستعمل في العلم فيما حكا في رسول الله صلى الله عليه وآله دون ما
حاشي الصحاح وغيرهم وكذا انما حكا في الصباغ في العلم المسند ما اتصل سواه فعلى هذا ينظر
في المرفوع والموقوف ومقتضى كلام الخطيب انه يدخل فيه ما اتصل سواه من راوية الى
منتهاه قال ان الصلاح واكثر ما يستعمل في العلم فيما حكا في رسول الله صلى الله عليه وآله دون ما حكاها الصحاح وغيرهم
وكذا انما حكا في الصباغ في العلم المسند ما اتصل سواه فعلى هذا يدخل فيه المرفوع والموقوف و
اسناد مسند صلواته حرام احكام او عدله المسند كذا في علوم الحديث وحكاها ابن عبد البر
قوله لبعض اهل الحديث **ص**

وان اتصل مسند منقول **ص** فسميه متصلا مرفوعا
س سواء الموقوف والمرفوع ولم يروا ان يدخل المقطوع **ص** المتصل الموقوف
نوما اتصل سواه الى النبي صلى الله عليه وآله او الى واحد من الصحابة حيث كان وكذا موقوف عليه واما
انوال التابعين او اتصلت الاسانيه بهم فلا يسمى متصلا ومنه اعني قولنا ولم يروا ان
يدخل المقطوع وان اتصل السند الى قابله قال ان الصلاح ومنطلقه اي المتصل مع علم المرفوع
والموقوف **ص** واما معنى اسم المتصل في المقطوع في حالة الاطلاق اما مع
التقييد فجاز واقع في كلامهم كقولهم من اتصل الى سجد من الحبيب او الى الزهري او الى مالك
او الى **ص** **الموقوف**

وسم بالموقوف ما قصره **ص** بصاحب وحلت او قطعت
بوجه من اهل العقدة سماه الاثر **ص** وان تغرجه قيد **ص** ان الموقوف ما
قصرته بواحد من الصحابة قولا له او فعلا او حكما ولم يخالف به الى النبي صلى الله عليه وآله سوا اتصال سواه
اليه ام لم متصل وكذا ابو العباس الغوري في احوال سانيه القائل يقولون الاثوم يروي عن
الصحابة وقوله وان بعد غيره قيد يروي وان اسجلت الموقوف فيها جاز التابعين
ثم سجد في قيد ام فقل موقوف على عا او على طاووس او وقفه قال علي بن محمد روى
ان كلام ان الصلاح ان التقييد لا يتقيد بالتابع فانه تارك وقد استعمل مقتدا في غير الصحابي
معانيه انما موقوف على مالك بن النضر على الاوزاعي على الشافعي وهو ذلك **ص** **الموقوف**

وسم بالموقوف قول التابعي **ص** وفعله وقد رأى السامى
تعبيره به عن المنقطع **ص** قلت وكذا اصطلاح البرزنجي **ص** ما احطت كتاب
العلم من ادب الراوي والسامى من الحديث المقطوع وما كان ايضا المنقطع هي الموقوفات
على التابعين ما كان للصالح وما كان في المعالج والمقاطع ومما قد رأى للصالح فقال حديث
السعي بالموقوف عن المنقطع في كلامه للاعلام ان نفع راى الى اسم الطبري وغيرهما انتهى وحديثه
ايضا في كلامه اي بكر الحديث وايضا حسن الدرر قطني وقوله وكذا اصطلاح البرزنجي وهو انما حفظ

من ان عمه وانتهى على من المديني والقول الثالث انه ما سقط راوينا اسناده فالتزم ابي
موضع كان فعله هذا المثل والمنقطع واحدا في الراجح والمعروف في الفقه واصول ذلك
يسمى من اسلاويه قطع الخطيب قال الخطيب ١٠٧١ ان الراوي ضعف بالاسلام من حيث الاستحباب
ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من اهل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسبب في فصل التذليل ان ابن القطن قال ان الا رسال روايته عن من لم يسمع منه فحلي
منه من روي عن من لم يسمع منه ما لم يسمع منه بل بيده ويدينه فيه واسطه ليس بارسل بل هو تليق
واعلم انه يمكن قول رابعه من الراجح من راجع ما ذكره النعمان وتابعوه بما به ودانوا
ورده في كونه الفقه والجمهور ان قول في الاثنا عشر

وصاحبها التمهيد عن قوله في نسخة من نسخة الكتاب اقبل من اخلاف العلماء الاصل في الراجح
مالك وابو حنيفة النعمان بن مانت واتبعهما في طائفة الاصلحان به فقولوا تابعوا بما ابي النعمان
ودانوا ابي جعفر وينا يديون به وذهب اكثر اهل الحديث الى ان الراجح في الحديث به وحكاة
ابن عبد البر في مقدمته التمهيد عن جماعة اصحاب الحديث وقارنوا سببا صرحا في الصحيح المرسلي في اصل
قولنا وقولنا في العلم بالاخبار ليس بحجة بهذا الاصلح ابن الصالح نقل عن مسلم وسلم انما ذكره في
اشا كلام خصمه الذي روي عليه من تراجم ثبوت اللغات فقال فان قال قلته لا في وجوه روايت
الاخبار قد ما وجدت في روي واحد من عن الراجح وما سمع منه شيئا قط فلما اراهم
استجازوا روايت الحديث بينهم هكذا على الا رسال مما غير سماع والراجح في الروايات في
اصل قولنا وقولنا في العلم بالاخبار ليس بحجة احتجت اليها وصفت من العلم ليس بحجة سماع
راوي كل خبر عن راوي به في كونه فمذا كاتراه حكاة على ان خصمه ولكنه لم يرد في هذا الفقه
منه حتى رد كلفه كان كانه قايلا به فلهذا سبب ان الصالح اليد وقولنا في العلم بالاخبار
لقد المرسلي وذلك انه قد علم ان من شرط الحديث الصحيح ثبوت رجاله والمرسل سقط منه شرطه
لا يحاله لعدم معرفته عدالة بعض روايته وان اتفق ان القس ارسله كان لا يروي الا
في نقد القوي في الرجل الميم غير كما في كاسبا في الراجح

لكن اذا صح لنا خبره في نسخة او من نسخة اخرى
من نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
وان صح بالكتاب في نسخة او من نسخة اخرى
فان زادنا في نسخة او من نسخة اخرى
او اسناد وجدنا او اسناد في نسخة او من نسخة اخرى
في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
وقد علمت لبيح الى اخر الايات في نسخة او من نسخة اخرى
في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى

هذا هو العلم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح

احمد لله ماد ان الصلاح اعلم ان حكم المرسل حكم الحديث الضعيف انما يصح في نسخة تجزئة من جملة ما
سبق بيانه في نوع الحسن والذوي ذكرنا ان سبقت انه على هذا في نسخة او من نسخة اخرى
يقول في المرسل الذي جامع في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
التابعي الا انه في كل علم له ذكر فيه وهو ما رواه في نسخة او من نسخة اخرى
اسمى كلام ان الصلاح ووجه الاعتراض عليه انه اطلق القول في الضعيف رحمه الله بانه يعقل
مطلق المرسل اذا كان كما ذكره والسامعي رحمه الله انما يقبل ما سئل كما والتابعين اذا
تأكدت مع وجود الشرح المذكور في كلامي كما نص عليه في كتاب الرساله ومن روي في كلام
ان ابي رحمه الله في كتابه ابو بكر الخطيب في الكفاية وابو بكر البيهقي في المدخل بانسانا فيهما
الصحيحين البهانه قال والمنقطع مختلف فمن شانهما اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث
حدثنا منقطع حديث النبي صلى الله عليه وسلم با مومنا ان ينظر الى ارسال من احدث فان شيرا في الحفاظ
المأمونون فاستندوه الى النبي صلى الله عليه وسلم في رواه كانت هذه في نسخة او من نسخة اخرى
وحفظه وان انفرد برسالة حدث لم يتركه في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
ان ينظر هل هو في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
الى بعض ما يروي عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فان وجدوا فقر ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت
في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
العام في اهل بيته يقتولون عن النبي صلى الله عليه وسلم بان يكون اذا سمى من روي
عنه لم يسم بجهنم ولا مرعوب بل في الرواية عنه في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
شرا في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
على نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
الذي يروي عنه حديثه ما وصفت اخرجت ان يقبل من نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
احد يقبل من نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
ارسلوه لضعف خبره ولا يخفى في الاحالة في الاخبار واذا كثرت الاحالة كان يمكن للوكم
وضيف من يقبل عنه قال البيهقي وقول السامعي رحمه الله احيث ان يقبل من نسخة او من نسخة اخرى
اسمى فيقول من روي في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
عن الثقات وجملة من روي مطلقا عن الثقات الامامية في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
بالحمد المطلق على ارجح من كل كلام السامعي رحمه الله فان نقل في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
من فان قيل قولكم يقبل المرسل اذا جاء مستند او روجه آخر في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى
بدر احد من كتابه او المستند يعتقد المرسل في نسخة او من نسخة اخرى في نسخة او من نسخة اخرى

ان نسخ
هذا هو العلم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح

كانت رواية في نسخة او من نسخة اخرى
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح
وهو علم بالراجح

اد اقبل في السناد عن رجل او شيخ او خود كذا فقال احكام لا يسمى من سلا بل منقطعها وكذا
قال ابن القطان في كتاب بيان الوهم واللام اذ سقطت في السناد لا امام الحرمين فان
وقول الراوي اخبرني رجل اوردت موثوق به من المرسل ايضا فذكر ذلك كتبت رسول الله
التي لم يسم حاصلا وفي المحصول ان الراوي اذا نتم الاصل باسم لا يعرف به فهو كما لمرسل
قال في كلام غير واحد من اهل الحديث انه متصل في اسناده فجهل وحكاه
الرشيد العطار في الغرر المجرية عن اكثر من واختر شيخنا الحافظ ابو سعيد
العلاني في كتابه التحقيق ص اما الذي ارسله الصحابي لحكمه الوصل على الرسول
شيء اي اما من اسيد الصحابة رضي الله عنهم حكمه الموصول فان اصله الصلاح ثم
انما بعد انواع المرسل وهو ما يسمى في اصول الفقه من سلا الصحابي مثل ما يروى في
وعنه في اجازة الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسموه منه لان ذلك في حكم الموصول المسند
لان روايتهم الصحابة والجماعة بالصحابي غير فا وحده فان الصحابة كلهم عدل وانما
قول لان روايتهم عن الصحابة فيه نظر والصواب ان يقال لان غالب روايتهم اذ قد
جاءت في الصحابة من بعض التابعين وسبيل في كلام ابن الصلاح في روايته لا كسائر اصحابه
ان ابن عباس رضي الله عنهما له رواة عن كعب الا جبار وهو من التابعين وروى كعب
ايضا عن التابعين ولم يذكر ان للاصل خلافا في سبل الصحابي وفي بعض كتب الاصول
لكن فيه انه لا خلاف في الاحتجاج به وليس يحيد فقد كان لا سنادا او اسنادا اسفرا في

انه لا يخفى به والصلوب ما تقدم من المنقطع والمعضل

وتسم بالمنقطع الذي سقط قبل الصحابي به ورواه
وقيل ان لم يتصل وقالا بانه الاقرب لا استجلا
والمعضل ما سقط منه ثلثان فصاعدا ومنه قسم ثلثي
خلف النبي والصحابي معاً ووقف مشبه على في سبل
انقطع فالمشهور انه ما سقط من روايته راو واحد غير الصحابي وحكي في
على احكام وغيره من اهل الحديث انه ما سقط منه قبل الوصول الى التابعين شذو احد
وان كان اشرف واحد سمى معضلا ويسمى ايضا منقطعاً فقوله احكام قبل الوصول
الى التابعين ليس يحيد فانه لو سقط التابعي كان منقطعاً ايضا فالاولى ان يعي بما قلناه
قبل الصحابي وقال ابن عبد البر المنقطع ما لم يصل سناده والمرسل فخصص
بالتابعين ما لم يصل اسم وحكي ان الصلاح عن بعضهم ان المنقطع مثل المرسل وكلاهما
شاهرا لانهما لا يتصل سنادا قال في هذا المذهب اقرب ما روي طوافي حرقه
وغيره وهو الذي ذكره المحققين في كفايته الا ان اكثر ما يوصف بالارسال في حيث

الاستفاد

استعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم واكثر ما يوصف ما لا يقطع ما رواه ذنون الساجد
عن الصحابة مثل ما ذكره عن ابن عمر ويحوي ذكر الصحابي والمعضل ما سقط من اسناده اثنان
وصاعدا من اي موضع كان سواء سقط الصحابي والتابعي او التابعي وتابعه او اثنان قبلهما
لكن بشرط ان يكون سقوطهما من موضع واحد اما اذا سقط واحد من بين رطلين لم يسقط
من موضع اخر من كذا سناد واحد اخر فهو منقطع في موضعين ولم اجريه كلامهم اطلاق
المعضل عليه وان كان ابن الصلاح اطلق عليه سقوط اثنين وصاعدا فهو محمد بن علي بن ابي
واما اشتقاق لفظه فقال ابن الصلاح اهل الحديث يقولون ان عضله هو موصول في الصحابة
وهو اصطلاح شكلي لما وجد في حيث اللغة ونحوه فوجدت له قولهم افر عضل من شغل
شبهه في اللغات في ذلك الى معضلة كسر الفاء وان كان مثل عضل في المعنى ومثل ابو بكر
الاشجري في المعضلة يقول ما كلف بلغني عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامه كونه
احديث وفكر اصحاب الحديث يسمونه المعضل فان ابن الصلاح روى المصنفين قال رسول الله
كذا من قبيل المعضل وقوله ومنه قسم ثلثي اي ومن المعضل قسم ثلثان وهو ان يروي في التابعي
عن التابعي حدسا موقوفا عليه وهو حديث منقطع من سبل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما روى الامم
الشيعة قال يبار للدرجة القيامه عملت كذا وكذا فيقول ما علمت فيختم على فيه الحديث فقد
جعل احكام نوعا من المعضل عضله لا يمشي ووصله فضيل بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
كما عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال من تدينون مما احكره الله رسولا اعلم فقال من مخاطبة العبد
به يقول يا رب الم تجزي من العلم فيقول بل في ذكر الحديث رواه سبل فان ابن الصلاح
مذاجيد حسان من هذا الاعطاع بواحد مضموع الى الوقوف تلك على الا نقطاع باثنان

اي الوقوف المقيده

الصحابي رسول الله صلى الله عليه وسلم في اسم الاعضاء اولى والاعلم من العنونه

و من نحو او صل معنعين الم في رواية راو يد واللقا علم
وبعضهم حكى بذكر اجاعا في الم في شتر طاجعا
لكن تعاضد او قيل يشترط لعل من صحابه وبعضهم شرط
معرفة الراوي بالاجاعة او بغير ذلك كما انما مر
منقطع حتى يبين الوصول وحكي ان حكمه عن فاجل
سواء بالقطع في البرد في حتى يبين الوصول في التخرج من العنونه مصدر عن
احديث اذ رواه لفظه من غير بيان للحديث والاشارة والسمع واحدا في حكم الاسناد
العنونه ما صحى الذي عليه الجملة فذمب الله اجماعهم من ائمة الحديث وغيرهم انه من قبيل
الاسناد المتصل بشرط سلاعه الراوي الذي رواه بالعنونه من التذليل بشرط
ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعنونه قال ابن الصلاح وكذا في ابن عبد البر يدعي اجمع
ائمه الحديث على ذلك قلت لا حاجة لقول كاذب فقد اوعاه وادعى ابو عمرو الغلابي

من واحكام لوصوله في الاظهر **وفيد** بل ان رساله للاكثر
 وسبب الازالة للخطار **ان** صحيح وقفي البخاري
 لو وصل الى الخطار **ان** يكون من ارساله كما جعل
 وقيل لاكثر وقيل لا يحفظ **ثم** فإرساله عدل يحفظ
 يعقد في اهلته الواجبات **مسند** على للاصح وراوا
 ان للاصح الحكم للرفق ولو **بما** واجري في ذوا الحكموا

في اد الحلف الثقات في حديث فرواه بعضهم متصلا وبعضهم مفصلا فاحتمل اهل
 الحديث فيه هل الحكم لمن وصل او لم يصل ارساله او لا اكثر او لا يحفظ على اربعة اقوال احدها
 ان الحكم لمن وصل وهو الاظهر الصحيح كما صحه الخطيب وقال ابن الصالح ان الصحيح في العفة
 واصولها ومنه معنى قول وسبب ان الصالح الاول للخطار اي صحيح فانظر ايم اهل العفة
 الاصول وان هنا مصدر تيدان تصحى ويبدل من قول الاول ان وسبب صحيح الاول للخطار
 وسئل البخاري عن حديث لانكح الابوط وموجبه اخلف فيه على اي وجه السبع فرواه
 شعبه والشورى عنه عن اي ثروة عن النبي صلى الله عليه وآله فرواه السريدي عن ابي جهم
 اي اسحق عن ابيه بروه عن ابي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصار
 الربا ووه من العفة مقبوله من ان من ارسله شعبة وسفيان وما جعل في الحفظ والافان
 والقول ان الحكم لمن ارسله وجهه الخطيب عن اكثر اصحاب الحديث وهو معنى قول وقيل
 بل ارساله للاكثر وهو الاكثر خبره من اهد وقال ابو الحكم لارساله وهذا الاكثر ان قوله الاكثر
 والقول الثالث ان الحكم للاكثر فان كان من ارساله اكثر ممن وصل فالحكم للارسال وان كان
 من وصل اكثر فالحكم للوصل والقول الرابع ان الحكم للاحفظ فان كان من ارساله احفظ فالحكم
 له وان كان من وصل احفظ فالحكم له وهذا معنى قولنا وقيل لا اكثر وقيل لا احفظ وكلاهما خبر
 مستند واخرون عدول وقيل المعبر لا اكثر وقيل لا احفظ وكلاهما خبر مستند واخرون عدول
 وقيل المعبر الاكثر وقيل لا يحفظ ويقضي على هذا القول الرابع وهو ان الحكم للاحفظ ما اذا
 ارسله الاحفظ بهما يفتح وكذا في عدلته من وصله واهل بيته او ثاقبه ثلثين اصحابها وبه
 صدر ان الصالح كانه انما يقع فانه منهم من قال يقع في مسنده وفي عدلته وفي اهليته
 ومنه المعنى قولنا ثم قال رساله على حفظ اي قوله او قوله ان رساله مستند من حديثه عن
 غيره هذا الذي ارسله فهو احفظ من لان عدلته على ان الحكم للاحفظ وقد ارسله فلا شك في قدح
 في هذا المسند على هذا القول وقوله ذراوا ان للاصح الحكم للرفق انما اشار الى مشايخه
 الرفق والوقف بومنا اذ ارفق بعض الثقات حديثا ووقفه بعض الثقات فالحكم على للاصح
 كما ان الصالح كما اراده الثقات من الرفق لانه مثبت وغيره كما ثبت ولو كان ياقيا فالتثبت

الحديث

مقدم عليه لانه علم ما خفي عليه وقول الولا واحديه ذوا او ذوا اشارة الى ما ذوا وقع للاهل
 من راوا واحديه في كل ما كان في وقت ارساله في وقت ارساله في وقت ارساله في وقت ارساله
 في وقت فالحكم على للاصح لوصوله في وقت ارساله ووقفه هكذا صحه ابن الصالح واما
 الاصوليو لا يصحوا ان الاعتبار بزمانه من اكثر كان في وقت ارساله او في وقت اكثر من ارساله
 او في وقت الحكم للوصل والرفق وان كان الاصل او الوقت اكثر فالحكم له **التدليس**

من تدليس الاسناد وكذا يسقط من حديثه ويرى عن وان
 وتارة تسمى اتصالا واختلف في اهلها فالرود مطلقا تقف
 والاكثر من قبله اما صححا **ثم** في موضع وضعه
 وفي الصحيح عدل لا يخفى **وكذا** تسمى بعبارة وقيل تسمى بالمدلس على لانه
 اسامه وكذا هو الصالح منها فسمى فقط القسم الاول تدليس الاسناد وهو ان يسقط
 اسم المدلس من حديثه ويرى في الحديث شيئا او في قوله فيسند ذلك اليد بل يظن لا يقضي في
 يد المدلس من كونه كسرا فالتدليس او كذا فالتدليس او كذا فالتدليس او كذا فالتدليس او كذا
 بلفظ مومنه له كقولنا فلان او فلانا او قال فلان فوجبا نكذ انه سمعه من رواه عنه
 وانما يكون تدليس اذا كان المدلس قد عاين المروي واقبته ولم يسمع منه او سمع منه ولم يسمع
 منه ذلك الحديث الفص وتسمى عنه وقد فهم من الشرح هو قولنا في صحيحنا او ما يقع الايام
 مع العاصم في قوله او كذا فالتدليس او كذا فالتدليس او كذا فالتدليس او كذا فالتدليس او كذا
 سمع منه ما لم يسمع منه من غير ان يذكر انه سمعه منه قالوا الفرق بينه وبين الارسال ان
 الارسال ان روايته عن ابي سعيد عن ابي العطار او غيره من اصحابه او غيره
 ان عمرو بن عبد الخالق البزاز ذكر ذلك في جهاله في معونه في ذكر حديثه او قوله اما اذا
 اذ كسرت من لم يذكر بلفظ مومنه فان ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور حكم الابدان
 في التمهيد عن قوم انه تدليس لمخلف التدليس انما هو من طريقه او طريقه او طريقه
 منه بل بلفظ لا يقضي بغيره كما سماه والالكان كذا ما قال ابو عبد الله في كتابه من احد
 كماله والاعراب معقول في البعث الثاني انما يعطوف على قوله يعني ان ابن كماله الفاظ
 السلامه وخوفا ومثله ان يسقط اداة الرواية ويسمى بلفظ فيقول فلان وهذا الفعل
 اطلاق الحديث كذا ما قال علي بن خنيسم كما عدا ابن عيينه معالي الزهري في قوله له حديث الزهري
 فسكنه ثم قال الزهري في قوله سمعته من الزهري قال لا اسمع من الزهري الا من سمع من
 الزهري حديثه عن عبد الرزاق عن سمع من الزهري وقد مثل الى الصالح للقسم الاول
 عدل المشايخ ثم حكم الخلاق في قوله فلان فلان اهل يروونه مطلقا او ما لم يصرح انه قال حال
 واعلم ان ابا عبد الله لم يرد حكمي عن الحديث اتم فالواحد تدليس انما عيينه لانه اذا

التدليس

ط
قال

وقف احاط على ان جرح ومعد نظر انما ومدا رتحة ان جبان ونا له ونداشي لسره الدنيا اكا
لسفهان ان عبيده فانه كان يدلس ويبدل من لا عن ثقة منيقن واليكاد ووجوه لا بن عبيده
خبره لسفينة الا وقد بين سماعه عن ثقة منزلة ذلك على سبيل كيار الصالحه فاهم لا
يرسلوا الا عن صحابي وقد سبق ان عبد البرالي ذلك الحافظ ابو بكر البزار واول الفقه الا زوي
نفاك البرزلي في الجرد المذكور ان كان يدلس عن الثقات كان تدلسه عند اهل العلم مقبول لم
هاتف كانت منه صفة وجب ان يكون حديثه مقبولا وان كان مات وهكذا راجحه في كلام
اي بكر الصري في النشأة في كتاب الدلائل نقاب كل من ظهر تدليس عن غير الثقات
لم يقبل حتى حتى يقول حديثي وسمعت ابي **وقوله** واختلفت اهل في اهل هذا القسم
من التدليس وهم المعروفون به فقليل يروه حديثهم مطلقا سوا يدينوا السماع ام لم يدينوا
وان التدليس بعينه جرح حكاه ابن الصالح عز فرقت من اهل الحديث والفقهاء وهو المراد
بقوله فالرود مطلقا ثقف اي وجد عن بعضهم والصحيح كما ان الصلح التفصيلي ان صرح
بالاصالة لقوا سمعت حديثا وان هو مقبول محجبه به وان اتى لفظ محمل حكم المرسل
والى هذا هو الاكثرون كما حكيتهم عنهم ولم يذكر الصلح ذلك عن الاكثرون وانما ان
الزيادة عليه التي لم تقبلت في حكاه عن جمهور ائمة الحديث والعفة والاصول سبغا ان
العلامة في كتاب المراسيل وهو قول السافعي رحمه الله **وقوله** عن ابن العربي وحيي معين وقد جرح
في كلام بعضهم ان المدلس او المصحح بالحدث من قبل اعداءه وقد حكاه البيهقي في الدرر
السافعي وسائر اهل العلم بالحدث وحكاه الاثنا عشرية في كتابها على اعداء من لا يصح
بالمدلس اما الذين يحقون بالمدلس فيحتاجون به كما اقتضاه كلام ابن الصالح على ان بعض ما
يجرح بالمدلس لا يقبل عنده المدلس فقد حكى الحطاب في الكفاية ان جمهور جرح بالمدلس
يقبل خبر المدلس **وقوله** وفي الصحيح اي في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة
علم رواة من المدلسين كالا عمن وشيخهم بن شاذان وغيره **وقوله** وفتش اي وفتش في الصحيح
بجداعة منهم كفتابة والسفنايين وعبد الرزاق والوليد بن عمار وغيرهم وقال النوري
ان ما في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين من جرحهم على ثبوت سماعه من جهة
اخرى وقال الحافظ ابو محمد عبد الكريم الحطاب في كتاب الفتح المعاني ان اكثر الاحوال ان المعنعطات
التي في الصحيحين من رواة عن السماع **وقوله** ودمد شعبة ذوالرشوخ ورواه التدليس للشيوخ
ان يصرف شعبة ما لا يعرف به وذا مقصد مختلف
من فتن للضعف واستغفاراه وكا حطاب في الاستبصار
والسامعي ائمة كفتاب قلت وشيخا اخو التوسيط **وقوله** اي ودمد شعبة بيان في
دمد والا فقد دمه اكثر العالم هو مكرن جدا ان روى في هذه لشعبة قال التدليس

قوله

عبيد

دمد لشعبة

اخو القند

أخو القند وقال لان ازني احب الي من ان ادلس قال ان الصالح ورواه ابن شعبة
افراط فخر على الصالح في الترجمة عند التسفير ورواه ورواه التدليس للشيوخ اي ورواه
القسم الاول ورواه ابو القاسم الثاني من اسام التدليس قال ان الصالح امر اخف منه من
في اول الحديث الثاني مصدره والحكم في موضع رفع على انه بيان للتدليس المذكور واخبر
مبتدأ محذوف بعد من ويكون بعض المدلس من جهة الذين سمعوا وكما حكيت من يروى عن
مدح اسم او كنية او نسبة الى قبيلة او بلدة او متبعه او نحو ذلك في بوجع اللفظ الى معرفة
الرجح له كقول اي بكر بن محمد اجد امة الفخر اساعده لسان اي عبد الله بن عبد الله
اسم اي داود الشحناكي نحو ذلك **وقوله** ان الصالح وفده تصحيح للمروءة **قلت**
والمرور انما بان لا يقتضيه له فيصير بعض رواة محمولا وخلاف الحكاية كما حكيت
القسم ما حذفت المصدر كما طر على ذلك فشره ذلك اذا كان الحكاية على ذلك كقول المدرك ضعيفا
فدلسه حتى لا يظهر وايتدع الضعفاء وقد يكون الحكاية على ذلك كقول المدرك ضعيفا
في السنن واخرت وفاته ونشأه فيده من هو ورواه وقد يكون الحكاية على ذلك ايام كثيرة
الشيوع بان يروي عن الشيخ الوليد في موضع يعرفه في موضع اصفه وفي موضع تبصفه
اخرى يروى انه غيره **وقوله** فمما جعل ذلك كثيرا الحكاية فقد كان اياما به في تصانيف ولم
يذكر الصلح حكم من عرفنا بهذا القسم الثاني من التدليس وقد جرح ابن الصباغ في
العلم بان وفعل ذلك لمن يروي عنه غير ثقة عند الناس وانما كراهه ان يغير اسمه
يقبلوا خبره وان كانا يعتقد فيه الثقة فقد غلط بسفوفه كقولنا ان يعرف غير من
جرحه ما لا يعرفه هو وان كان اصغر سنة فيكون ذلك رواة عن جمهور اللجج قبول حتى
حتى يعرف من روى عنه **وقوله** واستغفارا انما هو بجان الحمد وفده اي ويكون استغفارا
واياما للكتبة **وقوله** وكا حطاب اي وكفعل الحطاب **وقوله** والسامعي ائمة اي احاد
المدلسين لا يمد القسم الثاني من ذلك ان الصلح وانما بانة لا يقبل من المدلس حتى
يلين قد اجراه السامعي رضي الله عنه في عرفناه مددلس من روى حكاية عن السامعي التدليس
في النظر **وقوله** قلت وشيخا اخو التوسيط هذا هو القسم الثالث من اسام التدليس
الذي لم يذكر في الصلح وهو تدليس التسوية وهو تدليس ان يروي عن شيوخه ثقة وذلك
الثقة يروي عن ضعيف عن ثقة فيقال المدلس الذي سمع الحكاية من الثقة الا ان يفسد
الصحيح الذي في السنة ويحط احد من شيوخه الثقة فيكون حكاية فبسطوا الاسماء
كله ثقات ورواه اسراف سام التدليس لان الثقة الاصل قد يكون معروفا بالمدلس ويوم
الواقع على السنة كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكى له بالحقه وفي مد اورد
شده من نقل عنه انه كان يفظن كذا يقينه من الوليد والوليد من لم اما فقهه فقال ان ابي حاتم

أول سب

أخر

حب ان لا يقبل خبره

السا

والمعنى ان يزيد وعبد الله بن عمر والمعلني بن اسمعيل وكثير من فرقنا واختلف في زياد والى
علي بن عبيد الله بن عمر وابوب وقد بينت هذه الطرق في الكفاية التي جمعها على كتاب ابن الصلاح وقيل
والاصل والارسل من رواية الاثر الذي رواه عن ابي بصير الوصل والرسالة من رواية الثقة لان
الوصل ريادة ثقة وقد تقدم ان الخطيب حكى عن اكثر اهل الحديث ان الحكم عن ابي بصير
وقال ابن الصلاح ان ياتي الوصل والارسل من مخالفة نحو ذكرناه في المعجم السابق
فان زياد ذلك بان الارسال نوع قدح في الحديث فتخرج وتقلد من غير علم
الرجح على التعديل في كتاب عنه فان ارجح فقدم لما فيه من امانة العلم والزيادة
بما كان من اجل ريادة العلم **الفرد** تفردت في قولها وكلمة عند الشدة ودرست
والفرد بالنسبة ما قيده **بما يتفق** ويكثر كونه
او عن ذلك يجوز العايل لم يرد في غيره الا وابل
لم يرد في غيره الا في غيره لم يرد في غيره اهل البصرة
كان يرد في واحد اهل البصرة في قوله
ابن سيرين في النسبة ضعيف لما ذكره في حديثه
فان اذ قيده في النسبة فحكمة في قوله **ش** الافراد منقسمه الى ما هو
مرد مطلقا وهو ما يفرد به واحد من غيره او قد سبق حكمه في قسمين في قوله
ما هو مرد في النسبة الى جهة خاصة كقيده الفردية بشقة او ببلد معين كقوله والبصرة
والكوفة او بكونه لم يرد من اهل البصرة او الكوفة مثلا الا ان لم يرد من غير ذلك الا
فان في حدود ذلك فاما تقييد الافراد بكونه لم يرد من غير ذلك الا ان لم يرد من غير ذلك
رواه اصحاب السنن الاربع من رواه ابن عبيد بن عمير عن ابي داود عن ابن عمر عن النبي
عن انس بن مالك عن ابي بصير بسوقه وتكرار التكرار في حديثه عن ابي بصير
اطراف العرب حديثه بكونه وايل عنه تفرد به وايل عن ابي داود ولم يرد عنه
غيره سفيان بن عيينة النبي فلا يرد من غيره وايل عنه تفرد به مطلقا فقد ذكر
الدارقطني في العلل انه رواه محمد بن الصلت التميمي عن ابن عيينة عن زيار بن سعد عن
الزهري قال ولم يرد عنه والمحفوظ عن ابن عيينة عن ابي بصير ورواه جماعة عن ابن
عيينة عن الزهري وغيره واسطة ومال تقييد الافراد بالثقة حدثت ابي بصير كان
يقول في الخبر والاصح نقاق وان تروى الساعة روجه مسلم واصحاب السنن من روايته ضعف
ان سعيد المازكي عن عبيد الله بن عبد الله بن ابي واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه وسلم من الحديث لم يرد
احد من الثقات الاضمر في الحديث عن ابي بصير في الحديث عن ابي داود عن ابي بصير
يروى حديث ابي واقد مطلقا قيده من الحديث بتواتر احد من الثقات لان الدارقطني رواه

الافراد

وضوء

من رواه ابن سيرين عن خالد بن زيد عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
صعفة الحمير ومثاق ما انفرد به اهل بلدة ما رواه ابو داود عن ابي الوليد الطيالسي عن
سليم بن عمار عن ابي بصير عن ابي سعيد الخدري عن ابي بصير ان نقرأ اسماحة الكتاب وما تيسر من
الحاكم تفرد بذلك الامر فنه اهل البصرة من اوله لاسيما في ما لم يشر اليه من هذا المعنى سواء
وكوحدت عبد الله بن زيد في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسمع راسه مما غير فضل يده رواه مسلم
وابو داود والترمذي قال احكامهم سنة عن اهل البصرة ولم يشر اليه في الحديث
وقيل فان يردوا واحدا من اهلها اي فان يردوا في قولهم العروى اهل البصرة او هو من
الاراد البصرين وكوحدت واحدا من اهل البصرة العروى في الحديث كما يبان في قوله واحد
في قبيلة الهمداني فاجعله في القسم ولو هو الفرح المطلق مثاله ما تقدم عند
ذكر الحكم مما رواه ابي بصير عن ابي بصير في حديثه من قوله على كل واحد منكم ما يلقى
الحديث قال احكامهم هو من افراد البصرين عن المدينة تفرد به ابو بكر عن ابي بصير
انتهى فيجعله من افراد البصرين وارايد به واحد منهم وليس في اقسام الفرح العقيد
بنسبة الى جهة خاصة ما يصح الحكم بضعف من حيث كونها افراد الكراد اكان القيد
بالسنة لرواية الثقة كقولهم لم يرد في قوله فان حكمه فربما حكم الفرد المطلق لان
روايه غير الثقة كذا رواه ابن سيرين في حديثه من يرد في حديثه فلهذا قيل يرد في

المعنى

بما كان من اجل ريادة العلم **الفرد** تفردت في قولها وكلمة عند الشدة ودرست
والفرد بالنسبة ما قيده **بما يتفق** ويكثر كونه
او عن ذلك يجوز العايل لم يرد في غيره الا وابل
لم يرد في غيره الا في غيره لم يرد في غيره اهل البصرة
كان يرد في واحد اهل البصرة في قوله
ابن سيرين في النسبة ضعيف لما ذكره في حديثه
فان اذ قيده في النسبة فحكمة في قوله **ش** الافراد منقسمه الى ما هو
مرد مطلقا وهو ما يفرد به واحد من غيره او قد سبق حكمه في قسمين في قوله
ما هو مرد في النسبة الى جهة خاصة كقيده الفردية بشقة او ببلد معين كقوله والبصرة
والكوفة او بكونه لم يرد من اهل البصرة او الكوفة مثلا الا ان لم يرد من غير ذلك الا
فان في حدود ذلك فاما تقييد الافراد بكونه لم يرد من غير ذلك الا ان لم يرد من غير ذلك
رواه اصحاب السنن الاربع من رواه ابن عبيد بن عمير عن ابي داود عن ابن عمر عن النبي
عن انس بن مالك عن ابي بصير بسوقه وتكرار التكرار في حديثه عن ابي بصير
اطراف العرب حديثه بكونه وايل عنه تفرد به وايل عن ابي داود ولم يرد عنه
غيره سفيان بن عيينة النبي فلا يرد من غيره وايل عنه تفرد به مطلقا فقد ذكر
الدارقطني في العلل انه رواه محمد بن الصلت التميمي عن ابن عيينة عن زيار بن سعد عن
الزهري قال ولم يرد عنه والمحفوظ عن ابن عيينة عن ابي بصير ورواه جماعة عن ابن
عيينة عن الزهري وغيره واسطة ومال تقييد الافراد بالثقة حدثت ابي بصير كان
يقول في الخبر والاصح نقاق وان تروى الساعة روجه مسلم واصحاب السنن من روايته ضعف
ان سعيد المازكي عن عبيد الله بن عبد الله بن ابي واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه وسلم من الحديث لم يرد
احد من الثقات الاضمر في الحديث عن ابي بصير في الحديث عن ابي داود عن ابي بصير
يروى حديث ابي واقد مطلقا قيده من الحديث بتواتر احد من الثقات لان الدارقطني رواه

بما كان من اجل ريادة العلم

ابو بصير

ومن ان لم يكن بعد اصدروا بان اي عبيد عن جبريل فبانه عن اسما قال ابن عبد البر
ومعولون ان اكثر روايد جند عن قاضي السنن انما سمعوا من جده ورواه عن اسما وقال
ابن عبد البر في ١٤٠٠ سند كار احلف عليهم في لغة احوالها كثيرا مضى ما مضى فاعلم منهم من
في حديث حلف النبي صلى الله عليه وسلم في يوم بدر عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
بسم الله الرحمن الرحيم في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
القرآن ما حكاه في العالمين وقال بعضهم فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم وقال بعضهم كانوا
يعرفون بسم الله الرحمن الرحيم قالوا وهذا الصواب لا يعرفونه غيره الا في حديثه عن اسما في حديثه
يعرفون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يعرفونه في اوله او في اخره فيقولون اي اوله او
يعرفون الرواه بهما منه ان معنى قول اسما سمعوا ما حكاه في العالمين انهم لا يعرفون
فرواه على نفسه ما لمعني وهو في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
منه في روايد اي مسلمة سمعته عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
بسم الله الرحمن الرحيم او بسم الله الرحمن الرحيم فقال انك لتسألني عن شي ما
ادعوه ولا سألني عنه احد قبلكه رواه لعله في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
وقال بعد الاسناد صحيح قال البيهقي في المعرفه في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
ما ذكره اللفظ وقد اعترض من رواه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
على من سألته في حال شكاها واجاب ان سألته فاباها مسلمان فسوالك اي مسلمة عن البسملة
وسر كما وسواله من اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
عنه فابعد ان سवाल مناده كان عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
حدث ان مسلمة في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
اسما الذي في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
بسم الله الرحمن الرحيم في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
بعد صحيح ان حقه والدارقطني ايضا بعد وصف اسما في حديثه عن اسما في حديثه
فروي البخاري في صحيحه من روايته مناده قال سئل اسما في حديثه عن اسما في حديثه
سعد صحيح قال كانت تروى عن اسم الله الرحمن الرحيم بعد الله وعند الرحمن بعد الرحمن قال
الدارقطني بعد احد صحيح وكلمه هات وقال البخاري في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
على الجهر مطلقا ولم يسمع حاله الصالح فيمتناول الصالح وغير الصالح قال ابو سامة وهو
بعد ان سأل لو كانت رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث في الصلوة وخارج
الصلوة ولو ان اسما سألته عن شي قوالا تسئل عن شي في الصلوة ام عن شي خارج الصلوة
فابا اجاب مطلقا علم ان الحال لم يحلف في ذلك وحيث اجاب بالبسملة دون غيره من الامت

اسم

قول

ان

تف

القرآن دل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالبسملة في قراءته ولو كان اناس اجاسوا محمد بن عبد الله
او غيره في الامتات هو هذا الوضع وهو ان يقول الظاهر ان السوال لم يكن الا عن قراءته في الصلوة
ان الدراوي في مناده وهو راوي حديث اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
ترجع لقراءة البسملة وقد قال البخاري في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
وهو عليه فانه ليس متصلا بالسمع فانما هي كشيء من الابدان في الكلف في الكلف في الكلف
كما سألني واما روي في البسملة فان مسلمة سمعت اسما في حديثه عن اسما في حديثه
الاكثر من كانوا يشتمون القراء ما حكاه في العالمين وليس فيها شي البسملة رواه عن وانه
حكاه كسوا الا في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
عن الازاعي في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
رواه هكذا في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
وكثر السند بالارسال الموصول ان هو على الصواب
ومد يعاون بكم قدح نسق وغفلة ونوع جرح
وسم في هلق اسم العلة لعبر ما وجع كوصف تقدي
عول معلول صحيح كالذي يورث مع شذو واخذ
عاصه حمدة في الحديث ذكر اسم يعاون ايضا بغير لب حصة كالارسال ونسق الراوي
وهو وما لا يتقدح ايضا في الصلوة وكثيرا ما يعلق الموصول بالمرسل مثل ان يروي
ما سئل وهو موصول روي ايضا ما سئل منقطع اقرب من اسما والموصول قال ولما اشتملت
كتب على الحديث على جميع طرقه وتولي ان يقول في هذا الارسال على الاتصال ودرجولون الحديث
ما نوع الحج من اللزب والعقل وسواء الحرف ونسق الراوي ولكن موجود في كتب على
الحديث وبعض هلق اسم العلة على اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
الشقة الصلوة وارسال عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
عن بعضهم ولم يسمع وفارج للوهو على الحديث في كتاب الارسال ان الحديث على اسما في حديثه
صحيح منسقة عليه وحيث يعلق ويصح تحالف فيه مثل الصحيح المعلق في رواه اسما في حديثه
طهارة النعمان في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه عن اسما في حديثه
طهارة وشرايم وقد رواه احكاما كالم في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
فقدما في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
فكان ما كثر في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
الاساس في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث

علته و
المضطرب

كالذي سئل في لعنه او كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح ساد
والشيخ سمي الترمذي في علته فان يروي في كل ما جرح له
او سمي الترمذي الشيخ في علته اكتب وتوفي فان يروي في كل ما جرح له
اراد الترمذي ان يعلنه في الخبر ما حدث فهو كالمعجوم جرحه اذ مل الى كلفه وان يروى انه عليه
في صحته نقله فلا يروى في الصحيح اذ اوتت كبره منسوخه ما سألنا الكالم على السيرة في فصله السابع في نسخ
مصطلب الحديث مصطلب الحديث ما قد ورد في مختلف من واحد فاذ يروى
في منقذ او في سند ان الصحيح في سائر اختلافه ان ربح
بمعنى الوجوه كبره من مضطربا واحكام للبراه من واجب
كالحديث لسيرة ربح الحلف ولا يرضى له موجب للضعيف
ما حلف راويه فيه فرواه في علي وجه ومرو على وجه اخر خالف له في ذلك ان اضرب
فيه راويان فاكثر فرواه كل واحد على وجه مخالف للاخر فتقوى من واحد من راوي واحد
ثم اضرب مدركه في الحديث وقد يكون في السند وانما يسمى مضطربا اذا تساوت الروايات
المختلفة في الصحة تحت لم يتخرج احداهما على الاخرى اما اذا تخرجت احدهما لكون
راويها احفظ والآخر منه او غير ذلك فراجع السراج فله ان يعلق على الوجه
البراه وصف الاضرب و٧ له حكمه واحكامه في الوجوه الرابع من سائر الاضرب في السنه
رواه ابو داود ورواه غيره من رواه اسحق بن عمار بن عمرو بن محمد بن علي بن جابر بن
عنه عن غيره من رواه في صحيحه من رواه اسحق بن عمار بن عمرو بن محمد بن علي بن جابر بن
لم يعضا ينصبها بل يديه فليخط خطا وقد اختلفت في سماع احكامها فاكبره فرواه
ابن الفضل ورواه بن القاسم عنه مكذا ورواه سفيان الثوري عنه عن ابي عمرو بن حريش
عنه عن ابي هريرة ورواه حميد بن الاسود عنه عن ابي هريرة بن جندب عن جده عن جده حريش
عن ابي هريرة ورواه غيره من رواه في صحيحه من رواه اسحق بن عمار بن عمرو بن محمد بن علي بن جابر بن
رواه عن ابي هريرة ورواه غيره من رواه في صحيحه من رواه اسحق بن عمار بن عمرو بن محمد بن علي بن جابر بن
ابن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب عن ابي هريرة بن جندب عن جده حريش
ورواه اسحاق بن عمار بن عمرو بن محمد بن علي بن جندب عن جده حريش
ورواه اسحاق بن عمار بن عمرو بن محمد بن علي بن جندب عن جده حريش
اسمعنا عن ابي هريرة بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب عن جده حريش
به هذا الحديث ولم يروى الا في هذا الوجه قال ابن عساق لم يسمعه
فيه فتفك ساعده قال ما احفظ الا انما جرحه في رواه غيره من رواه اسحق بن عمار بن عمرو بن محمد بن علي بن جندب
مثل اسحق بن عمار بن عمرو بن محمد بن علي بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب عن جده حريش
ابن هريرة ورواه غيره من رواه في صحيحه من رواه اسحق بن عمار بن عمرو بن محمد بن علي بن جندب عن جده حريش

ورواه عمار بن خالد الواسطي عن ابن عيينه عن اسمعيل بن ابي عمرو بن ابي هريرة عن جده حريش بن عثمان بن جندب
حريش بن عثمان بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب
ارجم الحلف اي يوكفه الا حلف مناه الاضرب في الحديث حريش بن عثمان بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب
سالت او سئل النبي صلى الله عليه واله في المار حريش بن عثمان بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب
لعنه ومعناه فرواه الترمذي هكذا من رواه بشركه عن ابي هريرة بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب
ان ما جرحه في هذا الوجه لولا ليس المار حريش بن عثمان بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب
وقول النبي انه لا يحلف بهذا اللفظ السائل اسما ومعناه عاروا به ما حرمه هكذا ولتكن
والاضرب موجب لصعف الحديث المضطرب لا يتعابه عدم الضبط لرواه والله اعلم
المدرج المحقق اخره من قوله او قابلا فصلا طبر
بحر اذ اعلنت الشهادة صل ذلك زهيره واني يومان فصل
قلت ومنه مدرج قبل قلت كاسبغوا الرضوخ وباللحقب مدرج في الحديث
اسم المسم الا في منه ما اورد في اخر الحديث من قوله بعض رواه اما الصحاح او غيره
موصوف ما حدث من غير فصله في الحديث من ذلك الكلام مذكر فانه فيلسط لا يعلم
حقيقته احكامه ومعلوم ان الحرف في روع ماله ما روله ابو داود ما عده الله من غيره النفي في تاسه
ما احسن من احرفه المسم من جيمه في قال اخذ علمه بيدي فحدثني ابن عبد الله في صحيحه
اخبرني عن ابن رسول الله صلى الله عليه واله عن ابي هريرة بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب
تذكر من حديث الاشمس اذا قلت هذا او قضيت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت
ان يعدم فتم ولن تثبت لست تفقد فاقعد فتقوا اذ اعلنت الحرف وهو من غيره
ابو خيثمة ما حدث قبل في رواه ابي داود ومنه ما رواه ابي داود من حديث ابي هريرة بن جندب
الحديث من كلام عبد الله بن مسعود وكذا ما رواه ابي داود من حديث ابي هريرة بن جندب
مد اوم ولن تقوا اذا فعلت هذا او قضيت هذا فقد قضيت صلاتك من قوله
ابن مسعود فادرج في الحديث وكذا ما رواه ابي داود من حديث ابي هريرة بن جندب
وما في النور في الخلاصة انفق الحفظ على الامم حريش بن عثمان بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب
احلوا فيه هل هو قول النبي صلى الله عليه واله او قول ابن مسعود فادرج احكامه في الرواه في
وصله وفصله في احكامهم فانهم يتفقون على انه مدرج على
وهي فيه فرواه النفي في ابي داود النور في العاصم بن موسى وادود العتيق ولعله عبد الله
ابن يوسف بن ابي هريرة بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب
وحيث ابي هريرة بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب عن جده حريش بن عثمان بن جندب
عنه تفصله في رواه من قوله عبد الله بن مسعود فادرج احكامه في الرواه في الرواه في
عنه تفصله في رواه من قوله عبد الله بن مسعود فادرج احكامه في الرواه في الرواه في

المدرج

او جز اسماء المدرج وهو القسم الثالث ان مدرج بعض حديثه حديث اخر مخالف له في
 السنن ما له حديث رواه سعيد بن ابي هريرة عن مالك بن انس عن ابي هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لا باغضوا ولا كاسدوا ولا يروا ولا يروا ولا يروا ولا يروا ولا يروا ولا يروا
 في الحديث او رجاء ان من مرع من مالك بن انس عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انكم والظن بان الظن كذب الحديث و٢٦ تحسبوا و٢٧ تحسبوا و٢٨ تحسبوا و٢٩ تحسبوا و٣٠ تحسبوا
 وكلا الحسنين منقذ طمة من طمة مالك وليس في الاور ولا تحسبوا و٣١ تحسبوا و٣٢ تحسبوا
 وهكذا الحديث عند رواه ابو جعفر محمد بن يوسف والقعيبي وقتيبه وكشي بن يحيى وغيرهم
 في الحديث وقد وقع في الحديث على ما ذكره ابن شهاب واخباره ولا ما ذكره في حديثه على ان
 هو من حديثه عن جماعة ورد في بعضهم خالف بعضا في السنن
 صحيح الكل باسناد وكره كمثل ابي الدرب اعظم الخبر
 فان عمر اعندوا اصله فقولاً من سفيان بن عيينة وسفيان
 واداء العيش كذا منصور فخذ الادراج الا محضو **جز اسماء المدرج**
 وهو القسم الرابع ان روى بعض الرواة حديثا على جماعة وبينهم اسناده احلاف
 صحيح الكل على اسناد واحد ما اختلفوا فيه ويدرج روايته من حالهم معهم على احوال
 ما له حديث رواه الترمذي عن بنديار عن عبد الرحيم بن محمد بن سفيان بن الثوري
 عن ابي ابي بصير عن ابي ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث ومكدر رواه محمد بن ابي بكر بن سفيان في رواه
 احطت فر و ابيه واصل حديثه مدرجه على روايته منصور ولا عيش لان واصل الايدى كره
 فيه عمر ابل بجعله عن ابي ابي بصير عن عبد الله بن مكدر رواه سفيان بن عيينة بن سفيان
 بن مغول وسعيد بن مسروق عن ابي ابي بصير كذا ذكره احطت وقدي بن الاسود بن معاوية
 ابن سعيد القطان بن ابي بصير عن سفيان بن عيينة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 صححه في كتاب المحاربه عن عمر بن ابي بصير عن سفيان بن عيينة عن منصور ولا عيش كذا ما ذكر
 ابي ابي بصير عن عمر بن عبد الله بن سفيان بن عيينة عن ابي ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن عمر بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 و منصور واصل عن ابي ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لكن رواه النساء في المحاربه عن بنديار عن ابن جهمي عن سفيان بن عيينة عن ابي بصير
 عن ابي ابي بصير عن عمر بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 واصل وكان ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ظن الرواه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

الموضوع

الموضوع

لا يندرج في الحديث بسند منه جماعة في طبقه واحد محتمل في الرواية عن سفيان بن عيينة
 بعضهم لا يحتمل ان يكون اللفظ في السنن او الحديث واحد من رجل رواه ايضا في طبقه فربما
 كان من حديثه هو صاحب ذلك اللفظ في رواية الفقيه في الحديث في موضوعه ان الله حال
 وقول و زاد الا عيش اي وزاد الا عيش ومنصور وكره عمر بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وعلا لادراج الا الى الحديث للاقسام و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤١ و٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠
 واعلم انه يجوز بعد سنن الادراج المذكورة في الموضوع قد صنف في الحديث فستفي وكشي
 شد الضعيف الخبر الموضوع الكذب الخلق المصنوع
 كما روي في كتابه لم يجزوا ذكره لم يعلم ما لم يدين امره
 والنزاحات منه اذ خرج لطلق السعف عن ابي بصير
 الضعيف الموضوع وهو المكذوب وما له الخلق الموضوع اي ان واصفه اخلق
 وصنفه وهو الصواب كما ذكره في الصلح منا وما قولنا في قسم الضعيف ان ما عدم
 له صفات حسن الحديث الصحيح والحسن هو القسم الاخر الذي هو مجموع ما اراد
 ما لم يكن موضوعا اللهم الا ان يريد بقدر تقيده الواو ان يكون له ابا ومع هذا فلا يلزم
 من وجود كذب في السنن كون الحديث موضوعا او مطلقا كذب الواو لا يدل على
 الوضع الا ان يعترف بوضع هذا الحديث يعينه او ما يقوم مقام اعترافه على استغف
 عليه وكيف كان الموضوع اي في ابي بصير في الاحكام او اليقضي او الترهيب والترهيب
 وغيره ان لم يجزوا والمعلم انه موضوع ان يتركه من روايه او احتجاج او ترهيب الا مع
 بيان انه موضوع خلاصه غير جز الضعيف الخلق المصدق حيث جوزوا روايته
 في الترهيب والترهيب كما سياتي فان ابن الصلح ولقد اكثر الذين جمع في هذا
 العصر الموضوعات في نحو مجلس فاود على اكثر احوالها دل على وضعه وانما حقه ان
 يدركه مطلق الا احاديث الضعيفه واداء الصلح ما كان المذكور في الفتح بن
 الجوزي وانتشرت ذلك بقولها في ابا الفتح
 والواضعون للحديث احسب اضخم قوم لهدى ليلوا
 قد وضعوا حبه فقبلت منهم ركو بالهم وتقلت
 فقبضت لسانها نقاد هك فبينوا بفسادهم فسادوا
 نحو اي عصمة اذ رأى الودي زعمانا واعى القرآن فاقترى
 لهم حديثا في فضائل السور عن ابن عباس فيفسر ما ابتكر
 كذا الحديث عن ابي بصير رواه بالوضع وفسر ما اقترى

وكلامه او دعه كتابه كالواحد في كل صوابه **الواضعون للحديث على اصناف**
حسب الامور كما لم يلزم على الوضع ضرب من الزنا وقد يعلون ذلك ليعضوا به الناس
كعبد الله بن ابي العوجا الذي اقر برب عنقه محمد بن سليمان بن علي وكان الذي صدر القسطنطين
وحرقة النار وقد روى العقلي اسمه الى جاد بن زيد قال وضعت الزنا وقد روى ابو العوجا
على اربعة عشر حديث وضرب يعلونه انتصارا لمدحهم كاختطابيه والرافضة وازم
من السالمة وضرب يتقربون بد لبعض خلفاء الامير ابو ضح ما يوافق فعلهم وارانم
كغياث بن ابراهيم حيث يقول للمهدي في حديثه لا سيق الاماني نصلا وخفا او كافر
فرا ونية ارجاح وكان المهدي اذ ذكر يلعب بالحكم فتر كما بعد ذلك وامر بندهما وكان
انا جلسته على ذلك وضرب كانوا يتكلمون بذلك ويترقون به في قعرهم كما في حديثه
وضرب امتحنوا باولادهم او ترافق فوضعوا لهم احاديث ووسوا عليهم في ثوابها
فزان يشعروا لعين الله من قبله بعد القدامى وضرب لم يجيئون لذلك فامية دليل على ما
افتوا به باراهم فيضعون كائن على ابي الخطاب من وجهه ان ثبت عنه وحرب
بغلبون سند الحديث ليستغرب في غيب في سماعهم من ساني ذلك بعد هذا في المتكلمين
وضرب يتدبنون لذلك لتغيب الناس في الخبر بزعمهم وهم منسبون الى الزنادقة
وهم اعظم الاصل في ضرب الامم كمنسبون بذلك وسروته قربة فلا يمكن تركهم لذلك والاساس
يتقون بهم ويركعون اليهم لما نسبوا اليه من الرهد والصلاح فينقلون عنهم ولهم ذلك
حتى سعد القطان ما رات الصالحين الذين منهم في الحديث برده والادعاهم بذلك المنسوبة
للصالحين بغير علم يعرفون به بين ما يجوز لهم ويمتنع عليهم يدل على ذلك ما روى عن عدي بن العدي
سند ما الصحيح البدي انه قال ما رات الكذابين في احد اكثر منه فيمنع من الكذب الى الخبر
او اراد ان الصالحين عظيم حسن ظنهم صدر فمجلون ما سمعوا على الصدوق والصدوق
لتمييز الخطا والصلوب ولكن الواضعون من باب الصالح وان خفي حاله على الناس
من الناس فانه لم يخف على من يذم الحديث ونقاده فقاموا باعبار ما تملوه فيعلموه فكشفوا
غواربا حتى القدر وينبغي ان يقال ما سار الله كلف في الحديث وروى عن علي بن
بن احمد انه قال لو ان رجلا لم يكن في الحديث لا سقطت له رويته عن ابي جابر
ان ذلك لو تم رجل في السير لم يكن في الحديث لا صبح والناس يقولون فلا في كذب وروى
عنه انه قيل له في هذه الاحاديث الموضوعة فقال تعيشت له ايجابته انا نحن نزلنا الذكر
واناله كما فطون وروى عن العيص بن جندب انه قال ان الله عز وجل انزلنا بالبيان ومشار من كان
يقض الحديث حبه ما روى عن ابي عمير نوح بن ابي حرق المرزوق فاضى مودعا رواه
الحاكم بسنده الى ابي عمار المرزوق انه قيل لابي عمير من اين لك عن عكرمة عن ابي عباس

احاديث

لا يعالج

في فضائل القوان سورة سورة وليس عند اصحاب مكرمة من دعا الى راس الناس قد اوصوا
عن القوان واشتغلوا بغيره اي حنيفه وغازي خلدوا في شجرة من الاطراف حسنة وكان
يملك هذا النوع الحامع في احوالهم من حبان جمع كل شي لا وكان ابو عبد الله احكام وضع حديث
عصا القوان وروى ابن حبان في مقدمه تاريخ المنعفا عن ابن مهدي قال قلت لمسيورة
ابن عبد ربه من اين جئت بهذه الاحاديث من فرا كذا فله كذا قال وضعت ارجح الناس
فما دمك احديث اي الطوال في فضائل قوله سورة القرآن سورة سورة فتر وسأعن المرسل
ابن اسمعيل قال حدثني سجع بن قتات المشيخ من حديثك قال حدثني رطيل المدائني وهو جدي فصح اليه
قال حدثني سجع بالبعث فسرته اليه قال حدثني سجع بعث وان سرت اليه فاخذ سدي فاوطني بيها
فاذا منه قوم من الموضوعة ومعهم شيخ فقال من الشيخ حديثي فقلت يا شيخ من حديثك قال حدثني به
احد وكما رنا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم من الحديث ليعرفوا انهم الى القرآن
وكان ما اودع حديث ابي المدكور عن ربه كالمواحد والنعالي والرخشري على ذلك في روى
اساده منهم كالنعالي والواحد في متوسط لعدته اذ اجاز ناظم على الكذب على سنده ولما كان لا
يجوز له السكوت عليه من غير بيان كما تقدم واما حديثه في بيرو سنده واوروه بصيغة اجزم
في حقه الفخر كالمشرك **وجوز الوضع على الترخيب** قوم ابراهيم وفي الترخيب
وكذا كلام ابو بكر محمد بن منصور السعالي ان بعض الكراميه ذهب الى جواز وضع الحديث على
الشيء ما لا يعالج به حكم من التوثيق والعقاب بوضع الناس في الطاعة وزجرهم عن
المعصية واستدوا امارا في بعض طرق الحديث في كذب على مسجد البصل به الناس فيلتبوا
معه من البار وظهر بعضهم حديثه كذب على معجرا انه ساجد او مخون وكان بعض المخدولين
انما قال من كذب علي وحنن لذلك له ونعوى شتر عند لسأل الله السلافة من الحديث وروى
العقيل باسائه الى محله سعيا كانه المصلوب فاذا باس اذ كان كلام حسنا لم يضع له اساده او حتى
المردط في المهم من بعض هذه الروايات ما وافق القياس الجلي جاز ان يوزي الى النبي صام ثم روي
بن حبان في مقدمه تاريخ الصحف ما ساد به الى عبد الله بن سويد المفضي ان رجلا من اهل البع
رجح عن ربه عنة فخطبوا اظهروا هذه الحديث عن من واحد ونه فانما كذا دارا بارانا جعلناه
حدثنا **الواضعون بعضهم قد وضعوا** في عنده نفسه وبعضهم وضعوا
كلام بعضهم كما في السند ومنه نوع وضعه لم يقصد
كحديث ثابت في كثير من احاديث الحديث
بضع كلاما من عند نفسه ويروي الى النبي صلى الله عليه وسلم من باخذ كلام بعض الحكماء وبعض الزهاد
او الاسرار لميات فيجعل حديثا كحديث حب الزنا من كل خطئه فانه لا يامر كلام مالك
ابن دينار كما رواه ابي اي الدنا في كتابه مكابيد الشيطان ما ساد به اليه واما مودودي

الاصدق

حكاة عن العاصي ان بكر الغزالي في المنقول ما حكاه عنده في المنقول ما حكاه عنده في المنقول
موا الذي حكاها صاحب المحصول والامير والامير وعز العاصي كما رواه الخطيب عنه في الكفاية
الذي والقول ان ابن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الصحيح المشهور في الخطيب انه كتب لانه من حقا ط الحديث وصادق مثل النكاح في
وعز بها الى ابن ابي عمير لا يقبل الا منفسرا قال ابن الصالح وهذا ظاهر مقبول في القدر

من فان يقل قول بيان حرج كذا اذا ما لو المتس لم يصح
والتموه انا لاصح قد اجاب بان ان يحب الوفا والستران
حتى ياتي بحجة مقبوله كمن ادوا الصحيح في حواله

على البخاري اجماع عكسه من ان مرزوق وغير ترجمه
واصح من لم عن قد ضعفا نحو سويد او حرج ما الكافي
فان وقد قال ابو المعالي او احسان بلكنه الغزالي

وان الخطيب اختلف ان يحكم ما افاضه العالم باسبابها من هذا السؤال اوجه في الصالح
على قول ابن ابي عمير لا يقبل الا منفسرا او كذا في تصحيح الحديث فصار له ما لم ينعزل انما سجد

الاسان حرج الرواية ورو حدتهم على الكتب التي تصعبها امة الحديث في الحج او في الحج
والتعديل ونقل ما يعرضون فيها لبيان السبب بل يعرضون على حجة موافق فالن صحيح
وذلك ليس صحيحا وحيث ان ذلك اوجه الحديث في حجة وهدا احسن غير ثابت وهو كذا في مشهور

بيان السبب يفضي الى الخطأ في ذلك وسد باب المحرف في الخطيب الاكثر قال وحواله ان ذلك
وان لم يعهد في اسباب الحج والحكمة فقد اعهدنا في ان توقعنا عن قبول حديث من
فالوافيه مسل ذلك ما على ان ذلك اوجه عندنا منهم ربه موجه مثلها التوقيع من

انزاحت عند الرتبة منهم تحت عن حاله اوجب الثقة عدالة فلنا حده ولم سوي كالدس
اجتمع صاحبها الصحيح وغيرهما من مسهم مثل هذا الحج ما عزم ما وكم فانه فخلص
حسن ولما نقل عن الخطيب اتمه الحديث انما حرج لا يقبل الا منفسرا فاقار فان البخاري

اجتمع على سيق في غير الطعن فيهم والحج لهم كعكرمة مولى ابن عباس في السابقين
ولا سمحوا من اى ارسن وعاصم بن علي وعز بن مرزوق في السابقين فاكرو هكذا
معلم فانه اجماع بسويد بن سعيد وجماعة غيره استهزوا عن حجة حاكم الرواية الطعن

عليهم فالرواية او داوود بن سليمان الرقيفة وغيره واحسن بعد وثوق ادرج اى مطلق حج
وذلك لان سويد بن سعيد صدوق في نفسه كما قال ابو حاتم وصاح جزوق ويعرف من شيبه
وعزيم وقد ضعف البخاري والنسائي معاك البخاري حده من كذا في ذلك النسائي ضعف
ولم يفسد الحج فانكته من نفسه الحج منه ذكر انه لما عني ركانت من النسائي من ذاول كما

نادوا

فما حقا ما سجد مما حدث به بعد العمى في حديث به من ذلك في صحيح وعل مسلم الامام حرج عنه ما عرف
ما عرف انه حدث به قبل عماء واما مكليب بن موسى له فانه انكر له بل لانه احاد به حديث
من عشتق يعق وحديث ما كان في دينا لانه فادخلوه وحديث عن ابي بصير عن

الاعين عن علي بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
انما بط عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
كان ثقة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

فما تلقته لعم انسبه الى الكذب لا حله ويدر عليه لن يملك يحيى السوسى فاسالت يحيى
عن سويد فقال حدثك فاكنت عنه في حديثك به تلقينا ولا يدل هذا على انه صدوق عند
انكر عليه بلقته والله اعلم واعلم ان سويد لم يطلب العلم ما مع علمه بل روى ولم يحج

عنه ما يعرفه به وقد قال لهم من لم ي طالب ذلك مسلم كيف استجرت الرواية عن
سويد في الصحيح فقال ومن ان كنت ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن احد من صحبه من حقه في الصحيح الا عن سويد بن سعيد فوهو مدر في

الصحيح عن واحد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
من الرواية على ابن الصالح ومار على السوال الذي ذكره في ذلك ان امام الحرمين واسمه
انا المعالي الجوهري ما كان في كتاب الرمان اختلف ان كان المراد عالما سباب الحج

والتعديل التفتيح ما طلقه والاراد هو الذي احسب ان حاكم الغزالي والامام في الدين
ابن الخطيب وقد تعلم نقل في الاسان التي مله من عاصم بن ابي بكر وانه علم
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

في بيان اسباب علي انا نقول ايضا ان كان الذي حرج روح الله في الحج عدالة ضياني
اعتقاده وافعاله عارف بصفة العدالة والحج واسنابها عالما ما حلف العمى في احكام
ذلك فيكون قول في حرجه جملة راس له بسببه **ص** وقد موالحج وقيل لظهور حرجه الا كره المعز

اد اعراض الحج والتعديل في راد واحد حرجه بعصم وعذله بعصم بعد بلانة
انوال احدا ان الحج معلوم هلعا ولو كان المعلول اكثر ونقا اختلف عن جمهور اهل
وقال لصلح ابي بصير وكذا صححه للصوليون كالامام في الدين والامير في الحج

انما علم اهل العلم عليها المعويل والن اجماع مصدق للعدل فيما اخبر به عن ظاهر حاله
انه عزم عن امر باطن حفي عن العدل والعدل السان انه ان كان عدو المعدلين معرو حاله روى
العلم بخبرهم وقلة البخاري يضعف خبرهم فان الخطيب واد الخطا وحدث من يوهمه

فان المعدلين وان اكثر واكثر من عن عدم ما اخبر به البخاري حرك ولو اخبر واد ذلك كانت

قبله والا فلا وهو قول ابن عبد البر في بيان علمه عنه وانما من ان ركانه من الحقة
الحج والسعد لم يروا واحد عنه قبله والا فلا واحسانا في الحسن بن القطان
في كتاب بيان الواسع والاربعون قال اختلف في الكفاية المجهول عند اصحاب البخاري
مؤكدا من لم يشتم بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلم به ومن لم يعرفه حديثه الا
من حمه راجع واحد مثل غيره في وجهه والظاهر وعنده من اعاد الامداد في الحديث
ابن حبان في كتابه من اخر وسعد بن زيد جدان وفيه من كرمه من كرهه من كرهه
كلهم لم يرو عنهم غير ابن اسحق السبيعي ومثل سحان بن مشيم والمبركة بن مهران لا يعرف
عنه ارا والاشعبي ومثل بك بن مروان وجرار بن حازم لم يرو عنهما الا ابو الطيب
عامر بن واثلج ومثل يربد بن يحيى لم يرو عنه الا خلاص بن عمرو ومثل جندب بن كليب
لم يرو عنه الا قتادة بن دعامة ومثل عيسى بن اسحق لم يرو عنه سوى الحديث من عورثوا
من ذكرنا ورواه عن محمد بن يحيى الذهلي قال اورد في الحديث رجال من ارتفع عنه اسم كماله
وقال الخطيب اقلع برقع به اجماله من يروي عنه انسان تصاعدا **المستعملين** بالعلم الا
انه لا يثبت له حكم العدالة بمرادها عندنا واعلم من علمه من الصالح ان المبركة بن مروان
الثوري ايضا قال يروي عنه ايضا الحجاج بن مطيع فيما ذكره في جامع وسماياه
ماريانا الفلاف لا يروى عنه اجماله مكتوب بالسوا ومثل مالك بن مالك بن عيسى
عبد الله بن قيس وذكوان بن حبان في التقات وسماه جمهور من كرهه وذكوان الخلف فيه
الصحر والسكندر بن ابراهيم وذكوان المسمى بن الحسن يروي عنه ايضا سلمة بن كهيل
قاله ابو حاتم الرازي وما عند الله من العز والمالك بن اعين قال جمعها من مالك واطا
اختلف على ابن اسحق في اسمه وكنى بن مروان يروي عنه ايضا قتادة وما ذكره البخاري
واس حبان في التقات وسمى ابن اسحاق اياه في نسخة وحلم بن حازم وكنى البخاري في
كتاب جمع فيه او ينادى في الخارج وقال ابن الصلاح ما لم يرو عنه من الصالح يعرفه كالمخطيب
المعتمد بان قال قد جمع البخاري حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد منهم مروان
بن اسلم لم يرو عنه غير قيس بن ابي حازم وخرج ما حدثت قوم ليس لهم غير راو واحد
منهم ربيد بن اجيب الاسلمي لم يرو عنه غير ابن سلمة بن عمار بن ربيعة منها مضمون ان
الراوي قد جمع عن كونه جمهورا من رواه برواية واحد عنه واختلف في ذلك من جهة نحو
اتجاه الخلف المعروف في الاسماء في التصدير **المستعملين** لم ينفذ عن مروان قيس
بل يروي عنه ايضا راجع في خلافة فيما ذكره في التقات في التمدد ورواه ولم يرو عنه غير
ابو سلمة بل يروي عنه ايضا نعم بن الجهم وحظله بن علي واما مروان بن اسحق فمروان بن
اهل السجود ورواه في الصفة وقد ذكرنا ابو مسعود بن همام بن محمد الذي في حقه انه اجاب

فيه عن اعتراضات الدار قطن في كتاب مسلم فقال لا اعلم روى عن ابن عمرو بن كنانة
احد غير ابن ماني فلو رواه ابن ماني وحده لا يرفع عنه اسم اجماله الا ان يكن معروفا في
قبيلته او يروي عنه احد معروفا في ماني فلو يرفع عنه اسم اجماله ولو ذكر من الصالح
المنوع اسما في الرواية عن ابن عبد البر قال كل من لم يرو عنه الا رجلا واحد فهو عندهم
مجهول الا ان يكون رجلا مسهورا في غير حلق العلم كاشتهر به في زمانه من دينار بن هذيل وعمر بن
محدث كرمه اجماله اسما في شهر من من بالصحة عند اهل الحديث الكوفي النصف من مال كرمه
القسم الثاني في جهول اخبار العدالة في الظاهر والباطن مع كونه معروفا العلم برواية
عدي بن عنه وفيه اقوال احدها وهو قول اجماله كما حكاه ابن الصلاح ان روايته غير مقبولة
والثاني اعتبار خلفه وان لم تقبل روايته القسم الاول قال ابن الصلاح وقد سئل عن اجماله
العدالة قال لا اعتبار له من العلم والباطن ان كان الراويان والرواية عنه فيهم من يروي
عن غيره قبله والى هذا القسم الثالث **مجهول العدالة الناطقة** وهو غير عدل في الظاهر لدا
جميعه بعض من رواه القسم الاولين ويروى عن ابي سلمة بن ابي البرزخ في كتاب الارضية في
حزب الظن بالراوي وكان روايته الاخبار يكون عند بعض علماء العدالة في الناطقة فاقترع
فيها على معرفة ولكن الظاهر ويشارك الشهادة فانها تكون عند الحاكم ولا يتعد علمهم ولكن باعتبار في العدالة
في الظاهر والباطن **فان** ابن الصلاح وثبت بان يكون العلم على هذا الراوي كذا في كتابه
اختلف المشهور في غير واحد من الرواية الذين تقادم العهد بهم وتعرضت الخبره
الناطقه هم والده اعلم واطلق الساسي رحمه الله عليه في كتابه الخلف اختلف انه لا يخفى بالجهول
وحسب السماع ان الساسي لا يخفى احد المجهولين ولما ذكر ابن الصلاح من القسم الرابع
وهو المسهور بعد ما ذكر بعض امتنا المستور في كون عدل في الظاهر ولا يعرف عدل الله باطنا
اسما كالمه واما الذي نقله كالمه اخر اوله يسمى هو البخاري فدا يلهو في التمدد
وسعه علمه الرابع وحسب الراوي في التصور وجمعا في روايه المستور من غير وجهه
المورد في شرح المهدت ان الراوي لم يرو عنه وقوليه ومنه في ليس في كل من الصالح له من
الرواية التي لم يرو عنه وجه النظر الذي اشهرت اليه بان عباد الله ان مع في اختلف اختلف ما لفتق
ان ظاهرا العدالة من حكم الحاكم بشا وتما فقال في جواب سؤاله ورواه بخاري في كتابه
او كانا عدلين في الظاهر فعلى هذا ان عاقلهما لهما المثابرة مستورة في كلام الراوي اجماله
في التصور ان العدالة الناطقة هي التي لا يخفى فيها الى قول البخاري بن ونقله الرواية في الخبر
التي في العلم انه لو حضر الصدور رجلان مسلمان ولا يعرف حالهما من المسفة والعدالة انعقد
الصلح في الظاهر فان كان الظاهر من المسلمين العدالة **م**
واختلف في مستند ما كثر ما قيل يرويه طلقا واستكرا

فمنه

اولى كمالا وفي المرتبة الثالثة قولهم ما من خير مني الا بعد الرتبة الاولى فالاصح
ما في نسخة واسطه او حيد الحديث حسن الحديث وصدق الحديث كذا في نسخة اخرى
باسم به وفي نظير ما اعلم به باسما او الاولى ارفع لا بد لانه من علم حصول الرجاء كذا
صوابه يعني تاخر قول لا باس به في نسخة وثقلا
ان ابن ميمون اجاب عن سائله ان ثقة كان ابو خزيمة بن
كان صدوقا خيرا ما مونا ثقة الشورى لو نعتوا
ورما وصفوا الصدوق وهم ضعفا يصح الحديث اذ يتم من عدم ان العاطف التحويل
مراتب وان قولهم بعد ارفع من ليس به باس ذكره ابن ابي عمير في بعض النسخين
فان ابن ابي عمير قال قلت لابي محمد بن الحسن بن احمد بن محمد بن ابي اسحق
قلت لك ليس به باس فهو ثقة واذا قلت كذا هو ضعيف فليس موثوقا لكنت حديثه
ابن الصلاح ليس به باس احكامه ذلك عن غيره من اهل الحديث فانه سببه الى سفه خاصة
كخلف ما ذكره ابن ابي حاتم قال لم يقل بن معين ان قول ليس به ثقة لانه حتى
يلزم منه التساوي مع اللطيف انما قال ان من خالفه من اهل الحديث والشفقة حراته الشجر
عنه قولهم ثقة لرفع من التعبير عنه بان لا باس به ولو اسير كما في حلف الثقة والاعلم
وفي كلامه وجم ما يوافق كلام بن معالي فان ابا زرعة الدمشقي قال قلت لابي جعفر بن محمد
ما تقول في علي بن حوشب الفزارى قال لا باس به قلت ولم تقول ثقة وانما اخبر ابا جعفر
قلت لك انه ثقة ويدل على ان التعبير بالثقة ارفع ان جعفر بن محمد قال سألت ابا خزيمة
عن علي بن حوشب فقال كان صدوقا وكان ما مونا وكان خيرا واني روايته وكان خيرا والثقة
مشعبة وسفيان فاعلم كيف وصف ابا خزيمة بما يقتضي العبور به وذكر ان هذا اللفظ
يقال مثل شعبة وشفيان ويحتمل ما حكاه المروزي في مسالك ابا عبد الله حتى احدث حديثه في الروايات
ابن عطاء ثقة قال تدرى ما الثقة انما الثقة يحيى سعيد القطان وقوي لثقة نعتوا كذا
للذين اى تحفظون مراتب الروايات وكان ابن ابي عمير اضافة كذا في نسخة اخرى
ذكر حديث الرضا فيه ضعف ومرويه صدوقا في نسخة اخرى والحديث والاعلم
مراتب **التجريح** واستواء التجريح كذا ان يضع بالكذب وضاع ودجال وضع
في نسخة اخرى بالكذب وساقط وما لك فاجتنب
فوايمت متروك او في نسخة وسكتوا عنه به لا يعتد
ويستبرأ بالثقة ثم رواه حديثه كذا ضعيف جدا
واه غيره وهم قد طرخوا حديثه وازم به مطرح
ليس بشي لا يساوي ثقتيا ثم ضعيف وكذا ابن ابي عمير

لوه

قال

لوه

عند

عند الحديث او مضطرب واه وضعفه لانه به
وجدا فيه مقال ضعيف وانه ضعيف سكر ونحوه
ليس بذلك بالقوى بالمعنى بحجة بحجة بالمعنى
للضعف ما يوفيه طوطعوا فيه كذا في نسخة اخرى
فلما فيه وكل من ذكره مرعبا حديثه اعتبار من مراتب العاطف التجريح على خمس
مراتب وجعلها ان اى حاتم وسعد بن احمد اربع مراتب المرتبة الاولى وهي اسواء
ان يقال قلت لك لرب او كذب او فلان يضع الحديث او وضع حديثا او دجال
وا دخل ان اى حاتم او ذهاب الحديث او كذب فهو ساو طوطع حديثه واه
الخطيب آدون العيارت ان يقال كذب ساو طوطع وقد فرقت بين بعض هذه الالفاظ
تجاصب المراتب المرسدة السابعة فلان منتم بالكذب او الوضع واه ساو طوطع
وقال بالكله واه او ذهاب الحديث واه من ترك او من ترك الحديث او ترك
وقال فيه طوطع واه ساو طوطع واه من ترك الحديث او من ترك الحديث او ترك
فلان لا يحارب به او لا يحارب به فلان ليس بالثقة او ليس بثقة او غير ثقة ولا
ما من و نحوه ذلك المرسدة الثالثة قلت در حدسه او رد واحديثه او رد
الحديث واه فلان ضعيف جدا واه من ترك الحديث او من ترك الحديث او ترك
الحديث واه فلان ليس بشي او لا سي واه من ترك الحديث او من ترك الحديث او ترك
وكذا من قيل فيه ذلك من هذه المراتب الثلاثة لا يحجب به ولا يستند به ولا يعتد به
المرسدة الرابعة فلان ضعيف فلان من كذب الحديث او حديثه مكر او مضطرب
الحديث واه واه واه فلان ضعيف واه من كذب الحديث او حديثه مكر او مضطرب
مقال فلان ضعيف او فيه ضعف او في حديثه ضعف واه من كذب الحديث او من كذب الحديث او ترك
ليس بذلك او ذالك القوي وليس بالمعنى وليس بالقوي وليس بحجة وليس بحديثه
بالمعنى واه فلان المصحف ما هو وفيه خلاف وطعنوا فيه او مطعون فيه وسقي الخط
وليس اولى من الحديث او فيه لعين او كذا في نسخة اخرى وقوي وكل من ذكره من حدسه اى حيد
قوي لا يساوي شيئا فانه حجة حديثه لا يعتد به المدكورون في المرتبة الرابعة والحكمة
قال ابن ابي حاتم اذ اجابوا في رجل يانه ليهن الحديث لمعنى كذب حديثه رخص فيه
اعتبارا واد اقالوا ليس يعوى للمعنى له حركته حديثه الا انه دونه واذا قالوا
ضعيف الحديث لمعنى دون الثاني لا يطرح حديثه بل يحارب به ومد عدم في كذا من حدسه
ما عد خالفه من ان من داه فيه ضعيف فليس سعة لا يكذب حديثه ومد عدم ان
ابن الصلاح اجاب عنه بان كذا عن غيره من اهل الحديث وسال حجة السهمي الدار فطنى

بالمناولة ولا جازة حيث ذكره ابن الصلاح ولما ذكر أبو الحسن بن القطان تدليس الشيخ
قال واما البخاري فذلك عنه باطل ودون هذه الجارة قول الراوي قال فلان وذكر
فلان من غير ذكر الجار والمجرور وهذا معنى قول **بلا مجازة** وهو براتين وهذه
اوضع الجارات كما قال ابن الصلاح ومع ذلك في محمولة على السماع بالشرط المذكور
في المعنعن وهو اذا علم اللغوي وسلم الراوي من التدليس كما اشترط هناك وان لم
يذكر هنا تبعا لابن الصلاح لاسيما من عرف من حاله انه لا يروي الا ما سمعه
كحاج بن محمد العمري مروى كتب ابن جريح بلفظ قال ابن جريح فخلها الناس عنه
واحتجوا بها هذا هو المحفوظ المعروف وخصص الخطيب ذلك من عرف من عادته
مثل ذلك فاما من لا يعرف بذلك فلا يجعله على السماع على الشيخ **الشيخ الثاني القراءة**
م ثم القراءة التي يعتمدها **معظم** عرضا سواء قرأتها
من حفظ او كتاب او سمعها **والشيخ حافظ لما عرضت**
اولا ولكن اصله تمسكه **بنفسه او ثقة تمسكه**
قلت كذا ان ثقة ممن سمع **يحفظه مع استماعه فاقنع**
ثم القسم الثاني من اقسام الاخذ والتحمل القراءة على الشيخ وسميها اكثر
المحدثين عرضا يعني ان القاري يعرض على الشيخ ذلك وقول **سواء قرأت بنفسك**
على الشيخ من حفظك او من كتاب او سمعت بقراءة غيره من كتاب او من حفظه ايضا
وسواء كان الشيخ حافظا لما عرضت او عرض غيرك عليه او غير حافظ له ولكن تمسك
اصلها وثقة غيره خلافا لبعض الأصوليين فيما اذا لم تمسك اصله نفسه على ما
سياتي في التفريقات التي بعد هذه الترجمة وهكذا ان كان ثقة من السامعين يحفظ
ما يقرأ على الشيخ والحافظ لذلك مستمع لما يقرأ غير حافظ عنه فذلك كان ايضا ولم يذكر
ابن الصلاح هذه المسئلة الاجمالية والحكم فيها متجه والفرق بين امساك الثقة لاصل
الشيخ وعن حفظ الثقة لما يقرأ قد مرست غير واحد من اهل الحديث وغيرهم الكندي بذلك
سواء كان الحافظ لذلك هو الذي يقرأ وغيره

ص واجمعوا خذوا بها ورواها **نقل الخلاق وبه ما اعتدوا**
والثالث فيها هل يساوي اولا **او دونه او فوقه فنقول**
عن ملك وصحبه ومعظم **كوفه والحجاز اهل الحرام**
مع البخاري فما سياتي **وابن ابي ذئب مع الشعمان**
قد رتخا العرض وعلمه **وجل اهل الشرق نحوه جرح**
س اي واجمعوا على صحة الرواية بالعرض ورواها ما حكى عن بعض من لا يعتد بخلافه

ان كان

انه كان لا يراها وهو ابو عاصم النبيل رواه الواسطي عن روى الخطيب عن
وكيع قال ما حدثك حديثا قط حدثتني عن محمد بن سلام انه ادرك ملكا بن اسير والناس
يعرفون عليه فلم يسمع منه لذلك ولا كذلك عبد الرحمن بن سلام الجعفي لم يكنف بذلك فقال
اخرجوه عني ومن قال بصحتها من التابعين عطا وناضغ وغروة والشعبي والزهري ومكحول
والسنن ومنصور وابوب ومن الائمة بن جريح والثوري وابن ابي ذئب وسعبد والائمة
الاربعة وابن مهدي وشريك والليث وابوجعيد والبخاري في خلق لا يتحسون كثرة واشتد
البخاري على ذلك جديك ضمام بن ثعلبة واختلفوا في القراءة على الشيخ هل تساوي القسمة
الاول وهو السماع من لفظه او هو دونه او فوقه على لفظه اقول فذهب ملك واصحابه
ومعظم علماء الحجاز والكوفة والبخاري الى التسوية بينهما وحكاها ابو بكر الصديق في
كتاب الدلائل عن الشافعي فقال وباب الحديث عند الشافعي رحمه الله في القراءة على
المحدث والقراءة منه سواء وذهب ابن ابي ذئب وابوجعيفه للتعان بن ثابت الى ترجيح
القراءة على الشيخ على السماع من لفظه وحكى ذلك عن ملك ايضا حكاها عنه ابن فارس
وحكاها ايضا عن ابن جريح والحسن بن عماره ومرواه الخطيب في الكفاية عن ملك ايضا
والليث بن سعد وسعبد وابن لهيعة ويحيى بن سعيد ويحيى بن عبد الله بن بكير والعباس
بن الوليد بن يزيد وابي الوليد وموسى بن داود الضبي الخلقاني وابي عبيد القاسم بن سلام
وابي حاتم وذهب جمهور اهل الشرق الى ترجيح السماع من لفظ الشيخ على القراء عليه وهو الصحيح
ص **وجوزوا فيه قرات او قرى** **مع وانا اسمع شمة عيسى**
بما مضى في اول مقيد **قراءة عليه كما حتى منشا**
انشدنا قراءة عليه لا **سمعت لكن بعضهم قد حدثنا**
ومطلق الحديث والاجار **منعه احمد ذو المقراز**
والنسائي والترمذي يحيى **وابن المبارك للمجد**
وبعد الزهري والقطان **وملك وبعده سفيان**
ومعظم الكوفة والحجاز **مع البخاري الى الجوارز**
وابن جريح وكنا الاوزاعي **مع ابن وهب وامام الشافعي**
وجل اهل الشرق **قد جوزوا اخبرنا للفراف**
وقد عزاه صاحب النصارى **للسائي من غير ما خلاف**
والاكثرون وهو الذي استمر **نصطحا لاهله اهل الاثر**
س هذا بيان لعبارة اذا من سمع بالعرض واجوز العبارات فيه ان تقول قرات على فلان
هذا ان كان هو الذي قرأ فان سمع عليه بقراءة غيره قال قرئ على فلان وانا اسمع وهذا المراد

بقوله **وجود** وبالذال امر روضة اجود وقوله ثم عبرى وبلى هذا من العبارات
العبارات التي مصت في القسم الاول مقيد بما من ان السماع عرض فقوله حدثنا فلان بقراني
او قرأه عليه وانا سمع او انا بقراني او قرأه عليه او انا ما او انا ما فلان بقراني او قرأه عليه
او قال لنا فلان قرأه عليه او نحو ذلك حتى استعملوه في الاسناد فقالوا انسدا فلان قرأه عليه
او بقراني ولم يستعملوا بما يجوز في القسم الاول اللفظ سمعت فلم يجوزوها في العرض فقد صرح بذلك
احمد بن صالح فقال لا يجوز ان يقول سمعت وقال القاضي ابو بكر اللباني انه الصحيح قال وقال بعضهم
يجوز قال القاضي عياض وهو قول مروى عن ملك والنوري وابن عيينه والصحيح ما تقدم
وهو المراد بقوله لا سمعت فاما اطلاق حدثنا وانا من غير تقييد بقوله بقراني او قرأه عليه
فقد اختلفوا فيه على مذاهب فذهب عبد الله بن المبارك ومحمد بن يحيى التميمي واحمد بن حنبل
والنسائي فيما حكاه عنه ابن الصلاح عنه تبعاً للقاضي عياض الى منع اطلاقها وقال القاضي
ابوبكر انه الصحيح وحكاه الخطيب عن ابن جرير خلاف ما حكى عنه ابن الصلاح من الفرقه
قال الخطيب وهو مذهب خلق كثير من اصحاب الحديث وذهب ابو بكر بن شهاب الزهري
وملك والنوري وابو حنيفة وصاحبه سفيان بن عيينه ومحمد بن سعيد القطان ومعظم
المجازين والكوفيين والبخاري الجوزي اطلاقها ومتن ذهب الراجح حدثنا وانا سوا
محمد بن سعيد القطان ويزيد بن هرون والنضر بن شمبل وابو عاصم النبيل وذهب بن جرير
وملك في احدي القولين عنه واحمد بن حنبل وعلب والطحاوي وصنف فيه جزاً سمعاه
متصلاً وغيرهم من اهل العلم وقد حكاه القاضي عياض عن اكثر من وكذا قال ابن فارس
ذهب اليه اكثر علماءنا وذهب ابن جرير والاوزاعي والسافعي واصحابه وابن وهب
وجمهور اهل المشرق الى الفرق بين اللفظين مجوز والاطلاق انا ولم يجوزوا والاطلاق حدثنا
وعزاه محمد بن الحسن التميمي الجوهري في كتابه الاضاف للنسائي والاكثر اصحاب الحديث
وهو السماع الغالب على اهل الحديث كما قال ابن الصلاح وكانه اصطلاح للتمييز بين
النوعين فقوله **وبعد** سفيان اسارة الى انه ابن عيينه لا النوري لأن النوري متقدم
الوفاء على ملك كما سياتي في تاريخ الوفيات وابن عيينه متأخر وقوله **وابن جرير مبتدأ**
معتوف **ص** **وبعض من قال** **بذا** **اعادا** **قرآه** **الصحيح** **حتى** **عادا**
وكلمتين **قائلاً** **اخبرك** **اذا** **كان** **قال** **أولاً** **أحد** **شكاً**
قلت **وذراي** **الذي** **استرطوا** **اعادة** **الاسناد** **وهو** **وسطط**
اي **ومن** **قال** **بالفرق** **بين** **اللفظين** **وهو** **ابو** **حاتم** **محمد** **بن** **يعقوب** **الهروي** **فيما** **حكاه**
البرقاني **عنه** **انه** **قرأ** **على** **بعض** **السيوح** **عن** **الغزيري** **صحيح** **البخاري** **وكان** **يقول** **له** **في** **كل** **حديث**
حدثكم **الغزيري** **فلما** **فرغ** **من** **الكتاب** **سمع** **الشيخ** **يذكر** **انه** **انما** **سمع** **الكتاب** **من** **الغزيري** **قرآه** **علي**

وبعض

فاعاد قرآه الكتاب كله وقال له في جميعه اخبركم الغزيري قلت وكانه كان يري انه لابد
من ذكر السند في كل حديث وان كان الاسناد واحداً الى صاحب الكتاب وهو من مذاهب
اهل التشديد في الرواية والاكتفى بقوله له اخبركم الغزيري صحيح البخاري والصحيح
انه لا يحتاج الى اعادة السند في كل حديث على ما سياتي في موضعه ان شاء الله تعالى **تفريعات**
ص **واختلفوا** **ان** **اسك** **الاصل** **رضاً** **والشيخ** **لا** **يحفظ** **ما** **قد** **عرضاً**
فبعض **نظار** **الأصول** **يسطله** **وأكثر** **المحدثين** **يقول** **له**
واختاره **الشيخ** **فان** **لا** **يعتد** **مسه** **فذلك** **السمع** **ر**
س **اذا** **كان** **الشيخ** **الذي** **يقرا** **عليه** **عرضاً** **لا** **يحفظ** **ذكر** **المقرئ** **عليه** **فان** **كان** **اصله**
بيده **فالسمع** **صحيح** **كما** **تقدم** **وان** **كان** **القارى** **يقرا** **فصله** **فهو** **صحيح** **ايضاً** **خلاف** **بعض**
اهل **التشديد** **في** **الرواية** **وان** **لم** **تكن** **القرآه** **من** **الاصل** **ولكن** **الاصل** **بمسكه** **أحد** **السامعين**
السماع **وهذا** **معنى** **قوله** **رضاً** **مخضراً** **ورضى** **فاختلفوا** **في** **صحة** **السمع** **فحكى** **القاضي** **عياض**
ان **القاضي** **ابا** **بكر** **الباقلاني** **تردد** **فيه** **قال** **وأكثر** **مئيله** **الى** **المنع** **قال** **واليه** **مخا** **الجويني**
بعض **امام** **الخرميين** **قال** **واجاز** **بعضهم** **وصححه** **وهذا** **اعمال** **كافة** **المسيوح** **واهل** **الحديث**
وقال **ابن** **الصلاح** **انه** **المختار** **اما** **اذا** **كان** **المسك** **للاصل** **والحالة** **هذه** **لا** **يعتمد** **عليه** **ولا** **يتوق**
به **فذلك** **السمع** **مردود** **غير** **معتد** **به**
ص **واختلفوا** **ان** **سكت** **الشيخ** **ولم** **يقر** **لفظاً** **قرآه** **المعظم**
وهو **الصحيح** **كافياً** **وقدم** **منع** **بعض** **اولى** **الظاهر** **منه** **وقطع**
به **ابو** **الفتح** **سليم** **الرازي** **ثم** **ابو** **اسحق** **الشيبي** **الزمكي**
كذا **ابونضر** **وقال** **يعمل** **به** **والفاظ** **الاداء** **الأول**
ش **اذا** **قال** **القارى** **على** **الشيخ** **وسكت** **الشيخ** **على** **ذلك** **غير** **منكر** **له** **مع** **اصغايه** **وفهمه** **ولم** **يقر**
باللفظ **بقوله** **نعم** **وما** **اشبه** **ذلك** **فذهب** **لجمهور** **الفقهاء** **والمحدثين** **والنظار** **كما** **قال** **القاضي** **عياض**
الصحة **السماع** **وان** **ذلك** **غير** **شرط** **وقال** **انه** **الصحيح** **قال** **شرطه** **بعض** **الظاهرية** **وبه** **عمل** **جماعة**
من **مشايخ** **اهل** **المشرق** **قال** **ابن** **الصلاح** **وقطع** **به** **المسل** **الفتح** **سليم** **الرازي** **والشيخ** **ابو** **اسحق**
السيارزي **وابونضر** **بن** **الصباغ** **من** **السافعيين** **قال** **ابن** **الصباغ** **وله** **ان** **يعمل** **بما** **قري** **عليه** **واذا** **المراد**
روايته **عنه** **فليس** **له** **ان** **يقول** **حدثني** **ولا** **اخبرني** **في** **بلقرات** **عليه** **او** **قري** **عليه** **وهو** **يسمع** **هذا** **المراد**
بقوله **والفاظ** **الاداء** **الأول** **اي** **ويعبر** **في** **الاداء** **بالرتبه** **لاولى** **من** **الاداء** **في** **العرض** **وهو** **ما** **تقدم**
من **قوله** **وجود** **وافيه** **قرات** **او** **قري** **وما** **قاله** **ابن** **الصباغ** **من** **انه** **لا** **يطلق** **فيه** **حدثنا** **ولا** **انا** **هو**
الذي **صححه** **الغزالي** **وحكاه** **الامدي** **عن** **المثكلين** **وصححه** **وحكى** **الامدي** **تجويزه** **عن** **الفقهاء**
والمحدثين **وصححه** **ابن** **الحاج** **وحكاه** **عن** **الحاكم** **انه** **مذهب** **لائمة** **لاربعه** **وان** **اشار** **الشيخ**

كما جرى للدارقطني حيث عد **املا اسمعلا عدا اوسود**

س اخلف اهل العلم من ينسخ في حالة السماع سواء في ذلك المشتمع والطالب السامع هل يصح السماع ام لا فذهب ابو اسحق الاسفرايني الاستاذ وابراهيم الحارثي وابن احمد بن عدس وغير واحد من ائمة الراسخين مطلقا وذهب الامام ابو بكر بن احمد بن اسحق الصبغيني الى انه لا يقول في الالاد احدنا ولا انا يقول حضرت وذهب موسى بن هرون الخليل الى الصحة مطلقا وقد كتب ابو حاتم محمد بن ادريس الرازي الحنطلي في حالة السماع عند عارم وعند عمرو بن مزيون وكتب ايضا عبد الله بن المبارك وهو يقرأ عليه شيئا آخر غير ما يقرأ عليه قال ابن الصلاح وخبر من هذا الاطلاق التفصيل فنقول لا يصح السماع اذا كان النسخ بحيث تمتنع معه ففهم النسخ لما يقرأ حتى يكون الواصل الى سمعه كانه صوت عقل ويصح بحيث اذا كان يمتنع معه الفهم كقصته الدارقطني اذ حضر في حديثه مجلس اسمعلا الصغار فجلس ينسخ جزا كان معه اسمعلا يملى فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك وانت تنسخ فقال فهمي للاصلاح فلان فهمي لم قال تحفظكم املى الشيخ من حديث الى الان فقال الدارقطني املى ثمانية عشر حديثا فعدت الاحاديث فوجدت بما قال ثم قال الحديث الاول منها عن فلان عن فلان ومثله كذا والحديث الثاني عن فلان عن فلان ومثله كذا ولم يزل يذكر اسانيد الاحاديث ومنها ما على تدبيرها في الاملا حتى اتي على آخرها فنجب الناس **سنة**

ص وذاك يجري في الكلام او اذا هينم حتى خفي البعض كذا ان بعد السامع ثم يمتل في الظاهر الكلمتان او اقل

س وما ذكر في النسخ من التفصيل يجري في الكلام في وقت السماع من السامع او الشيخ وكذا اذا هينم القاري والهيئته الصوت الخفي قاله للجوهري وكذا اذا فرط في الاسراع بحيث يخفي بعض الكلم او كان السامع بعيدا عن القاري وما شابه ذلك في الظاهر انه يعني في كل ذلك عن القدر البشير نحو الكلمة والكلمتين

ص وينبغي للشيخ ان يجيز مع اسماعه جبر النقص ان يقع قال ابن عتاب ولاغنى عن اجازة مع السماع تفكر

س لما ذكرنا به من عجز السامع الكلمة والكلمتان لجملة القاري والهيئته او كلام ونحو ذلك ذكر ما يجبر ذلك وهو انه يجب للشيخ ان يجيز للسامع من رواية الكتاب والجزء الذي سمعه وان شمله السماع لاحتمال وقوع ما تقدم فيجب بذلك ولا كذا في بعض الكتب السماع ان يكتب اجازة الشيخ عقب كتابة السماع ويقال ان اول من كتب الاجازة في طباط ابو الظاهر اسمعلا بن عبد المحسن الانماطى فجزاه الله خيرا في سنة ذلك لاهل الحديث فلقد نفع كثير ولقد قطع بسبب ترك ذلك واهماله اتصال بعض الكتب في بعض البلاد بسبب كون

بعضهم

بعضهم كان له فوت ولم يذكر في طبقة السماع اجازة الشيخ لهم فانفق ان كان بعض المغويين اخر من بقي من سمع بعض ذلك الكتاب فتعذر قراءة جميع الكتاب عليه كابي الحسن بن الصواف الشاطبي راوى غالب النسي عن ابن باقا والله اعلم وقال ابو عماد بن عتاب الاندلسي الاغني في السماع عن الاجازة لانه قد يغلط القاري ويغفل الشيخ او يغلط الشيخ ان كان القاري ويغفل السامع فيجب له ما فاته بالاجازة

ص وسئل ابن حنبل عن حرفا ادغمه فقال ارجوا يعنى لكن ابو نعيم الفضل منع في الحرف تستفهمه فلا يسمع الابان يروي تلك الساردة عن مفسر ونحوه عن زائدة

س قال صالح بن احمد بن حنبل قلت لابي الشيخ يدغم الحرف يعرف انه كذا وكذا ولا يفهم عنه توري ان يروي ذلك عنه قال ارجوان لا يضيوق هذا واما ابو نعيم الفضل فذكر ان كان يروي فيما سقط عنه من الحرف الواحد والاسم مما سمعه من سفيان والاعمش ولستفهم من اصحابه ان يرويه عن اصحابه الا يروي غير ذلك ولسعا فقول تلك الساردة اي تلك الكلمة او الحرف شذبه عنه فلم يفهمه عن شيخه وانما فهمه عن الشيخ غيره وهكذا جاء عن زائدة بن قدامة قال خلق بن تميم سمعت من الثوري عشرة الاف حديث او نحوها فقلت لستفهم جليسي فقلت لرائفة فقال لي لا احديث منها الا بما تحفظ بقليدك وسمع اذ نكر قال فالتقيتها

ص وخلف ابن سالم قد قارنا اذ فاته حدث من حدة ثنا

من قول سفيان وسفيان الكندي بلفظ مشتمل عن الملي اذ قفي

كما اكل حماد بن زيد اقمى استفهم الذي يليك حتى

روا عن الاعمش كما تقعد للتحفي فترما قد يبعث

البعض السبعة فيسئل البعض عنه لم كل ينقل

وكذا اساهل وقولهم يكفي من الحديث شمه وهم

عنوا اذا اولى سؤالا عرفة وما عنوا اشبه لرا

س قال الخطيب بلفظي عن خلف بن سالم المحمدي قال سمعت ابن عيينه يقول حدثنا عمر بن دينار يريد حدثنا فاذا قيل له قل حدثنا عمر وقال لا اقول لاني لم اسمع من قوله حدثنا المشتمل احرف لكثرة الزحام وهي حوت وعن ابن عيينه انه قال له ابو المشتملي ان الناس كثير لا يصحون قال نعم قال فاسمعهم وهذا هو الذي عليه العمل ان من سمع المشتملي دون سماع لفظ المشتملي جازله ان يرويه عن المشتملي كالعرض سواء لان المشتملي في حكم من نقرأ على الشيخ ولعرض حدثه عليه ولكن بشرط ان يسمع الشيخ المشتملي لفظ المشتمل كالقاري عليه ومع هذا فيسأل من لم يسمع لفظ المشتملي ان يقول

سمعت فلاناً يقول كما تقدم في العرض سواء ولكن الاحوط ان يبين حالة الاداء ان سماعه
لذلك اولى بعض اللفاظ من المستعمل كما فعله الامام ابو بكر بن خزيمة وغيره من الائمة
وقال محمد بن عبد الله بن محمد الموصلي ما كتب قط من المستعمل واللفظ ولا ادرى
اي شيء يقول انما كتب عن في الحديث واما قول جواد بن زيد لمن استغفمه كيف قلت
فقال استغفم الذي يليك وقول الاعشى كنا نجلس الى ابراهيم الخخعي فنسبح الخلق
فربما يحدث فلا يسمعه من تخي عنه فيسئل بعضهم بعضاً عما قال ثم يرويه عنه وما سمعوه منه
فهذا وما شبهه تساهل من فعله وقد قال ابو زرعة بعد ان روى حكاية الاعشى
هذه رايت ابا الفيم لا يحبها هذا ولا يرضى به لنفسه واما قول عبد الرحمن بن مهدي
ثمة فقال حمزة بن محمد الكافي انه معنى به اذا سئل عن اول شيء عرفه وليس عن التسهل

الحديث و

في السماع **ص** وان يحدث من وراءه **ع** عرفته بصوت أو ذى خبر **ع**
ص وعن شعبة لا نرو لنا **ع** ان يلا أو حديثاً أمناً **ع**

ص يصح السماع من وراء حجاب اذا عرف صوت الحديث او اعتمد في معرفة صوته وحفظه
على خبر ثقه من اهل الخبرة بالحديث وقال شعبة اذا حدثك الحديث فلم ترو وجهه
فلا ترو عنه فلعنه شيطان قد تصور في صورته يقول حدثنا وانا قولي لنا ان يلا
الآخره اى الحجية لنا في صحة السماع من وراء حجاب حديث عبد الله بن عمر المتفق
عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يلا الأبوذون بليل فكلوا واسروا حتى تسعوا
تأذين ابن اقرمكثور فامر بالاعتماد على صوته مع غيبة شخصه ممن يستعمله
وكذلك المؤمن عاقشه مرضاه وغيرها من امهات المؤمنين كن محمد بن زور
حجاب وينقل عنهم من سمع ذلك واحتج به في الصحيح وهذا معنى قولي وحديث أمنا
ص ولا يضر سماعاً ان يمنع **ع** الشيخ ان يروى ما قد سمعته **ع**
ص كذلك التخصيص او رجعت **ع** ما لم يقل أخطأت او شككت **ع**

ص اذا سمع من شيخ حدثنا ثم قال له لا تروه عنى او ما اذنت لك في روايته عنى
وتخوذك فلا يضره ذلك ولا يمنع ان يرويه عنه وكذلك اذا خصص قوماً بالسماع
وسمع غيرهم من غير ان يعلم الحديث به كما صح به الأستاذ ابو اسحق
الاسفراينى وكذلك لو قال انى اخبركم ولا اخبر فلانا فلا يضر ذلك فلانا في صحة
سماعه وكذا ان قال رجعت عما حدثتكم به وتخوذك مما لا ينبغى ان يروى من حديثنا
ما لم يكن المنع مستنداً الى انه اخطأ فيما حدثت به او شك في سماعه وتخوذك فليس

ان يرويه عنه والحالة هذه **ع** الثالث الاجازة **ع**
ص ثمة الاجازة تلى السماعاً **ع** وموجبة لتسعة انواعاً **ع**

الغنى

ع ارفعها بحيث لا تساوله **ع** تعيينه المجاز والمجاز له **ع**
ع وبعضهم حكى اتفاقهم على **ع** جواز ذهاب الباجى الى **ع**
ع ففي اللغات مطلقاً وهو غلط **ع** قل ولا خلاق في العمل **ع**
ع وردة الشيخ بان السافى **ع** قولين فيها ثم بعض تابعى **ع**
ع مذهبه القاضى الحسينى **ع** وصاحب الحاوى به قد قطعاً **ع**
ع قالا كسبة ولوجات اذن **ع** بطلت رحلة طلاب السن **ع**
ع وعن ابي الشيخ مع الجوى **ع** ابطالها كذلك للسحرى **ع**
ع لكن على جوازها استقر **ع** علمهم ولا كثرون طرأ **ع**
ع قالوا به كذا وجوب العمل **ع** بها وقيل لا يحكم المرسل **ع**

ص القسم الثالث من الأخذ والتحمل الاجازة وهو دون السماع وهو على تسعة
انواع النوع الاول اجازة معين لمعين كان يقول اجرت لكم او فلان الفلانى ويصفه
بما يميزه الكتاب الفلانى او ما اشتملت عليه فهرستى وتخوذك وهذا رفع انواع
الاجازة المجردة عن المناولة وسيأتى حكم المناولة مع الاجازة قال القاضى عياض
فقد عده عند بعضهم الترميخت في جوارها ولا خالف فيه اهل الظاهر وانما الخلاف
منهم في غير هذا الوجه وقال القاضى ابوالوليد الباجى الاخلاق في جواز الرواية بالاجازة
من سلف هذه الامة وحفظها وادعى فيها الاجماع ولم يفضل وذكر الخلاف في العمل بها
فقولى قال اى الباجى وما حكاها الباجى من الاجماع في مطلق الاجازة غلط قال ابن
الصلاح هذا باطل فقد خالف في جواز الرواية بالاجازة جماعات من اهل الحديث
والفقهاء والاصوليين وذلك احدى الروايتين عن السافى وقطع بابطالها القاضى حسين
والمواردى وبه قطع في كتابه الحاوى وعزاه الى من ذهب السافى وقال جميعاً كما قال
شعبة لو جازت الاجازة لبطلت الرحلة وممن قال بابطالها ابراهيم الخخعي
وابوالشيخ عدايه بن محمد الاصبهاني وابونصر الوايلى التجزى وابوطاهر الدبائس
من الحنفية وابوبكر محمد بن ثابت الجندى من الشافعية وحكاها الامدى عن ابي
حنيفه وابو يوسف لكن الذى استقر عليه العمل وقال به جماهير اهل العلم من اهل
الحديث وغيرهم القول بتجوز الاجازة واجازة الرواية بها وحكاها الامدى عن اصحاب
السافى واكثر المحققين وكما تجوز الرواية بالاجازة كذلك يجب العمل بالمعروى بها
وقال بعض اهل الظاهر ومن تابعهم لا يجب العمل به كالحديث المرسل قال ابن الصلاح
وهذا باطل لانه ليس في الاجازة ما يتقدم في اتصال المنقول بها وفي الثقة به واتم العمل
ص والثان ان تعيين المجاز له **ع** دون المجاز وهو ايضا قبيح **ع**

ونحو ذلك وقد فعله ابو بكر عبد الله بن ابي داود
 اجزت لك والاولادك وحبل الجبله يعني الذين تولدوا بعدك والقسم الثاني ان تخصص المعلوم
 بالاجازه من غير عطف على وجود كقولهم اجزت لمن يولد لفلان وهو اضعف من القسم الاول
 والاول اقرب الى الجواز وقد شبهه بالوقف على المعلوم وقد اجازته اصحاب الشافعي في القسم
 الاول والثاني وحكى الخطيب عن القاضي ابي الطيب الطبري انه منع صحة الاجازة للمعلوم
 مطلقاً قال وقد كان قال في قدماء انه يصح وحكى ابن الصلاح عن ابن نصر بن الصباغ انه بين بطلانها
 قال ابن الصلاح وذكر هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره لان الاجازة في حكم الاخبار جملة بالجملة
 كما لا يصح الاخبار للمعلوم لا تصح الاجازة له واجاز الخطيب الاجازة للمعلوم مطلقاً وحكاها
 عن ابي يعلى بن الفراء في الفصل بن عمرو بن و قال القاضي عياض اجزم معظم
 الشيوخ المتأخرين قال وبهذا استمر عملهم بعد شرا قوا غير بالانتهى وحكى الخطيب
 ان اصحاب ابي حنيفة ومالك قد اجازوا والوقف على المعلوم وان لم يكن اصله موجزاً
 حال الانتفاء مثل ان يقول وقتت هذا علي من يولد لفلان وان لم وقف على فلان

- والسابع الاذن لغير اهل البيت للاخذ عنه كافر او طفل
- غير مميز وذو الاخصير
- راي ابو الطيب والمجهور
- ولم اجز في كافر بقلاسل
- محض المري ستر اعملا
- ولم اجز في العمل ايضا نقلا
- وهو من المعلوم او ولي فعلا
- وللخطيب لم اجز في فعله
- قلت راي بعضهم قد سئل
- مع ابو يونس اجاز ولعل
- ما اصح الاسماء منها ادع على
- وسعى الباعلي ما ذكر وا
- هل يعمل للكل وهذا الظاهر

والتابع السابع من انواع الاجازة من ليس باهل بيت الاجازة للاداء والاخذ
 عنه وذلك يشمل صوراً لم يرد ذكرها في الصلاح منها الا الصبي ولهم يفرق بنوع بل ذلك
 في اخر الكلام على الاجازة للمعلوم وزدت عليه في النظم الاجازة له صراحة للظاهر
 فالما الاجازة للصبي فلا يجزوا اما ان يكون مميزاً او كافراً كان مميزاً فالاجازة له
 كساعة وان تقدم خلاف ضعيف في صحة سماعه فانه لا يعتد به وان كان غير مميز
 فاحتمل فيه حكمي الخطيب ان بعض اصحابنا قال لا تصح الاجازة لمن لا يصح السماع
 له قال وسالت القاضي ابا الطيب الطبري هل يجزى في صحة سماعه او يعتد به
 كما يعتد بذلك في صحة سماعه فقال لا يعتد بذلك فنكره الخطيب قول بعض
 اصحابنا المتقدم فقال يصح ان يجزى للغائب ولا يصح سماعه قال الخطيب وعلى
 هذا راينا كما في شيوخنا لا يجزى للاطفال الغيب عنهم من غير ان يسكنوا

اسانهم

اسانهم وحال تميزهم واحتج لذلك بان الاجازة انما هي اباحة المجيز للمجازلة ان يروى عنه
 والاجازة تصح للعاقل وغير العاقل قال ابن الصلاح كانهم من اولاد الطفل اهلا لتعلم هذا النوع
 لتروى به بعد حصوله اهليته لسنا الاشداد واما الاجازة للكافر فلما اجدها نقلا وقد تقدم
 ان سماعه صحيح ولم اجده عن احد من المتقدمين والمتأخرين الاجازة للكافر الا ان شخصاً
 من مرانته من الاطباء بسق ولم اسمع عليه نقلا له محمد بن عبد السيد بن المديان سمع الحديث
 في حال يهوديته على ابي عبد الله محمد بن عبد المؤمن الصوري وكُتب اسمه في طبقة السماع
 مع السامعين واجاز ابن عبد المؤمن لمن سمع وهو من جملتهم وكان السماع والاجازة بحضور
 الحافظ ابي المهاجر يوسف بن عبد الرحمن المزني وبعض يرا اية السماع وذلك في غير ما جرد منها
 حواش عنوة فلولا ان المرى يروى جواز ذلك ما اقر عليه ثم هدد الله ابن عبد السيد المذكور
 للاسلام وحدثت وسمع منه اصحابنا من صور الاجازة لغير اهل الا اذا اجازته للمجنون وهو
 صحيح وقد تقدم ذكرها في كلام الخطيب ومن صورها الاجازة للفاسق والمبتدع والظاهر
 جوازها واولى من الكافر واذا زال المانع من الاذ اصح الاداء كالسماع سواء واما الاجازة للحمل
 فلما اجده ايضا فيما نقلا غير ان الخطيب قال لم يروى اجازوا لمن لم يكن مولوداً في الحال ولم يتعرض
 لكونه اذ وقع يصح اولاداً واشك انه اولى بالصحة من المعلوم والخطيب يروى صحتها للمعلوم كما
 تقدم وقد رايت بعض شيوخنا المتأخرين سبل الاجازة للحمل بعد ذكر ابويه قبله وجماعة
 معهم فاجاز فيها وهو الحافظ ابو سعيد العلافي ورايت بعض اهل الحديث قد احتجوا
 عن الاجازة له بل عن لم يسم في الاجازة وان كان موجوداً فكتب اجرت للسمن فيه وهو
 الحديث الثقة ابو النعمان محمد بن خلف المنبجي ومن عمم الاجازة للحمل وغيره اعلم واحفظ واتقن
 الا انه قد يقال لعله ما اصح اسماء الاجازة حتى يعلم هل فيها حمل ام لا فقد تقدم ان الاجازة
 تصح ولو لم تصح الشيخ المجيز اسماء الجماعة المشمول لهم الاجازة الا ان الغالب ان اهل
 الحديث لا يجزىون الا بعد نظر المشمول لهم كما ساهده ناه منهم **قلت** وينبغي
 بناء الحكم في الاجازة للحمل على الخلاف في ان الحمل هل يعلم ام لا فان قلنا انه لا يعلم فيكون
 كالاجازة للمعلوم ويجزى فيه للخلاف فيه وان قلنا انه يعلم وهو اصح كما صححه
 الرافعي صححت الاجازة ومعنى قولهم ان الحمل يعلم اي يعامل معاملة المعلوم والافتد قال
 امام الحرمين لا خلاف انه لا يعلم وقد جزم به الرافعي بعد هذا صفة في اتساقه
 ذكره وقول **وهذا الظاهر** اي في ان الحمل يعلم وفي بناء الاجازة للحمل على هذا الخلاف
 فيه ترجيح الامر من معاً

ص والنام الاذن بما سيجله • الشيخ والصحيح اننا نبتطله
 • وبعض عصرى عياض بدلة • وابن مغيب لم يجب من سألة

وان يقل اجزته ما صح له **او سيصح فصيح غلته**
الدارقطني وسواه او حذف **يصح جاز الكل حيث ما عرف**
والنوع الثامن من انواع الاجازة ما سجله المجيز مالم يسمع قبل ذلك
 ولم يتخله ليرويه المجاز له بعد ان يتخله المجيز قال القاضي عياض في الاماع فهذا المراد
 من تكلم فيه من المشايخ قال ورايت بعض المتأخرين والعصرين يصنعونه الا اني قرأت
 في فهرست ابن مهران عبد الملك بن زياد الله الطبري قال كنت عند القاضي بقرطبة اى الوليد
 يونس بن مغيث فجاره انسان يسئله الاجازة له بجميع ما رواه الى تاريخها وما يرويه
 بعد فلم يجبه الى ذلك فغضب السائل فنظر الي يونس فقلت له يا هذا تعطيك
 ما تاخذ هذا محال فقال يونس **هنا اجوابي** قال القاضي عياض وهذا هو الصحيح فان
 هذا يتخير بما لا خبر عنده منه ويأذن له بالحدس بما لم يجدك به بعد ويبيع ما لا يعلم
 هل يصح له الاذن فيه فمنعه الصواب وقال ابن الصلاح ينبغي ان هذا اعلى من الاجازة
 في حكم الاخبار بالمجاز جملة او هي اذن فان جعلت في حكم الاخبار لم يصح اذ كيف يجيز بما لا خبر
 عنده منه ويأذن له بالحرم وان جعلت اذنا النبي على الاذن في الوكالة فيما لا يملكه الاذن
 بعد واجاز ذلك بعض اصحاب الشافعي قال والصحيح بطلان هذه الاجازة وقال النووي
 انه الصواب وعلى هذا فتعين على من يروي عن شيخ بالاجازة ان يعلم ان ذلك سمعه
 او تخله قبل الاجازة له واما اذا قال اجزته له ما صح ويصح عنده من سموعاتي فهي اجازة
 صحيحة وفعله الوليد الدارقطني وغيره وله ان يروي عنه ما صح عنده بعد الاجازة
 ان سمعه قبلها وكذلك لم يقل ويصح فان المراد بقوله ما صح اى حالة الرواية لاحالة
 الاجازة فقوله جاز الكل اى ما عرف حالة الاداء انه سماعه وقوله بذله هو بذلك مجبة
 اى اعطاه لمن ساله **والنوع التاسع** لاذن بما اجيزا **شيوخه فيقولن چووا**
وردة والصحيح الاعتماد **عليه قد جرت به التقاد**
ابو نعيم وكذا ابن عقدة **والدارقطني ونصر بعده**
والثلاثة باجازة وقد **رايت من والي جمن بعثه**
ويبغي تأمل الاجازة **في شيخ شيخه اجازة**
بلفظ ما صح لديه لم يحظ **ما صح شيخه منه فقط**
والنوع التاسع من انواع الاجازة اجازة المجاز لقوله اجزته لك كما روي ونحو ذلك
 فمن ذلك الحافظ ابو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن الانماطى احد شيوخ
 ابن الخوري وصنف جزا في منوع ذلك وذلك ان الاجازة ضعيفة فيقوى الضعف باجماع

جواز

اجازتين

اجازتين وحكاها الحافظ ابو علي البرد ابي عن بعض من تحلى الحديث ولم يسمعه وقد ابرمه
 ابن الصلاح فغير عنه بعض من لا يعتد به من المتأخرين قال والصحيح والذي عليه
 بقوله العمل ان ذلك جائز ولا يشبه ذلك ما استنع من توكيل الوكيل بغير اذن الموكل وحكي
 الخطيب تجوزة عن الدارقطني وابي العباس بن عقدة وفعله الحاكم في تاريخه قال ابن
 ظاهر والعرف بين الفائلين بالاجازة خلاف في العمل باجازة الاجازة وقال ابو نعيم
 الاجازة على الاجازة قوية جائزه وقوله ونصر هو مبتدأ خبره والى تلك اى بينك
 جازر ويجوز ان يكون نصر معطوفا على الدارقطني فان فعل نصر له ذلك على جوازه عنده
 وهو الفقيه نصر بن ابراهيم المقدسي قال محمد بن محمد بن ظاهر سمعته ببيت المقدس
 يروي بالاجازة عن الاجازة وربما تابع بينك منها وذكر ابو الفضل محمد بن ناصر الحافظ
 ن ابا الفتح بن ابي القوارس حدثت بجزء من العمل لاحد باجازته من ابو علي بن الصواف
 اجازته من عبد الله بن احمد باجازته من ابيه **قلت** وقد رايت في كلام غير واحد
 من الائمة واهل الحديث الزيادة على ثلاث اجازير فروا باربع اجازير متواليمة وخبر
 يروي الحافظ ابو محمد عبد الكريم الحلبي في تاريخه من عن عبد الغني بن سعيد الازدي
 خبر اجازير متواليمة في عدة مواضع وينبغي لمن يروي بالاجازة ان يتأمل كيفية
 اجازته شيخ شيخه شيخه ومقتضاها حتى لا يروي بها مالم يندرج تحتها فرما قيدها
 بضم بما صح عنده المجاز او بما سمعه الخبر فقط او بما حدثك به من سموعاته او غير ذلك
 فان كان اجازته بلفظ اجزته له ما صح عنده من سمعاتي فليس للمجاز الثاني ان يروي
 في مجاز الاول الا ما علم انه صح عنده من سماع شيخه الاعلى ولا تكفي مجرد صحة الاجازة
 كذلك ان قيدها بسماعه لم يتعد الى مجازاته وقد غلط غير واحد من الائمة وغير
 سبب هذا فمن ذلك ان الامام ابا عبد الله محمد بن محمد بن محمد الازدي المروفي بابن اليتيم
 بن من رحل وجاز في البلاد وسمع ببلاد المغرب ومصر والشام والعراق وخراسان واخذ
 التسلفى وابن عساكر والشربلي وابن شكوان وابن وعبد الحق الاشلى وخلق ذكر
 ساهه الترمذي عن ابي طاهر التسلفى عن احمد بن محمد بن احمد بن سعد الحاراد عن
 محيل بن نبال المجوزي عن ابي العباس المجوزي عن الترمذي هكذا ذكر الحافظ ابو جعفر بن
 سبانه وجده بخط ابن اليتيم ووجه الغلط فيه ان فيه اجازتين احدهما
 ابن نبال اجاز الحاراد ولم يسمعه منه والثانية ان الحاراد اجاز للتسلفى ما سمعه
 ط فلم يدخل الترمذي في اجازته للتسلفى وذكر الفريسي ان التسلفى وهم في ذلك
 ما ثم تذكر ورجع عن هذا السند قال ومن هنا تكلم ابو جعفر بن الهادي
 التسلفى وعذر الناس التسلفى فقد رجع عنه قال وتكلم الناس في ابن اليتيم

الكاتب ولم يلفظ صحت اذا اقتربت الكتابة بقصد الاجازة لان الكتابه كناية وهذه دون الاجازة الملفوظ في المرتبة فانه لم يقصد الاجازة فالظاهر عدم الصحة قال ابن الصلاح وغيره يستبعد تصحيح ذلك بمجرد هذه الكتابه في باب الروايه التي جعلت فيه القراءه على الشيخ مع انه لم يلفظ بما قرئ عليه اخبارا منه بذلك

ص **الواع المناول**

- ١. ثم المناولات اما تقرون بالاذن اولا فالتى فيها اذن
- ٢. اعلا الاجازات واعلاها اذا اعطاه ملكا فاعارة كذا
- ٣. ان يحضر الطالب بالكتاب له عرضا وهذا العرض للمناوله
- ٤. والشيخ ذو معرفه فينظره ثم يناول الكتاب محضره
- ٥. يقول هذا من حديثي فابروه وقد حكوا عن ملك وحقوه
- ٦. بانها تعادل السماعا وقد ابر المفنون ذ الامتعا
- ٧. اشحوق والتورى مع النعان والسافى والحد الشيبانى
- ٨. وكن البارك وغيره اولا بانها انقصر قلت وقد حكوا
- ٩. اجاعهم بانها صححه معتمدا وان تكن فرجوه

مع القسم الرابع من اقسام الاخذ والتحمل المناوله وهي على النوعين الاول المناولة المقرونه بالاجازة وهي على انواع الاجازة على الاطلاق ثم لهذه المناولة العاليه صور عراها ان يناوله شيئا من سماعه اصلا او فرعاً مقابلاً به ويقول هذا من سماعي او رويته عن فلان فاروه عنى ونحو ذلك وكذا الوهم يذكر شيخه وكان اسم شيخه في الكتاب المناول وفيه بيان سماعه منه او اجازته منه ونحو ذلك ويملكه الشيخ له او يقول له خذ وانسخه وقابل به ثم رده الى ونحو ذلك ومنه ان يناوله ثم يرتجعه منه في الحال وقابل بحكم هذه الصوره في الابيات التى تلى هذه ومنها ان يحضر الطالب الكتاب اصل الشيخ او فرع المقابل به فيعرض عليه وسماه غير واحد من الائمة عرضا فيكون هذا عرض المناولة وقد تقدم عرض السماع فاذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ تامله الشيخ وهو عارف بتسقط ثم يناوله للطالب ويقول هو رويته عن فلان او عن ذكر او نحو ذلك باروه عنى ونحو ذلك ولم تعرض ابن الصلاح لكون الصوره الاولى من صور المناولة اعلى ولكنه قدّمها في الذكر وقال القاضى عياض ارفعها ان يرفع الشيخ كتابه فيقول للطالب هذه مروايته فاروهها عنى ويدفعها اليه ويقول له خذها فاستخما وقابلها بما تم امرها الى اديته الطالب بنسخه صحيحه الى آخر كلامه وهذه المناوله المقرونه بالاجازة حالة محل السماع عند بعضهم كما حكاه الحاكم

قال وما ظن الباعث الاما ذكرته انتهى وقد بين السلفى صورة اجازة الحداد له في فهرسته فيما اخبرني به محمد بن محمد بن يحيى القرشى انا عيسى بن يحيى السبتي انا عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوى اخبرني ابو طاهر السلفى قال كان ابو الفرج الحلبي يروي به اى كتاب الترمذى قال ولم يجزى ما اجيزه بل ما سمعه فقط قال كتب الى اسمعيل بن يونس المحبولى من مرواى انتهى قلت وكان الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد لا يحيز رواية سماعه كله بل يقيد به بما حدث به من سموعاته هكذا رايته بخطه في عدة اجازات ولم ار له اجازة تشمل سموعه وذلك لانه كان شك في بعض سماعاته فلم يجز ولم يجزه وهو سماعه على بن المقير فمن حدث عنه باجازته منه شئ ما حدث من سموعه فهو غير صحيح فينبغي التفقه لهذا وامثاله

ص **لفظ الاجازة وشروطها**

١. اجازته ابر فارس قد نقله وانما المعروف قد احدث له
٢. قال ابو الحسن احمد بن فارس معنى الاجازة في كلام العرب ما خوذ من جوار الما
٣. بشقاء الما ومن الماشيه والحديث يقال منه سمحت فلانا فاحازني اذا سقاك ما لا رضى
٤. او ما سئلك كذلك طالب العلم يسال العالم ان يجيزه علمه فيجيزه اياه قال ابو
٥. فللمجيز على هذا ان يقول اجزت فلانا فاسموا عاني او مروايته فيعديه بغير حرج
٦. من غير حاجة الى ذكر لفظ الرواية او نحو ذلك ويحتاج الى ذلك من جعل الاجازة بمعنى التسلط
٧. والاذن كلاباحه قال وذلك هو المعروف فيقول اجزت له رويته سموعاتي مثلا قال ومن
٨. اجزت له سموعاتي فعلى سبيل الحدف الذى لا يخفى نظيره
٩. وانما استحسن الاجازة من عالم به ومن اجازته
١٠. طالب علم والوليد اذا ذكره عن مالك شركا وعن ابو عمرو
١١. ان الصحيح انها لا تقبل الاما هو وما لا يشكك
١٢. واللفظ ان تجزى بكتب اخن اودون لفظ فانوه وهو اذون

ص **بيان لشرط صحة الاجازة**

عند بعضهم على الخلاف المذكور قال ابن الصلاح انما استحسن الاجازة اذا كان المجيز عالما بما يجيز والمجاز له من اهل العلم لانها توسيع وترخيص باهل له اهل العلم ليس حاجتهم اليها قال وبالجملة في ذلك جعله شرطاً فيها وحكاه الوليد بن بكر المالكى عن مالك وقال ابو عمرو بن عبد الصبح انها لا تجوز الا للماهر بالصناعة وفي سنى معين لا يشكك اسناده ثم الاجازة قد يلفظ الشيخ وقد يكون بالخط سواء اجاز ابتداء او كتب به على سؤال الاجازة كما اجرت فان كانت الاجازة بالخط فالاحسن والاولى ان يلفظ بلا اجازة ايضا فان اقتصر

عن ابن شهاب وربيعة الرأي ومجيب بن سعيده الانصاري ومك في اخر من من اهل المدينة
ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر وخراسان وفي كلامه بعض غلط اذ خلط عرض
المناوله بعرض السماع وقال الحاكم في هذا العرض اما فقهاء الاسلام الذين اختلفوا في الحلال
والحرام فانهم لم يرووه سماعا وبه قال الشافعي والاوزاعي والبيهقي والمزني وابو حنيفة
وسفيان الثوري واحمد بن حنبل وابن المبارك ومجيب بن مجيب وابن راهويه قال
وعليه عهدنا ايمتنا واليه ذهبوا واليه نذهب وقال ابن الصلاح انه الصحيح وان هذا
منحط عن الحديث والاحبار وقول قلت قد حكوا اجماعهم اى اجماع اهل النقل وانما
زيدت نقل اتفاقهم هنا لانه الشيخ حكى الخلاف المتقدم في الاجازة ولم يحكم هنا الاكثريا
موازنة للسمع او لا فارتدت نقل اتفاقهم على صحتهما وقد حكاها القاضي عياض في الملح
بعد ان قال وهي رواية صحيحة عند معظم الامم والمحدثين وسمي جماعة ثم قال
وهو قول كافة اهل النقل والاداء والتحقيق من اهل النظر اشهر وقول معتمدا

- هو فتح الميم وهو تميم بن ابي صحيحة اعتمادا
- ص اما اذا ناول واستردا في الوقت صح والمجاز ادى
- من نسخه قد وافقت مروية وهذه ليست لها مزية
- على الذي عيّن في الاجازة عند المحققين لكن مازة
- اهل الحديث آخر اوقدا اما اذا ما الشيخ لم ينظر ما
- احضره الطالب لكن اعتمد من احضر الكتاب وهو معتمد
- صح والابطل استيقانا وان نقل اجزته ان كانا
- دام حديث فهو فعل حسن يفيد حيث وقع التبيين

من احد صور المناولة الذي تقدم الرعد بذكره وهو ان يناوله الشيخ
الكتاب ويحيز له روايته ثم يرجعه منه في الحال فالمناولة صحيحة ولكنها دون
المتقدمة لعدم احتواء الطالب عليه وعيبته عنه وقول والمجاز اى والمجاز
وهو مبتدأ جره ادى ومن تناول على هذه الصورة فله ان يودي من الاصل الذي
ناوله له الشيخ واسترده اذ اظفر به مع غلبة ظنه بسلامته من التغيير او من
فرع مقابل به كذلك وهو المراد بقول قد وافقت مروية اى الكتاب الذي تناول
اما بكونه الكتاب المناول بنفسه مع غلبة السلامة او من نسخه توافقه بمقابلته
او اخبار ثقه بموافقتها ونحو ذلك وقول وهذه اى هذه الصورة من صور المناولة
ليست لها مزية على الاجازة بكتاب معين قال القاضي عياض وعلى التحقيق فليس هذا
بشيء نرايد على معنى الاجازة للشيء المعين من النصايف المشهورة والاحاديث المعروفة

العينه ولا فرق بين اجازته اياه ان يحدث عنه بكتاب الموطن وهو غائب اى
حاضر اذ المقصود تعيين ما اجازته له لكن قديما وحديثا شيخنا من اهل الحديث
يروون لهذا مزية على الاجازة قال ولا مزية له عند سائحتنا من اهل النظر والتحقيق بخلاف
الوجه الاولى فقولك عند المحققين ما رده على ابن الصلاح من كلام القاضي عياض
وابن الصلاح انما حكى هذا عن غير واحد من الفقهاء والاصوليين لا عن اهل التحقيق كما
قل عياض والله اعلم ومن صور المناولة ان يحضر الطالب الكتاب للشيخ فيقول هذا
روايتك فناولته واجزى روايته فلا ينظر فيه الشيخ ولا يتحقق انه
روايته ولكن اعتمد خبر الطالب والطالب ثقة يعتمد على مثله فاجابه
الى ذلك صحت المناولة والاجازة وان لم يكن الطالب موثوقا بخبره ومعرفة فانه
لا تجوز هذه المناولة والاتصاف واللا اجازة فان ناوله واجازته ثم تبين بعد ذلك
بخبر ثقه يعتمد عليه ان ذلك كان من سماع الشيخ او من روايته فهل يحكم
بصحة المناولة والاجازة السابقين لم ينص على هذه صرحا ابن الصلاح
وعوم كلامه يقتضى ان ذلك لا يصح ولم اذها ايضا في كلام غيره الا في عموم كلام
الخطيب الاق والظاهر الصحة لانه تبين بعد ذلك صحة سماع الشيخ لما ناوله
واجازته وزال ما كنا نخشى من عدم ثقة المخبر والله اعلم قال الخطيب ولو
قال حدث بما في هذا الكتاب عنى ان كان من حديثي مع برادى من الغلط والوهم
كان ذلك جازلا حقا اشهر ويدخل في كلام الخطيب صورتان ما اذا كان من احضر
الكتاب ثقه معتمدا وما كان غير موثوق به فان كان ثقة جازت الرواية
بهذه المناولة والاجازة وان كان غير موثوق به ثم تبين بعد الاجازة بخبر
من يوثق به ان ذلك الذى ناوله الشيخ كان من روايته جازت روايته
بذلك واشترى الى ذلك بقول يفيد حيث وقع التبيين وهذا التصفى الاخير
من الزوائد على ابن الصلاح

وان خلت من اذن المناولة قل تصح والاصح باطله
هذا النوع الثانى من نوع المناولة وهو اذا تجردت المناولة عن الاجازة
تناوله الكتاب وقول هذا من حديثي او من سمعته ولا نقول له لادروه عنى ولا اجزى
لكم روايته ونحو ذلك وقد اختلف فيها حكى الخطيب عن طائفة من اهل العلم انهم صحوها واجازوا
الروايتها وقال ابن الصلاح هذه اجازة تختلف لاجوز الرواية بها قال وعابها غير واحد
من الفقهاء والاصوليين على المحدثين الذين اجازوها وسوعوا الرواية بها وقال الثوري
في التريب والتيسير لاجوز الرواية بها على الصحيح الذى قاله للفقهاء واصحاب الاصول

اذ ا

قلت ما اطلت من انه قاله الفهامة واصحاب الاصول مع كونه مخالفا لكلام ابن
الصلاح في حكايته لذلك عن غير واحد من مخالفي لما قاله جماعة من اهل الاصول منهم
صاحب الاصول فانه لم يشترط الاذن بل والمناولة بل اذا اشار الشيخ الى كتاب وقال هذا
سماعي من فلان جاز لمن سمعه ان يدويه عنه سوانا وله امر لاختلاف بعض المحدثين
وسواء قال له اروه عن امر لاغنى مقتضى كلام السيد الامدى اشترط الاذن في الرواية وقد
قال ابن الصلاح بعد هذا ان الرواية بما يترجم على الرواية بمجرد اعلام الشيخ لما فيه
من المناولة فانها لا تخلو من اشعار بالاذن في الرواية

ص كيف يقول من روى بالمناولة والاجازة

- واختلفوا في من روى ما نزل ولا
- اطلاقه حد ثنا واخبر
- العرض كالسماع بل اجازته
- والمرزباني وابو نعيم
- تقيده بما يبين الواقع
- اذن في اطلاق الاجازة
- وان اباح الشيخ للجواز

اخلفوا في عبارة الراوي لما تحمله بطريق المناولة فحكى عن جماعة منهم ابو بكر بن
شهاب الزهري ومالك بن انس جواز اطلاق حد ثنا واخبرنا وهو لا يوجب من
يروى عرض المناولة المقرونة بالاجازة سماعا من قدمت حكايته عنهم وحكى عن قوم
آخروا جواز اطلاق حد ثنا واخبرنا في الرواية بالاجازة مطلقا قال القاضي عياض
وحكى ذلك عن ابن جريح وجماعة من المتقدمين وحكى الوليد بن بكر انه ذهب ملك
واهل المدينة وذهب الى جوازه امام الحرمين وخالفه غيره من اهل الاصول واطلق
ابو نعيم الاصمغاني وابو عبيد الله المرزباني في الاجازة اخبرنا من غير بيان وحكى
للخطيب ان المرزباني عيب بذلك فقوله المرزباني وابو نعيم اخبرنا
اطلقا لفظ اخبر في الاجازة والصحيح المختار الذي عليه عمل الجمهور واختاره اهل
التحري والورع المنع من اطلاق حد ثنا وانا ونحوها في المناولة ولا اجازة وتقييد
ذلك بجادة تبين الواقع في كيفية التحمل وتسريره فيقول انا وحدثنا فلان اجازة او مناولة
او اجازة ومناولة او اذنا او اذن لي او اطلق لي او اذنت لي روايته عنه او اجازة
او اجازة او سماعي ان اروي عنه او اباح لي او انا ولى وما شابه ذلك من الجارات
المبينة لكيفية التحمل وان اباح الجيز للجواز اطلاق انا وحدثنا في الاجازة والمناولة

لم يحمله ذلك كما يفعله بعض المشايخ في اجازتهم فيقولون عن اجازة واليه ان شاء
قال حد ثنا وان شاء قل انا

- وبعضهم اتي بلفظ مؤهم
- وقد اتي بخبر الراوي
- ولفظ ان اختاره للخطابي
- وبعضهم يخار في الاجازة
- واختاره الحاكم فيما اخرجه
- واختاروا اللفظ بمصطلحنا
- وبعض من تاخر استعماله
- سماعه من شيخه فيه يشك
- وفي البخاري قال في جعله

هذه الفاظ استعملها بعض اهل العلم في الرواية بالاجازة فاستعمل بعضهم
فيها سافهني فلان او انا سافهني اذا كان قد سافهني بالاجازة لفظا واستعمل بعضهم
في الاجازة بالكتابة كقول ابي ابي فلان او انا كتابته او في كتابه وهذه الالفاظ وان
استعملها طائفة من المتأخرين فلا يسلم من استعمالها من الاهتمام وطرف من التدليس
اما المشافهة فتروى مشافهة بالتحريك واما الكتابة فتروى انه كتب الله بذلك
الحديث بعينه كما كان يفعله المتقدمون ومنها لفظ خبرنا وقد ورد عن الراوي
انه خصص الاجازة بقوله خبرنا بشئ يدل بالبا والقرأة عليه بقوله انا وقول ولم يخجل
من النزاع اي ان معنى خبرنا واخبر واحد من حيث اللغة ومن حيث الاصطلاح
المعارف بين اهل الحديث ومنها ان فنقول في الرواية بالسماح عن الاجازة ان فلانا
حدثه واخبره وحكى عن الخطابي انه اختاره او حكاها وهو بعيد من اشعار بالاجازة
وحكاها القاضي عياض عن اختيار ابي حاتم الرازي قال وانك هذا بعضهم وحقه ان يشك
فلا معنى لاستفهم منه المراد ولا اعني هذا الوضع في المسئلة لغيره ولا عرفا ولا اصطلاحا
قال ابن الصلاح وهو فيما اذا سمع منه الاسناد فحسب واجازته ما رواه قريب فان فيها
اشعارا بوجود اصل الاخبار وان اجمل الخبر به ولم يذكره تفصيلا ومنها انبانا
وهي عند المتقدمين بمنزلة انا وحكى القاضي عياض عن شعبة انه قال في الاجازة به
مرة انبانا وروى عنه ايضا اخبرنا قلت وكلاهما بعيد عن شعبة فانه كان ممن
لا يرى الاجازة كما تقدم نقله عنه قال ابن الصلاح وهو فيما اذا سمع منه الاسناد في حديث
واجازته ما رواه قريب بان فيها اشعارا بوجود اصل الاخبار وان اجمل الخبر به ولم يذكره

تفصيلا الى واصطلم قوم من المتأخرين على اطلاقها في الاجازة واختاره صاحب الوجاهة وهو الوليد بن بكى وقال الحاكم الذي اختاره وعهدت عليه اكبر مسانحة وائمة عصره ان يقول فيما عرض على الحديث فاجازته روايته سفاها انبأني فلان وكان اليه فيقول في الاجازة اسما اجازته وفي هذا التصريح بالاجازة مع رعاية اصطلاح المتأخرين ومنها **اللفظ عن وكثير ما تأتي بها المتأخرون في موضع الاجازة قال ابن الصلاح** وذلك قريب فيما اذا كان سمع منه باجازته من شيخه ان لم يكن سماعا فانه ساك وحرف عن مشترك بين السماع والاحازة صادق عليهما وقول **فستر** دخلت الفا في الخبر على راي الكسائي ومنها قال لي فلان وكثيرا ما يعترض بها البخاري **فقل محمد** فقال ابو عمرو محمد بن ابي جعفر احمد بن حمدان الحسري كلما قال البخاري قال لي فلان فهو عرض ومناولة وقد تقدم انها محمولة على السماع فانها كما خبرنا وانهم كثيرا ما يتعملونها في الذكرة وان بعضهم جعلها من اقسام التعليل وان ابن

سنده جعلها ما اجازته

للمس الكتاب

- ثم الكتاب بخط الشيخ او باذنه عنه لغائب ولو
- بجائز فان اجاز معصا اشبه ما ناول او جردها
- صح على الصحيح والمشهور قال به ابوب مع مفسور
- والليث والسعدي فاجازته وعدة اقوى من الاجازة
- وبعضهم صحة ذلك منعا وصاحب الخاوي به قد قطعنا

القسم الخامس من اقسام تحمل الحديث المكتوبة وهي ان يكتب الشيخ شيئا من حديثه بخط او يامر غيره فكتب عنه بادنه سواء كتبه او كتب عنه الى غائب عنه او حاضر عنه وهي ايضا ينقسم الى نوعين احدهما الكتابة المقرنة بالاجازة في الصحة والقوة والنوع الثاني الكتابة المجردة عن الاجازة واليهما اشريت بقولي او جردها اي من الاجازة فانها صحيحة بحوز الرواية بها على الصحيح المشهور بين اهل الحديث وهو عند معدود في **السند الموصول** وهو قول كبير من المتقدمين والمتأخرين منهم ابوب السخياتي ومنصور والليث بن سعد وغير واحد من السافيين منهم ابو المظفر السخياتي وجعلها لقوى من الاجازة واليه صار جماعة من الاصوليين منهم صاحب المصنوع وفي الصحيح احاديث من هذا النوع منها عند **الحديث** عامر بن سعد بن ابوقحافة قال كتبت الى جابر بن سمرة مع غلامي نافع ان اخبرني بشي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله قال فكتب الى سمرة

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم جمعة عشية تورع الاسلمى فذاكر الحديث وقال البخاري في كتاب الايمان والندوة كتب الى محمد بن بشير ومنع صحة ذلك قوم آخرون وبه قطع الماوردي في الحاوي وقال التيف الامدي لا يرويه الا بقتليط من الشيخ كقول فاروه عنى او اجزيت كد روايته وذهب ابن القطان الى انقطاع الرواية بالكتابة قاله عقب حديث جابر بن سمرة المذكور ورد ذلك عليه ابو عبد الله بن المواق

- ويكتفى ان يعرف المكتوب له خط الذي كاتبه وانظر له
- قوم للاشتباه لكن ردوا لندرة اللبس وحيث ادى
- فاليث مع منصور بخارا اخبرنا حديثا جواز ا
- وصحح التقييد بالكتابة وهو الذي يلق بالنزاهة

س يكتفى في الرواية بالكتابة ان يعرف المكتوب له خط الكاتب وان لم يقع البيئته عليه ومنهم من قال الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد على ذلك قال ابن الصلاح وهذا غير مرضي لان ذلك نادر والظاهر ان خط الانسان لا يشبه بغيره ولا يقع فيه البأس واختلفوا في اللفظ الذي يودي به من يحمل بالكتابة فذهب غير واحد منهم الى ان ساعد ومنصور الى جواز الاطلاق حدثنا واخبرنا والصحيح اللانق بهذا اهل العمى والنزاهة ان يقيد ذلك بالكتابة فيقول حدثنا او انا كاتبه او مكتوبة او كتب الى ونحو ذلك وقال الحاكم الذي اختاره وعهدت عليه اكبر مسانحة وائمة عصره ان يقول فيما كتب اليه الحديث من مدينة ولم يسافر به بالاجازة كتب الى فلان

القسم السادس

- وهل لمن اعلمه الشيخ بما يرويه ان يرويه لغيره
- ممنعه الطوسي وذا الخنار وعدة كابن جرير صاروا
- الى الجواز وابن بكر نصره وصاحب السامل جز ما ذكره
- بل زاد بعضهم بان لو منعه لم يمنع كما اذا قد سمعه
- ورد كما استرعا من يحمل لكن اذا صح عليه العمل

القسم السادس من اقسام احد الحديث وتحمله اعلام الشيخ للطالب ان هذا الحديث او الكتاب سماعه من فلان او روايته من غير ان ياذن له في روايته عنه وقد اختلف في جواز روايته له بمجرد ذلك فذهب غير واحد من الحديث وغيرهم الى المنع من ذلك وبه قطع ابو حامد الطوسي من السافيين ولم يذكر غير ذلك فيما حكاه ابن الصلاح عنه والظاهر انه اراد بابو حامد هذا الغرالى فانه كذلك في المستقصى فقال اذا اقتصر على قوله هذا سمعوا من فلان فلا يجوز الرواية عنه لانه لم ياذن

الخنار

في الرواية فلعله لا يجوز الرواية لخلل يعرفه فيه وان سمعه اشتهر كلامه وفي
 الشافعيين غير واحد يعرف بابي حامد الطوسي لكن لم يذكره مصنفات
 ذكر فيها هذه المسئلة وما قاله ابو حامد من المنع هو المختار كما قال ابن الصلاح
 وقد تقدم ان مقتضى كلام الشافعي الامدي اشتراط الاذن فيه وذكره من منهم ابن
 جريح وجميعه الله العمري واصحابه المدنيون وطوائف المحدثين والفتاوى
 والاصوليين والظاهر بين الجواز واختاره ونضره الوليد بن بكر اليماني بفتح العين
 المعجم في كتاب الوجازة له وبه قطع ابو نصر بن الصباغ صاحب السائل وحكاة
 القاضي عياض عن الكثير واختاره ابو محمد بن خلاد الرامهرمزي وهو مذاهب عبد الملك
 بن جبيب من المالكية وهو الذي ذكره صاحب المحصول واتباعه بل زاد بعضهم على هذا
 وهو القاضي ابو محمد بن خلاد الرامهرمزي فقال حتى لو قال له هذه رواية لكن لا تروها عني
 ولا اجيزه لك لم يضره ذلك قال القاضي عياض وما قاله صحيح لا يقتضي النظر سواء لان معناه
 ان الحديث بما حدثه لا العمله ولا ريبه في الحديث لا يؤثر لانه قد حدثه مني شيء لا يرجع
 فيه ورده ابن الصلاح بان قال انما هذا كالتشهد اذا ذكر في غير مجلس الحكم شهادة
 بشئ فليس لمن سمعه ان يشهد على شهادته اذالم ياذن له ولم يشهد على شهادته قال
 وذلك مما تساوت فيه الرواية والشهادة لان المعنى المحجج بينهما انه وان افرقتا في غيره
 وقال القاضي عياض قياس من فاس الاذن في الحديث في هذا الوجه وعدمه على الاذن
 في الشهادة وعدمه غير صحيح لان الشهادة على الشهادة لا تصح الا مع الاذن والاذن
 في كل حال الا اذا سمع اذنها عند الحكم فيه اختلاف والحديث عن السماع والقرارة
 لا يحتاج فيه الى الاذن بانفاق فهذا يكسر عليهم حججهم بالشهادة فيمكننا هنا ولا فرق
 وايضا فالشهادة مفترقة من الرواية في اكثر الوجوه ثم عدد اشيا ما يفرق قان فيه
 وقوله ورد في القول بالجواز مكتبة استوعاها الساهد لمن يحمله شهادته فلا يكفي
 اعلامه بل لابد ان ياذن له ان يشهد على شهادته الا اذا سمعه يروي عند الحكم كما تقدم
 فهو نظير ما اذا سمعه حدث بالحديث فحينئذ لا يحتاج الى اذنه في ان يروي به
 عنه ولا يضره منعه اذا منعه وهذا كله في الرواية باعلام الشيخ اما العمل بما اخبره
 الشيخ انه سماعه فانه يجب عليه اذا سمع استاذه كما حرم به ابن الصلاح وحكاة القاضي
 عياض عن محقق اصحاب اصولهم لا يختلفون في وجوب العمل به

السابع الوصية بالكتاب
 من وعظهم اجاز الموصي له بالخبر من راقضي جبهه
 يرويه او يفراراه ورد ما لم يرد الوجاهه

القسم الرابع من اقسام الاخذ والتحمل الوصية بالكتب بان يوصي الراوي
 بكتاب يرويه عند موته او سفره لخصه ففعل له ان يرويه عنه بتلك الوصية
 فروى الرامهرمزي من رواية حماد بن زيد عن ابوب قال قلت لمحمد بن سيرين ان فلانا
 اوصى لي بكتبه انا اخذت بها عنه قال نعم ثم قال لي بعد ذلك لا امرك ولا انصهارك قال حماد
 وكان ابو قلابه قال لا تدفعوا كتبى الى ابوب ان كان حيا ولا فاع قوتها وعلله القاضي عياض
 بان في دفعها له نوعان للاذن وشبههما من العرض والمناولة قال وهو قريب من الضرب
 الذي قبله قال ابن الصلاح وهذا بعيد جدا وهو اما زلة عالم او متاويل على انه اراد
 الرواية على سبيل الوجاهة وقال انه لا يصح تشبيهه بقسم الاعلام وقسم المناولة

القسم الثاني الوجاهة

- 1. ثم الوجاهة وتلك مصدر
- 2. وجدته مؤلدا ليظهر
- 3. تغاير المعنى وذلك ان تجد
- 4. بخط من عاصرت او قبل عهد
- 5. ما لم يجد ثكبه ولم يجز
- 6. فقل بخطه وجدته واحمره
- 7. ان لم يتفق بالخط قل وجدته
- 8. عنه او اذكر قيل وطمنت

القسم الثامن من اقسام الحديث ونقله الوجاهة بكسر الواو وهي مصدر مولد
 لوجدت عند قال المعافان زكريا النسر والى ان المولد بن فرعون قولهم وجاهه فيما اخذ من العلم
 من صحيفه من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة من تفريق العرب بين مصادر وجد للتمييز
 بين المعاني المختلفة قال ابن الصلاح بعض قولهم وجد ضالته وجدنا ومطلوبة وجودا وفي
 الغضب مؤجده وفي الغنى وجداء وفي الحب وجد قلت ولوجد مصدر ان اخرا لم يذكرها
 وهاجدة في الغضب وفي الغنى واجدان بكسر الغنة حكاهما ابن الاعراب قال ابن سيده وهذا على بدل
 الغزة من الواو وليس معنى من المعاني التي ذكرها مقتصر على مصدر واحد الا في الحب فان مصدره
 وخذ بالفتح لا غير كما قال ابن سيده وكذا هو مصدر وجد بمعنى حزن قاله الجوهري وغيره
 واتا في المطلوب فله مصدران وجود ووجدان حكاهما صاحب المثارق وانما في الضالة
 فله اجلان ايضا كما تقدم واما بمعنى الغضب فله مصادر موحده وحده ووجد بالفتح ووجدان
 حكاهما ابن سيده واما بمعنى الغنى فله ايضا مصادر اربعة وجد مثلث الواو وجدته حكاهما
 الجوهري وابن سيده وقرئ بالثلاثة في قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم
 وقوله وذلك اى والوجاهه ان تجد بخط من عاصرته لقيته اولم تلقه اولم تعاصره
 بل كان قبلك احاديث يرويها او غير ذلك مما لم يتعد منه ولم يحزه لك فلك ان تقول وجدت
 بخط فلان انا فلان ويسوق الاشارة والمتر او ما وجدته بخطه ونحو ذلك هذا اذا وثق
 بانه خطه فان لم يثق بانه خطه فليحترز عن حزم الجاهة بقوله بلغني عن فلان او وجدت عنه

او وجدت بخط فلان انه خط فلان او قال لي فلان انه خط فلان او ظننت انه خط فلان
او ذكر كاسه انه فلان بن فلان ونحو ذلك من العبارات المصححة بالمستند ساكونه خطه
قلت هكذا مثل ابن الصلاح الوجاهه بما اذا لم يكن له اجازة ممن وجد ذلك بخطه
وقد استعمل غير واحد من اهل الحديث الوجاهه بما اذا لم يكن له اجازة مع اجازة
وهو ما صح كقوله وجدت بخط فلان فاجازه لي وكذلك لم يرد كره القاضي عياض
في المصنف في مثال الوجاهه وانما اراد الشيخ ان يتكلم على الوجاهه للحالية عن الاجازة
هل هي **مستند صحيح** في الرواية او العمل والله اعلم
م وكلمة منقطع والاول **قد شيب** وصلها ما وقد تسهلوا
فيه بعن قال وهذا **فيه** **بقي** ان اوهر ان نفيه
حدثه به وبعض ادى **حدثنا** اخبرنا و **حدثنا**
وقيل في العمل ان المعطيا **لم يره** وبالوجوب جزما
بعض المحققين وهو لا صوب **والابن ادريس الجواز نسبوا**
وكل ما ذكره الرواية بالوجاهه منقطع سواء وثق بانه خط من وجده
عنه ام لا ولكن الاول وهو ما اذا وثق بانه خطه اخذت شيئا من الاتصال بقوله
وجدت بخط فلان وقد تسهل من اي يلفظه عن فلان في موضع الوجاهه قال
ابن الصلاح وذلك قد ليس قبيح اذا كان بحيث يوهم سماعه منه على ما سبق
في نوع التدليس فقول ان نفسه اي نفس من وجد ذلك بخطه حدثه به وجاز
بعضهم فاطلق في الوجاهه حدثنا واخبرنا ولا من بعده بعد المستند انتهى
هذا الحكم في الرواية بالوجاهه وانما العمل بها فقال القاضي عياض اختلف
ائمة الحديث والفقهاء والاصول فيه مع اتفاقهم على منع النقل والرواية به
فعظم الحديث والفقهاء من المالكية وغيرهم لا يرون العمل به قال وحكي الكشاف في جواز العمل به
وقالت به طائفة من نظار اصحابه قال قال وهو الذي نصره الحويني واختاره غيره من اصحاب
التحقيق قال ابن الصلاح قطع بعض المحققين من اصحابه في اصول الفقه بوجوب العمل
به عند حصول الفقه به وقال لوعرض ما ذكرناه على جملة المحدثين لا يوه قال ابن الصلاح
وما قطع به هو الذي لا يتحبه غيره في الاعصار المتأخره وقال النووي هذا هو الصحيح
م وان يكن بعينه خطه نقل **قال** ونحوها وان لم يحصل
بالتسخة الوثوق فل بلغني **والجزم** يدعي جله للقطن
م اذا اردت نقل شيء من كتاب مصنف فان كانت النسخة بخط المصنف ووثقت بانه
خطه نقل وجدت بخط فلان كما تقدم وان كان بخط المصنف فاوثقت بصحة النسخة

وانما استعمل ذلك على ما عليه قولنا في النسخة من الاصل من غير ان يكون له اجازة

بان قابلهما

بان قابلهما المصنف او نفعه غيره بالاصل او بغيره مقابل على ما تقدم فقل فلان او ذكر فلان
ونحو ذلك من الفاظ الجزم وان لم يتق بصحة النسخة فقل بلغني عن فلان او وجدت في نسخة
من الكتاب الفلاني ونحو ذلك مما لا يقتضي الجزم قال ابن الصلاح فان كان المطالع عالما فطنا
بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الاشقاط والسقط وما احتيل عن جهته من غير ما رجونا
ان يجوز له اطلاق اللفظ للجازم فما حكمه من ذلك قال والى هذا فيما احسب اشروح
كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس والعمل عند الله تعالى

كتاب الحديث وضبطه

- واختلف المتصنفون في كتابة الحديث والاجماع
- على الجواز بعدهم بالجزم لقوله اكتبوا وكتب الشامي

م اختلف الصحابة والتابعون في كتابة الحديث فكرهه ابن عمر وابن مسعود
وزيد بن ثابت وابو موسى وابو سعيد الخدري واخرون من الصحابة والتابعين
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني شيئا الا القرآن ومن كتب عني شيئا غير القرآن
فليحبه **اخرجه** مسلم من حديث ابى سعيد وجوزة او فعله جماعة من الصحابة
منهم عمر وعلي وابنه الحسن وعبد الله بن عمرو بن العاص وانس وجابر وابن عباس وابن عمر
ايضا والحسن وعطاء وسعيد بن خبير وعمرو بن عبد العزيز وحكاة القاضي عياض عن اكثر
الصحابة والتابعين قال ثم اجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف وما يدل على
الجواز قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح اكتبوا لى شاه وروى ابوداود من
حديث عبد الله بن عمر قال كنت اكتب كل شيء اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذاكر الحديث وفيه انه ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له اكتب وفي صحيح
البخاري من حديث ابى هريرة قال ليس بعد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
اكره حديثا عنه مني الا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب ولا اكتب وهذا ان
الحديثان هما المراد بقولي وكتب الشامي اريد عبد الله بن عمرو والسهمي وهذا الاستدلال
من الزوائد على ابن الصلاح مما لم يميزه من كلامه وقد ذكر ابن عبد البر في كتاب
بيان اداب العلماء ان اباهريرة كان يكتب قال والرواية الاولى اصح وقد اختلف في
الجواب عن حديث ابى سعيد والجمع بينهما وبين احاديث الاذن في الكتابه فقل
ان النهي منسوخ بها وكان النهي في اول الامر لحوق اختلاطه بالقران فلما من ذلك
اذن فيه وجمع بعضهم بينهما بان النهي في حق من وثق بحفظه وحفا فكاله على خطه
اذ اكتب ولا اذن في حق من لا يوثق بحفظه كما في شاه المنكر وحمل بعضهم النهي
على كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لانهم كانوا يسمعون تاويل الآيه

فيما كتبه معه فهو عن ذلك خوف لا يشبهه والله اعلم
 ص ويبلغ اعجام ما يتبعي وشكلا يشكلا لا ما يفهم
 وقل كلمة لذى ابتداء والكلام ملتبس الاسماء
 وليك في الاصل وفي العاشق تقطيعه للروف فهو انفع
 ينبغي لطالب العلم ضبط كتابه بالنقط والشكل لموديه كما سمعه فقد
 روي عن الاوزاعي قال العجم نزل الكتاب وقال ابن خلدون هكذا الحديث والصواب
 الاعجام والنقط ان يبين الثامن اليا والثامن الخا قال والشكل يقيدهم الاعراب ثم اختلفوا
 هل ينضم على ضبط المشكل او يضبطه هو وغيره فقال علي بن ابراهيم البغدادي في كتاب
 سمات الخط ورفومه ان اهل العلم يكرهون الاعجام والاعراب الا في الملتبس وقال القاضي عياض
 النقط والشكل متعين فاما شكل وشبهه وقال ابن خلدون قال اصحابنا اما النقط فلا بد منه لانه
 لا تضبط الاسماء المشككة الابه وقالوا انما يشكك بالاشكال والاحاجه الى الشكل مع عدم الاشكال
 قال وقال آخرون الاول ان الشكل المصحح قال القاضي عياض وهذا هو الصواب لاسيما المبتدئ وغير المتبحر
 في العلم فانه لا يميز ما يشكك بالاشكال والاصوات وجه الاعراب للكلمه من خطائه وقول كلمة
 مخفوض بلاضافة اي وقيل ينبغي شكل كلمة وقول لذلك ابتدا ليس يقيد بمعنى انه شكل المبتدئ
 فقط وانما هو كالتعليق لمن يقول شكل الكل لا جعل المبتدئ فهو شكل عليه ويزم ما ظن
 ان الشيء غير مشكل لوضوحه وهو في الحقيقة محل نظر يحتاج الى الضبط ووقع بين
 العلماء خلاف في مسائل مرتبه على اعراب يحدث كحدث ذكاة الحنين ذكاه امه فاستدل
 به الجمهور كالناحية والمالكية وغيرهم على انه لا يجب ذكاة الحنين بناء على ان قوله ذكاه امه
 مرفوع وهو المشهور في الرواية وروح الحنفية في الفتح على التشبيه اي يدكي مثل ذكاه
 امه ونحو ذلك الاحاديث التي يترتب الاحتجاج بها على الاعراب كما انه ينبغي الاعتناء
 بضبط ما يلبس من الاسماء قال ابو اسحق التجيرمي اولى الاسماء بالضبط اسماء الناس
 لانه لا يد خله القياس وابقله ولا بعده شيء يد ر عليه وذكر ابو علي العاصي ان عبد الله
 بن ادريس قال لما حدثني شعبه حدثت ابي الجوزاء السعدي عن الحسن بن علي كنت تحته
 حور عين لثلا اعطتني فقراه ابو الجوزاء بالجيم والراي واما صورة ضبط المشكل
 فقال القاضي عياض جرى دسم المسأخ فاهل الضبط في الروف المشككة والكلمات
 المشبهة اذا ضبطت وصحت في الكتاب ان يرسم ذلك الحرف المشكل مفردا في حاشية الكتاب
 قبالة الروف باهاله او نقطه وعلل ذلك بان الانفراد يرفع اشكال الالباس بضبط ما
 فوقه وتحت من السطور لاسيما مع دقة الكتاب وضيق الاسطر وذكر ابن الصلاح
 نحوه ولم يتعرض لتقطيع حروف الكلمة المشككة التي تكتب في هامش الكتاب وقد ريت

غير واحد من اهل الضبط بنعله وهو حسن وفائده ان يظهر شكل الحرف بكتابه مفردا في بعض
 اللروف كالنون والياء المشابه من تحت محلا ما اذا كتبت الكلمة كلها والحرف المذكور في اولها
 واوسطها واسم اعلم قال ابن دقيق العيد في الاقتراح ومن عاده للمفسر ان يبالغوا في اوضح
 المشكل في حروف الكلمة في الحاشية وضبط طوها حرا حرفا
 ص ويكره الخط الدقيق الا لضيق رفق او رجال فلا
 وسوه التعليل والمستوكا شر القراه اذا ما هذ رما
 يكره الخط الدقيق لانه لا ينتفع به من في نظره ضعف وربما ضعف نظر كاتبه
 بعد ذلك فلا ينتفع به كما قال احمد بن حنبل لابن اخيه حنبل بن اسحق وراه خطا رفق لا انقل
 احوج ما يكون اليه نحوك وهذا اذا كان لغيره فان كان ثم عد ركضيق الورق او الورق الذي
 يكتب فيه او كان رجلا لا يطلب العلم برده حمل كتبه معه فتكون حفيقه الحمل فلا يكره ذلك وسحب
 له محقق الخط وتجوده دون المسوق والتعليل وقد ذكر ان قتيبه ان عن من الخطا قال
 شر الكتابة المشق وسر القراه الهدية واجود الخط ايسره والمسوق شره الكتابة
 قال الجوهري وذكر ان قتيبه ايضا عن ابراهيم بن الجاس قال وزن الخط ورن القراه
 اجود القراه ايسرها واجود الخط ايسره وقول شره هو بالثمن المعجم اي وسرط الخط
 وقول هذرم هو بالذال المعجم والهدية السرعة في القراءة قاله الجوهري
 ص وينقط المهمل الحاشية او كتبت ذاك الحرف تحت مثلا
 او فوقة قلامه اقوال والبعض نقط الثمن صفا قالوا
 وبعضهم يحذف المهمل وبعضهم كالفه تحت يجعل
 هذا بيان لكيفية ضبط الحرف المهمل قال القاضي عياض وكما فامره بنقط ما ينقط
 للبيان كذلك فامره بتبيين المهمل ثم ذكر علامات يضبط بها الحرف المهمل قال ابن الصلاح
 وسئل الناس في ضبطها اختلف فهم من قلب النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يبا
 كلها من المهمات منقط تحت الرا والصاد والظا والعين ونحوها من المهمات واختلفوا في
 كيفية نقط السين المهملة من تحت فقل هو كصورة النقط من فوق وذكر بعضهم ان شكلها
 مختلف فيجعل النقط فوق المعجم كالاثافي وتحت المهملة مبسوطة صفا وهو المراد
 بقول والبعض نقط السين صفا قالوا وقول الحاشية استثناء لبعض الحروف المهملة ما ينقط
 تحته وهو الحاء وله استثناء ابن الصلاح تبع القاضي عياض ولا بد من استثناءها والا
 فلوفعل ذلك لاشبهت بالجيم فلا يدخل هذا الحرف في عموم هذه العلامة المهمل
 والعلامة الثانية للحرف المهمل ان تكتب ذاك الحرف المهمل بعينه مفردا تحت الحرف الذي يسار
 الالهاله فيجعل تحت الحاء المهملة حافزه صغيرة وكذا تحت الدال والصاد والظا والعين قال القاضي

عياض وهو عمل بعض اهل المشرق والاندلس واليهذا اشرف بقول اوكب ذاك الحرف تحت
وهو جبر ليتدا محذوف تقديره او علامته كت ذلك الحرف والعلامة الثالثة ان تجعل
فوق الحرف المهم صورة هلال كقلامه الظفر منجحه على قفاها قال ابن الصلاح ان هذه
العلامات الثلاث متابعه موهونه والعلامة الرابعة ان تجعل فوق المهم خط صغير قال ابن
الصلاح وذلك موجود في كثير من الكتب القديمة والافطن له كثيرون قلت وسمعت بعض
اهل الحديث يفتح الراسن رضوان فقلت له في ذلك فقال ليس لم رضوان بالكسر فقلت انما سمي بالمصدر
وهو بالكسر فقال وجدته بخط فلان بالفتح وسمي من لا يحضر في ذكره الا ان ثم اني وجدت
بعد ذلك في بعض الكتب القديمة هذا الاسم فوقه فتحة فاملت الكتاب فاذا هو بخط
فوق الحرف المهم خط صغير ففرفت انه علامة الاهمال بالفتح وان الذي قاله بالفتح من ههنا
ان كان ذكر القاضي عياض عن بعض اهل المشرق انه يعلم فوق الحرف المهم خط صغير
يشبه الشبهة وذكر الجوهري وابن سيده ان الشبهة الغنزة فاسه لصل والعلامة الخامسة
ان تجعل تحت الحرف المهم مثل الغنزة حكاية ابن الصلاح عن بعض الكتب القديمة وذكر
القاضي عياض ان منهم من يقتصر على مثال الشبهة تحت الحرف المهم **ص**
ص وان اتي برمز او مكيذا مراده واحتران لا يرمز **س**
جرت عادة اهل الحديث اذا سمعوا الكتاب من طرق ان يبينوا الاختلاف الروايات
ان اختلفت على ما سياتي بيانه ويبينوا عند ذكر كل رواية منها اسم راويها اما باسم
كاملا واولى وادفع للالباس واما بقرمز يدل عليه كحرف او حرفين من اسمه كما فعل
اليوناني في نسخته من صحيح البخاري فان بين مراده بتلك للعلامات في اول كتابه واخر
كما فعل اليوناني فلا بأس به والا فهو مكره لما وقع فيه غيره من الخيرة في فهم مراده
ص وتبغى الدارة فضلا وارتضى اغفالها الخطيب حتى يعرض **س**
س ينبغي ان يجعل بين كل حديثين دائرة صورة تفصل بين الحديثين وتبين
وقد روى ابن خلدون رواية ابن ابى الزناد ان كتاب ابيه كان هكذا وحكى ذلك ايضا
عن محمد والحري وابن جرير واستحب الخطيب ان تكون الدارات غفلا فاذا عارضت
حديث يفرغ من ههنا يفرغ من ههنا ينقط في الدارة التي تقطه او يحط في وسطها
خطا قال وقد كان بعض اهل العلم لا يعتد من سماعه الا بما كان كذلك او في معناه
ص وكرهوا فصل مضارف اسم الله منه بسطر ان يناف ما تلاه **س**
ويكره ان يفصل في الخط بين ما اضيف الى اسم الله تعالى وبين اسم الله في مثل
عبدالله بن فلان او عبد الرحمن بن فلان وغير ذلك من الاسماء فيكتب عبد في آخر سطر
ويكتب في السطر الاخر اسم الله وبقية النسب هكذا ذكر ابن الصلاح انه مكره وفي كتاب

الخطيب منعه فانه روى في الجامع عن ابي عبد الله بن مطه انه قال هذا كله غلط قبيح
فيجب على الكاتب ان يتوقاه ويتامله ويحفظ منه قال الخطيب وهذا الذي ذكره
ابو عبد الله صحيح فيجب اجتنابه فعلى هذا تحمل الكراهة في النظم وفي كلام ابن
الصلاح على الحوم وجعله صاحب الاقتراح ايضا من ادب الامن باب الوجوب
قال الخطيب وما كرهه ايضا ان يكتب قال رسول في آخر السطر ويكتب في اول السطر
الذي يليه الله **ص** الى الله عليه وسلم فينبغي التحفظ من ذلك قلت والاختصاص المنع
او الكراهة باسما الله تعالى بل الحكم كذلك في اسما النبي **ص** الى الله عليه وسلم والصحابة
ايضا **ص** له لو قل سائب النبي **ص** الى الله عليه وسلم كافر او قاتل ابن صفية في النار
يزيد الزبير بن العوام ونحو ذلك فلا يجوز ان يكتب سائب او قاتل في سطر وما بعد
ذلك في سطر اخر وينبغي ان يجنب ايضا ما استبشع ولو وقع ذلك في غير المضاف والمضاف اليه
كقوله في حديث سائب الجرس الذي اقر به النبي **ص** الى الله عليه وسلم وهو مثل فقال عمر اجراه
الله ما اكثر ما يؤثر به فلا ينبغي ان يكتب مثال في آخر سطر وعمر وما بعده في اول السطر الذي
يليه اما اذا لم يكن في شيء من ذلك بعد اسم الله تعالى واسم نبيه او اسم الصحابي بما نفاه فان يكون
الاسم آخر الكتاب او اخر الحديث ونحو ذلك او يكون بعده شيء ملائم غير منافي له فلا بأس بالفضل
نحو قوله في آخر البخاري سبحان الله العظيم فانه اذا فصل بين المضاف والمضاف اليه كان اول
السطر الله العظيم ولا منافاه في ذلك ومع هذا يجمعها في سطر واحد اوله **ص**
ص واكتب شأه الله والتسليما **ص** مع الصلاة للنبي تعظما
ص وان يكن اسقط في الاصل فقد **ص** خولت في سقط الصلاة **ص**
ص وعلة قبحه بالرواية **ص** مع نظيره بحار وواجبايه
ص والعنبري وابن الدسبيضا **ص** لها العجال وعاد اعوضا
ص واجتنب الرمزا لها والحدفا **ص** منها صلاة او سلاما كقبي

هو

الخطيب

في ذلك بالرواية وعز عليه اتصالها في جميع من فوقه من الرواة قال الخطيب ويلغى انه كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا لا خطأ وقد مال ابن دقيق العيد الى ما نقله احمد فقال في الاقتراح والى نخل اليه ان تتبع الاصول والروايات وقال اذا ذكر الصلاة لفظا من غير ان تكون في الاصل فينبغي ان تصحها قرينة تدل على ذلك من كونه يرفع راسه عن النظر في الكتاب وينوي بقلبه انه هو المصلي لاحكامها عن غيره وقال عبد الله بن سنان سمعت عباسا العنبري وعلي بن المديني يقولان ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه وربما عجلنا فنسب الكتاب في كل حديث حتى نرجع اليه قال النووي وكذا الترمذي والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الاخبار ويكره ان يرمز للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخط ما يقتصر من ذلك على حرفين ويحذف ما كان تكتب صلى الله عليه وسلم في الصلاة والتسليم ويكره حذف واحد من الصلاة او التسليم والاقتصار على احدهما كما يفعل الخطيب فان في خطه الاقتصار على الصلاة فقط شاهدته بخطه كذلك في كتاب الموضح وليس يرضى فقد قال حمزة الكنتاني كنت اكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه ولا اكتب ولا اذكر فرايت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال اني ما اكل لا تتر الصلاة على قال بالكتب بعد ذلك صلى الله عليه لا اكتب ولا

م المقابلة

- ثم عليه العوض بالاصل ولو
- اجازة او اصل اصل الشيخ او
- فرع مقابل وخير الوضع مع
- استاذه بنفسه اذ يشيخ
- وقيل بل مع نفسه واسترطا
- بعضهم هذا وفيه غلط
- وليسظر السامع حين يطلب
- في نسخة وقال يحيى بن

س على الطالب مقابلة كتابه بكتاب شيخه الذي يرويه عنه سماعا او اجازة او باصل اصل شيخه المقابل به اصل شيخه او بفرع مقابل باصل السماع المقابلة المشروطة وقال القاضي عياض مقابلة النسخة باصل السماع بتعيينه لا بد منها وقد قال عروه لابنه هشام عرضت كتابك قال لا قال لم تكتب وقال الاوزاعي ويحيى بن ابي كبر مثل الذي يكتب ولا يعارض ومثل الذي يدخل احلا ولا يشيخ وعن الاخفش قال اذا نسخ الكتاب ولم يعارض لم يشيخ ولم يعارض خرج اجماعا ثم افضل المعارض ان يعارض كتابه بنفسه مع شيخه بكتابه في حال تحديته به وقال ابو الفصائل الجارودي اصدق المعارض مع نفسه والقول الاول وقال بعضهم لا تصح مقابله مع احد غير نفسه ولا يقلد غيره حكاه القاضي عياض عن بعض اهل التحقيق قال ابن الصلاح وهذا مذاهب متروك ويصح للطلب ان ينظر في نسخة حالة السماع ومن ليس معه نسخة

نظر

نظر في نسخة من معه نسخة وسئل يحيى بن معين عن من لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ هل يجوز ان يحدث بذلك عنه فقال ما عندي فلا يجوز ولكن عامة الشيوخ هكذا سمعهم قال ابن الصلاح وهذا من مذاهب اهل التشديد في الرواية والصحيح ان ذلك لا يشترط وان يصح السماع وان لم ينظر اصلا في الكتاب حالة القراءة وانه لا يشترط ان يقابل بنفسه بل يكفيه مقابلة نسخة باصل الراوي وان لم ذلك حالة القراءة وان كانت المقابلة على يدي غيره اذا كان ثقة مؤثقا بصيبه

- وجوز الاستاذ ان يروي عن غيره مقابل والمخطيب بان
- يتر والنسخ من اصل وليزد
- صحة ناسخ فالشيخ قد
- شرطه ثم اعترض ما ذكرنا في اصل الاصل لا تكن مهورا

س اخلفوا في جواز روايته الراوي من كتابه الذي لم يعارض فقال القاضي عياض لا يحل للمسلم التقى الرواية ما لم يقابل باصل شيخه او نسخة تحقق وثوقا بمقابلتها بلاصل ويكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون على ما ينظر فيه فاذا جاء حرف مشكل نظر معصني يتحقق ذلك ذهب الاستاذ ابو اسحاق الاسفراسي الى الجواز وسئل ابو بكر الاسفراجيل هل للرجل ان يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض باصله قال نعم ولكن لا بد ان يبين انه لم يعارض واليه ذهب ابو بكر البرقان وعجازه الخطيب بشرط ان يكون نسخة نقلت من الاصل وان يبين عند الرواية انه لم يعارض قال ابن الصلاح ولا بد من شرط ثالث وهو ان يكون ناسخ النسخة من الاصل غير سقيم نقل بل صحيح النقل قليل السقط ثم انه ينبغي ان يراعي في كتاب شيخه بالنسبة الي من فوقه مثل ما ذكرنا يراعيه من كتابه ولا يكون تخم اذا راسم شيخ كتاب قراءه عليه من اي نسخة اتقنت والنهوض الوقوع في الشئ بقله مبالاة قاله الجواهري

م مخرج الساقط

- ويكتب الساقط وهو اللحن حاشية الى اليمين يلحق
- بالمرئيين اخر سطر وليكن
- لفوق السطور اعلى فحسن
- وخرج السقط من حيث سقط
- منعطفا له وقيل اصل بخط
- وبعد الكتب او درجعا
- او كورا كلمة لم تسقط معا
- وفيه لبس ولا يغير الاصل
- خرج بوسط كلمة المحل
- ولعياض لا يخرج صبا
- او صحن نحو في لسرواني

س اهل الحديث والكتابة يسمون ما سقط من اصل الكتاب فالحن بالهاشية او بين السطور الحق فيخرج اللام والحاء المهمل معا وما اشتقاقه فيحتمل انه من اللحن والحق والحق بالتحريك شي يلحق بالاول قال والحق ايضا من التمر الذي باقى بعد المول وقال صاحب

المحرك الحق كل شيء الحق به من الحيوان والنبات وحمل الخيل وانشيد
 ويحق بلحق من اعربها ، وعتملة من الزيادة وبدل عليه كلام صاحب الحكم فانه قال
 والحق النبي الزائد قال ابن عيينه كانه لسطر الحق وقد وقع في شعر شيب الاحمد بن
 حنبل باسكان الحاء اشده الشريف ابو علي محمد بن احمد بن ابي موسى الهاشمي الاحمد بن حنبل
 من طلب العلم والحديث فلا ، تصح من خمسة تقاسيها ،
 وراهم للعلوم يجمعها ، وعند نشر الحديث الحديث فيها ،
 يضجوه الضرب في ذواته ، وكثرة الحق في حواشيها ،
 فصل ثوابه وبيئته ، من اشر الجبر ليس ينقيها ،
 وكانه خفف حركة الحاء ضرورة الشعر واما كيفية كتابة ما سقط من الكتاب فلا ينبغي
 ان يكتب بين السطور لانه يضيعها ويغلس بالقرحوضا ان كانت السطور ضيقه
 متلاصقة والاولى ان يكتب في الحاشية ثم الساقط لا تخلوا اما ان يكون سقط من
 وسط السطر او من آخره فان كان من وسط السطر فخرج به الى جهة اليمين وسأني
 صفة التخرج له لاحتمال ان يطرا في بقية السطر سقط اخر فيخرج له الى جهة اليسار
 فلو خرج للاول الى اليسار ثم ظهر في السطر سقط اخر فان خرج له الى اليسار ايضا اشبه
 موضع هذا السقط بموضع هذا السقط وان خرج للثاني الى اليمين تقابل طرفا التخرجين
 ويريها التقابل في السقطتين فيظن ان ذلك ضرب على ما بينهما على ما سأتني في صفة
 الضرب وان كان الذي سقط محله بعد تمام السطر فقال القاضي عياض لوجه الا ان خرج
 الى جهة الشمال فخرج من الحق وسرعة لحاق الناظر به وانه امن نقص يحدث
 بعده فلا وجه التخرج الى اليمين وتبعه ابن الصلاح على ذلك نعم ان ضاق ما بعد اخر
 السطر لعرب الكتابه من طرف الورق لضيقة او لضيقة بالجليد بان يكون السقط
 في الصفحة الاولى فلا بأس حينئذ بالتخرج الى جهة اليمين وقد رايت في خط غير واحد
 من اهل العلم ثم الاولى ان يكتب الساقط صاعداً فوق الاعلا الورقة من اى جهة كان
 تخرج الساقط اليمين والشمال لاحتمال حدوث سقط اخر فيكتب الى اسفل فلو كتب الاول
 الى اسفل لم يجد للسقط الثاني موضعاً يعاقبه بالحاشية خاليا وهذا معنى قول
 وليكن لغو والاولى ان يبتدئ السطور من اعلا الى اسفل فان كان التخرج في جهة اليمين
 انقضت الكتابة الى جهة باطن الورقة وان كان في جهة الشمال انتهت الكتابة الى طرف
 الورقة وذلك لان الساقط من انزلا على السطر والسطرين واكثر فلو كتب الساقط
 من اسفل لربما فرغ السطر ولم يتم الساقط فلا محله موضعاً يكلمه الا بانقل الى
 موضع اخر تخرج او اتصال وهذا فيما اذا كتب الساقط لغو فان كانت الكتابة الى

اسفل

اسفل بان يكون ذلك في السقط الثاني او خلفه او اخرج الى اسفل فينعلس الحال ويكون
 انهما الكتابة من جانب اليمين الى طرف الورقة وفي الجانب اليسار الى باطن الورقة
 وهذا المعنى قول السطور اعلى والسطر اسفورا على وقول فحسن هو فعل ما
 يضم السين اى فحسن هذا الفعل من فعله واما طريقه التخرج للساقط
 فقال القاضي عياض احسن وجوهها ما استمر عليه العمل عندنا من كتابه خط
 موضع النقص صاعداً الى تحت السطر الذى فوقه ثم منعطف الى جهة التخرج
 في الحاشية اعطافا شير اليه وقال ابن الصلاح ان المختار هذه الكيفية وقال ابن
 خلدون اجوده ان تخرج من موضعه حتى يلحق به طرف الورق المتبداً من الكلمة الساقطة
 في الحاشية انقطا فابتدأ به وهذا معنى قول من وصل بخط قال القاضي عياض وهذا فيه
 بيان لكنه تنحيم للكتاب وتشديد له لاسيما ان كثرت الحاقات والنقص وقال ابن الصلاح
 ايضا هذا غير مرضى قلت فان لم يكن الحق قبالة موضع السقوط بان لا يكون ما يقابل خاليا
 وكنت الحق في موضع اخر فيتعين حينئذ حر الخط الاول الحق او يكتب قبالة موضع السقوط
 ثلثه كذا وكذا في الموضع الفلاني ونحو ذلك واللبس وقد رايت في خط غير واحد ممن
 يعتمد اتصال الخط اذا بعد الحق عن مقابل موضع النقص وهو جيد حسن ثم اذا انتهت
 كتابة الساقط كتب بعده صح قال القاضي عياض وبعضهم يكتب آخره بعد التصحيح
 رجع وقال ابن خلدون ان الاجود ان يكتب في الطرف الثاني حرف واحد مما اتصل به الدفتر
 ليدل ان الكلام قد انتظم وهذا معنى قول او كبر الكلمة لم سقط اى التي لم سقط
 في الاصل بل سقط ما قبلها اشبه وهذا ما حكاه القاضي عياض عن اختيار بعض اهل
 الصنعة من اهل المغرب ايضا قال وليس عندي باختيار حسن فربما كلمة قد تخرج في الكلام
 مكررة مرتين وتلا المعنى صحيح فاذا كثر الحرف لم يمان ان يوافق ما يتكرر حقيقة
 ويشكل امره فيوجب او نياها وزيادة اشكال قال ابن الصلاح وليس ذلك مرضى قال
 القاضي عياض وبعضهم يكتب اشبه الحق قال والصواب التصحيح وهذا كله في التخرج
 الساقط اما ما كتب في حاشية الكتاب من غير الاصل من شرح او تبينه على غلط
 واختلاف رواية او نسخة او نحو ذلك فالاولى ان يخرج له على نفس الكلمة التي من اجلها
 كتبت الحاشية لان المكتوبين وقال القاضي عياض لاحت ان تخرج اليه فان ذلك يدخل
 البس ويجب من الاصل قال ولا يخرج المماهون من نفس الاصل لكن ربما جعل على طرف
 القصة او التصحيح ليدل عليه وسياتي بيان التضييب والتصحيح بعده وقال ابن الصلاح
 تخرج اولى واذن اى من وسط الكلمة بما تقدم وهو التضييب

التصحيح والتضييب

وكتبوا صح على العرض **للشكران نقلا ومعنى ارتضى**
 ومرصوا فضيبوا صاد اتمد **فوق الذي صح وروا وقد**
 وضيبوا في القطع والارسال **وبعضهم في الاعراض للوزن**
 يكتب صاد عند عطف الاسماء **توهم تضيبا كذلك اذا ما**
 يختص التصحيح بعض يوهي **وانما يميزه من تفهم**
 التصحيح هو كتابه صح على الحرف الذي ساد الى صحته والتمريض والتضيب ه
 كتابه صورته هكذا فوق الحرف الذي يشار الى تمريضه ووجدت عن ابو القاسم
 الافيلي واسمه ابراهيم بن محمد بن زكريا قال كان شيوخنا من اهل الادب وفي الا
 للقاضي عياض شيوخنا من اهل المغرب يتعلمون ان الحرف اذا كتب عليه صح ان ذلك
 علامة لصحة الحرف فوضع حرف كامل على حرف صحيح واذا كان عليه صاد ممدود
 دون حيا كان علامة ان الحرف سقيم اذا وضع عليه حرف غير تام ليدل نقص
 الحرف على اختلال الحرف قال ويسمى ذلك الحرف ايضا ضيه اي ان الحرف مقفل به
 لا يفتح لقراءه كما ان الضبة مقفل بها قال ابن الصلاح **لانها اشبهت الضبة التي**
يجعل على كسر او خلل فاستعير لها اسمها قلت هذا ابيد لان ضبه الف
 جعلت الجهر وهذه ليست جابرة وانما هي علامة لكون الرواية هكذا ولم يتج
 وجهها من علامة لصحة ورودها لثلايظن الراوي انها من غلط فيصلم
 وقد يأتي بعد ذلك من يظهر له وجه ذلك وقد غتر بعض المتجاسرين ما
 ابقاوه وقد نبه على ما ذكره القاضي عياض وبتعه عليه ابن الصلاح ايضا
 والايصح لعل ما هو عرضه للشك والخلاف وقد صح رواية ومعنى لعل ان
 عنه وانه قد ضبط وصح على الوجه **وانما صح** من طريق الرواية
 فاسد من جهة المعنى واللفظ والخط بان يكون **فان جاز في العربية** او ساد او
 او ناقصا او ما اشبه ذلك فجزمت عادة اهل النقيس كما قال القاضي عياض ان يمد
 على اوله مثل الصاد واليلزق بالكلية المعلم عليها لثلا يظن ضربا قال ويسمونه
 ويسمونه تمريضا قال ابن الصلاح ومن مواضع التضيب ان تقع في الاستاذ
 او انقطاع فمن عادتهم تضيب موضع الارسال والانقطاع قال ووجدت في بعض الاصول
 في الاسناد الذي يجمع فيه جماعة معطوفة اسماؤهم بعضها على بعض علامة تشبه الضبة
 اسماؤهم فنوهم من الاخرة له انها ضبة وليست بضبه وكانها علامة وصل فيما بينهما اثبت
 للعطف خوفا من ان تجمل عن مكان الواو والعلم عند الله تعالى قال ثم ان بعضهم
 علامة التصحيح فجاءت صورتها تشبه صورتها التضيب والفظنه من خير ما

الاشارة

الكشط والمحور والضرب

وما يزيد في الكتاب **يعد كشطا ونحوه او يضرب اجود**
 وصلة بلحروف خطأ او لا **مع عطفه او كتب الاثر الى**
 او نصف داره والاصفرا **في كل جانب وعلم نظرا**
 سطر اذا ما كثرت سطوره **او لا وان حرف اي تكريره**
 فابن مالول سطر ثم ما **اخر سطر ثم ما تقة ما**
 او استجد قولان الما نصف **او يوصف او نحوها فالص**
لما تقدم الناقط نائب تعقيب بابطال الزائد فاذا وقع في الكتاب شيء زائد ليس منه
 فانه ينزع منه اما بالكشط وهو الحذف واما بالمحو فان تكون الكتابة في لوح او ورق او ورق صقيل
 جدا في حال طراوه المكتوب وقد روي عن حمون انه كان ربما كتب الشيء ثم لعفته
 واما بالضرب عليه قال ابن الصلاح والضرب خبز من الحذف والمحور وروينا عن ابي
 محمد بن خلاد الرازي مزي قال قال اصحابنا للحك ثمة قال واجود الضرب ان لا يطرس
 الحرف المضروب عليه بل يخط من فوقه خطا جيدا يبتدئ يده على ابطاله ويقر من تحته
 ما خط عليه وقد ابينت عن ابي عن القاضي عياض قال سمعت ابا جعفر بن العاصي
 الاسدي عك عن بعض شيوخه انه كان يقول كان الشيوخ يكرهون حضور التمكن
 مجلس السماع حتى لا يبسر شي لان ما يبسر منه ربما يصح في رواية اخرى وقد يسمع الكتاب
 مرة اخرى على شيخ اخر يكون ما يبسر من رواية هذا اصح مما في رواية الآخر فيحتاج
 الى الحاقه بعد ان يبسر وهو اذا خط عليه وهو فقه من رواية الاول وصح عند الآخر الكشي
 بعلامة الاخر عليه بصحته انتهى **وقد اختلف في كيفية الضرب** على خمسة اقوال
 الاول ما تقدم نقله عن الرازي مزي وحكاه القاضي عياض عن الاكثرون قال لكن يكون
 الخط مختلطا بالكلمات المضروب عليها وهو الذي يسمى الضرب والنشوق والقول الثاني
 ان لا يخط الضرب باوائل الكلمات بل يكون فوقها منفصلا عنها لكنه يعطف طر **والخط**
 على اول الميطل واخره حكاه القاضي عياض عن بعضهم واليه الاشارة بقولي **اولا مع عطفه**
 اي او لا يخط بلحروف بل يعطفه عليها من الطرفين **والقول الثالث** ان يكتب في اوائل الزائد
 لا وفي آخره الى قال القلمي عياض ومثل هذا يصح فيما صح في بعض الروايات وسقط
 من بعض من حديث او كلام قال وقد كتبت في مثل هذا اعلامة من ثبتت له فقط
 او بايئات لا والى فقط والى هذه القول الاشارة بقولي **او كتب الاثر الى** وهو مصدر
 واخره منصوب على نزع الخافض اي يبعد الزائد بالكشط او المحو والضرب
 او يكتب كذا مثل الابطال في هذا القول هكذا **والقول الرابع** ان يحرق في اول الكلام

شبه الضرب وهذا

الزائد بنصف دارة وعلى آخره بنصف دارة واليه الإشارة بقول **ان نصف دارة** اي
اوله واخره والغامضة منصوبة عطفا على محل المضاف اليه **قال** ذلك على هذا القول
والقول الخامس ان يكتب في اول الزيادة دائرة صغيرة وكذلك في آخرها دائرة
صغيرة حكاه القاضي عياض عن بعض الاسياخ المحسنين كتبهم قال ويسميا صفرا
كما يسميا اهل احباب ومعناها خلو موضعها من عدد كذا كذا هنا شعر خلو ما بينهما
عن صحة واليه الإشارة بقول **والاصفر** **قال** ذلك **وقول** **وعلم** **سطر** **سطرا**
والآخر هو مبني على الاقوال الاخره انه يعلم اول الزائد واخره من غير ضرب اي فاذا
كثرت سطور الزائد فاجعل علامة الابطال في اول كل سطر واخره للبيان ان شئت
او لا يكرر العلامة بل كتف بهما اول الزائد واخره وان كثرت السطور حكاه القاضي
عياض عن بعضهم انه ربما اكتفى بالتحديق على اول الكلام واخره وربما كتب عليه
لا في اوله والى في آخره واليه الإشارة بقول **اولا** وهذا كله فيما اذا كان الزائد غير مكرر
فان كان حرفا تكررت كتابته فالذي رآه القاضي عياض انه ان كان تكراره في اول سطر
ان يضرب على الثاني لئلا يطس اول السطر وان كانت احدي الكلمتين في آخر سطر والاخر
في اول الذي يليه فيضرب على الاولى وان كانت الكلمتان معا في آخر السطر فيضرب
على الاولى صونا لاول السطر واخرها ومراعاة اول السطر اولي وان كان التكرار لها
في وسط السطر ففيه قولان حكاهما ابن خلدون وغيره في اصل المسئلة من غير مراعاة
لاوائل السطور واخرها احدهما ان اولها بالابطال الثاني لان الاول كتب على صواب
فالخطا اولي بالابطال فالقول الثاني اولها بالابطال اجودها صورته وادلها على قرات
وهذا معنى **قول** **او** **اشحد** اي اشهد للايقان اجودها وقد اطلق ابن خلدون الخلال
من غير مراعاة لاوائل السطور واخرها ومن غير مراعاة للفصل بين المضاف والمضاف اليه
وتحذو كذا في القاضي عياض وهذا عند اذ اتساوت الكلمات في المتارل فاما ان كان مثل
المضاف والمضاف اليه فتكرر احدهما فينبغي ان لا يفصل في الخط ويضرب بعد على المتكرر
من ذلك كان اول او اخر وكذلك الصفة مع الموصوف وسببه هذا مراعاة هذا مضطر اليه
للفهم مراعاة المعاني اولي من مراعاة تحسين الصورة في الخط واستحسن ابن الصلاح
من القاضي عياض هذا التفصيل كله

العمل في اختلاف الروايات
م **وتبين** **اولا** **على** **رواية** **كتابته** **ويحسن** **العناية**
بغيرها **بكتيب** **راويتها** **او** **رمزا** **او** **يكتيبها** **معتنيا**
بجمرة **وحيث** **زاد** **الاضل** **حوقه** **بجمرة** **ويجملو**

سر اذا كان

ش اذا كان الكتاب مرويا بروايتين او اكثر وقع الاختلاف في بعضها فينبغي لمن اراد ان يجمع
بين روايتين فاكثر في نسخة واحدة ان يكتفي بالكتاب او لا على رواية واحدة ثم ما كان من روايته
لتعريف المعنى في الحاشية او غيرهما مع كتابة اسم روايتها معها والاشارة اليه بالرمز ان كانت زيادة
وان كان الاختلاف بالنقص اعلم على الزائد انه ليس في رواية فلان باسمه او الرمز اليه
وان شاء كتب زيادة الرواية الاخرى محررة وما نقص منها حرق عليه بالحجره فقد حكاه
القاضي عياض عن كثير من الاسياخ واهل الضبط كابي در العروى واهل الحنن القاسي
وغيرها **وقول** **ويجملو** اي ويوضح مراده بالرمز او بالحجرة في اول الكتاب او اخره على ما سبق
واليعتمد على حفظه في ذلك وذكره في مباحث الصواب كما قال القاضي عياض ان لا يتساهل
في ذلك ولا يهمله وقد يقع كتابه الى غيره فيقع في حيزه من رموزه كما قال ابن الصلاح

الإشارة بالرمز

م **واختصر** **بما** **في** **كتبهم** **حدثنا** **على** **ثنا** **او** **قيل** **دثنا**
واختصر **بما** **اخرنا** **على** **انا** **او** **دنا** **واليه** **يقى** **ابنا**

ش حوت عادة اهل الحديث باختصار بعض الفاظ الاداء في الخط دون الشطون فمن ذلك
حدثنا والمهور عند حذف سطرها الاول وتقتصر من منه على صورة ثنا وربما اقتصر
على الضمير فقط فقالوا نورا وربما اقتصر على حذف الحافظ فكتبوا دثنا وقال ابن الصلاح انه رآه
في خط الحاكم وابو عبد الرحمن الشلمي واليهيقي ومن ذلك اخرجنا والمهور في اقتصارها حذف
اصول الكلمة والاقصار على الالف والضمير وربما لم يحذف بعضهم الراقول وبعضهم يحذف
لها والراء وكتب ابنا وقد فعله اليهقي في طائفة من الحديث قال ابن الصلاح وليس يحسن
ص **قلت** **ورمز** **قال** **اشنادا** **اي** **يرد** **فاقا** **وقال** **الشيخ** **حذفها** **عنه**
حظا **ولا** **يبد** **من** **الخط** **كذا** **قيل** **له** **وينبغي** **الخط** **بدا**

ش وما جرت به عادة اهل الحديث حذف قال في ثنا الاشناد في الخط والاشارة
اليها بالرمز فرأيت في بعض الكتب المعتمدة الاشارة اليها بقاف في بعضهم يجمعها مع اداة
التحديث فيكتب ثنا يزيد قال حدثنا وقد تروهم بعض من رأى هذا هكذا انها الواو التي
تأتي بعد حاء التحويل وليس كذلك وبعضهم يفردها فيكتب ثنا وهذا اصطلاح
متروك وقال ابن الصلاح جرت العادة بحذفها خطا قال ولا بد من ذكره حال القراءة لفظا
قال واذا تكررت كلمة قال كما في قوله في كتاب البخاري حدثنا صالح بن حيان قال قال عامر
الشعبي حدثنا فواحداهما في الخط وعلى القاري ان يلفظ بهما جميعا وقد سئل ابن الصلاح في فتاويه
عن قول القاري قال فقال هذا خطأ من فاعله قال والظاهر انه لا يبطل السماع به لان حذف
القول جائز اختصارا وقد جاء به القرآن العظيم وكذا قال النووي في التفسير والتيسير

تركها خطأ والظاهر صحة السماع وقول كذا قبله اي كذا لفظ قيل له فيما اذا كان في انشاء
 الاشارة قري على فلان اخبرك فلان قال ابن الصلاح فينبغي للقارى ان يقول فيه قيل له
 اخبرك فلان قال ووقع في بعض ذلك قري على فلان حدثنا فلان فهذا ما ذكره في قال الشهر
 وقد كان بعض من لقيته من ائمة العربية يتكاسر اسنواط المحدثين للتلفظ فقال في
 اننا لسنه وهو العلامة سهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن المرسل
 وما ادري ما وجه اتكابه لذلك لان الاصل المفضل بين كلامي المتكلمين للتمييز
 بينهما وحيث لم يفضّل فهو مضمّر والاضمار خلاف الاصل

- وكنتوا عند انتقال من سند
- لغوه ح وانطقن بها وقد
- رأى الرهاوي بان لا تغرأ
- وانها من حائل وقد رأى
- بعض ائمة الغريب بان يقول
- مكانها الحديث قط وقيلاً
- بل جاتحويل وقال قد كتب
- مكانها صحح فجا منها النخب

جرت عادة اهل الحديث وكتبته انه اذا كان الحديث اسنادان فاكثروا
 وصحوا بين الاسانيد في اثنين واحد انهم اذا انفلقوا من سند الى اسناد آخر كتبوا
 بينهما جارة مفردة مهيمة صورته ح والذي عليه عمل اهل الحديث انه ينطق القارى
 بها كذا مفردة وواحدة ابن الصلاح وذهب الحافظ ابو محمد عبد القادر بن عبد الله
 الرهاوي الى ان القارى لا ينفلق بينهما وانها جارة من حائل اي تحول بين اسنادين وانكر
 كونها من قولهم الحديث وغير ذلك لما سأل ابن الصلاح عن ذلك قال ابن الصلاح وذاكرت
 فيها بعض اهل العلم من اهل الغريب وحكى له عن بعض من لقيت من اهل الحديث انها حائمه
 اساره الى قولنا الحديث فقال لى اهل الغريب وما عرفت بينهم اخلافا يجعلونها حائمه ويقول
 احدهم اذا وصل اليها الحديث قال ابن الصلاح وحكى بعض من جمعتنى واياه الرحلة بحر اسان
 عين وصفه بالفضل من الاصمهانين انها من التحويل اي من اسناد الى اسناد آخر وقال ابن
 الصلاح وجدت خط الاستاذ الحافظ ابى عثمان الصابوني والحافظ ابى مسلم عمرو بن على الليثي
 البخارى والفقير الحديث ابى سعيد الخليلي في مكانها بد لا عنها صح مرجح قال وهذا يشعر
 بكونها مراد الى صح وحسن اثبات صح هنا لثلاثتهم ان حديث هذا الاسناد سقط
 وللايركب الاسناد الثاني على الاول فيجوز اسناداً واحداً

كتاب التسميع

- ويكتب اسم الشيخ بعد التسميه
- والتابعين قبلها مغلله
- مؤرخاً وجنيتها بالظرفه
- او آخر الجزء والاظهره
- بخط مؤتوق بخط عرفا
- ولو بخطه لنفسه كفى

انحصر لكل

ان حصر الخطوط الاشمى من نقة صحح شيخ امر لا
 قال الخطيب في كتابه الجامع يكتب الطالب بعد التسمية اسم الشيخ الذي سمع الكتاب
 منه وكتبته ونسبته قال وصورة ما ينبغي ان يكتبه حدثنا ابو فلان بن فلان الفلاني
 قال حدثنا فلان ويسوق ما سمعه من الشيخ على لفظه قال واذا كتب الطالب الكتاب المسموع
 فينبغي ان يكتب فوق سطر التسمية اسما من سمع معه ونازع وقت السماع قال وان اجبت كتب
 ذلك في حاشية اول ورقة من الكتاب فكلها قد فعله شيوخنا قال وان كان سماعه للكتاب
 في مجلس عدة كتب عند اشها السماع في كل مجلس علامة البلاغ ويكتب في بلبه التسميع والنازع
 كما حكيت في اول الكتاب فعلى شاهديت اصول جماعة من شيوخنا مرسومة قال ابن
 الصلاح ولا بأس بكتبة اي التسميع آخر الكتاب وفي ظهريه وحيث لا يخفى موضعه
 وقول مكمله اي وكتب اسما السامعين قبل التسميه مكمله الانساب والعدد فكتب
 اسماهم واسما ابائهم واجدادهم واسماهم التي يعرفون بها ولا يسقط منهم احداً
 قال ابن الصلاح وعليه الحد من اسقاط اسم احد منهم لعرض فاسد قال وينبغي
 ان يكون التسميع بخط مؤتوق به غير مجهول الخط قال ولا بأس على صاحب الكتاب
 اذا كان مؤتوقا به ان يقتصر على اثبات سماعه بخط نفسه فطال ما فصل النقاء
 ذلك قال فان كان مثبت السماع على حاضر في جميعه لكن اثبتته معتمداً على اخبار
 من ثبو بخبره من حاضر به فلا بأس بذلك ان شاء الله تعالى وقول صحح شيخ

- وان تكن بخط مالك سطر
- فقدمه اي حفص واسمعيلى
- كذا الزبيرى فزنها اديسليوا
- اذ حظه على الرضاية دل
- كما على الشاهد ما تحمىل
- وليحذر المعاد تطويلاً وان
- يثبت قبل عرضه ما لم يبين

ش اي ومن كان اسمه في طبقة السماع فاراد ان يتعير الكتاب من مالكه ليستنسخه
 او ينقل سماعه منه فليعده اياه استجاباً فان كان التسميع بخط مالك الكتاب فقد جماعه
 من ائمه وجوب العارية فروى ابن خلاد ان رجلاً ادعى على رجل بالكوفة سماعاً
 سعه اياه فتحاكم الى قاضيهما حفص بن غياث وهو من الطبقة الاولى من اصحاب ابى
 حنيفة فقال لصاحب الكتاب اخرج الينا كتابك فان من سماع هذا الرجل بخط يدك الزمانك
 وما كان خطه اعفيناك منه قال ابن خلاد فالت ابا عبد الله الزبيرى وهو من ائمه اصحاب
 الشافعي عن هذا فقال لا تجزى في هذا الباطح احسن من هذا لان صاحب الكتاب ذال على
 رضاه باسما صاحبه معه قال ابن خلاد وقال غيره ليس يضى ودوى الخطيب انه

هذا

قال

حكوم في ذلك الى اسمعيل بن اسحق القاضي وهو امام اصحاب مالك فاطرق ملياً ثم
قال للمدعي عليه ان كان سماعه في كتابك بخط يدك فيلزمك ان تغيره وان كان بخط غيره
فانت اعلم قال ابن الصلاح ويرجع حاصل قولهم الى ان سماع غيره اذا ثبت في
كتابه برضاه فيلزمه اعارته اياه قال وقد كان لابن ابي عمير وجهته ثم وجهته بان
ذلك بمنزلة شهادة له عند فيلزمه ادائها بما حوته وان كان فيه بدل مال
كما يلزم فتحمل الشهادة ادائها وان كان فيه بدل نفسه بالسعي الى المجلس الحكم لادائها
اشهر ثم اذا عارضة فليحذر المعاركة من التطويل بالعارضة والابطال به عليه الا
بقول الحاجة فقد روينا عن الزهري انه قال اياك وغلول الكتب قيل وما غلول الكتب
قال حبسها عن اصحابها وروينا عن الفضيل بن عياض قال ليس من فعال العلماء ان تأخذ
سماع رجل وكتابه فيحبسه عنه اشهر ثم اذا نسخ الكتاب فلا يثبت سماعه عليه
ولا ينقل الا بعد العرض والمقابلة وكذلك لا ينبغي اثبات سماع على كتاب الا بعد
المقابلة الا ان يثبت في النقل والاثبات ان النسخة غير مقابلة

صفة رواية الحديث وآداب

- من حفظه بجزءه الأكثر
- من حفظه بجزءه الأقل
- وعز ابن حنيفة المنع كذا
- عن مالك والصيداني واذا
- رأى سماعه ولم يذكره فحسن
- نعمان المسنع وقال ابن الحسن
- مع ابو يوسف ثم الشافعي
- والأكثرين بالجواز الواسع

من اختلفوا في الاحتجاج بمن لا يحفظ حديثه وانما يحدث من كتابه معتدماً عليه
فذهب الجمهور الى جواز الرواية لذلك وثبت الحجج به اذا كان قد ضبط
سماعه وقابل كتابه على الوجه الذي سبق ذكره في المقابلة وروى عن ابن حنيفة
ومالك انه لا حجة الا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره واليه ذهب ابو بكر الصديق
المزوري من الشافعية والصواب كما قال ابن الصلاح الاول واذا وجد سماعه في كتابه
وهو غير ذكره فحكي عن ابن حنيفة انه لا يجوز له روايته واليه ذهب بعض اصحاب
الشافعي وخالف ابا حنيفة في ذلك صاحبه محمد بن الحسن والقاضي ابو يوسف فذهب
الى الجواز واليه ذهب الشافعي واكثر اصحابه وقال ابن الصلاح ينبغي ان يبنى على الخلال
في جواز اعتماد الراوي على كتابه في ضبط سماعه فان ضبط اصل السماع كما حصل
المسموع فكما كان الصحيح وما عليه اكثر اهل الحديث تجوز الاعتماد على الكتاب
المضمون في ضبط المسموع حتى يجوز له ان يروي ما فيه وان كان لا يذكره احد يثبت حديثه
حدثنا كذلك لكن هذا لو وجد شرطه وهو ان يكون السماع بخطه او بخط من يثق

والكتاب

والكتاب مضمون وهذا اذا نسكت نفسه الى صحته فان شك فيه لم يحز الاعتماد عليه
وان يغيب وغلبت سلامته جازت لدى جمهورهم روايته
كذلك الضمير والاشهر لا يحفظان بضبط المضمون
ما سمعنا والخلف في الضمير أقوى وأولى منه في البصير

اذا كان اعتماد الراوي على كتابه دون حفظه وغاب عنه الكتاب باعارة او ضياع
او سرقة ونحو ذلك فذهب بعض اهل التشديد في الرواية الى انه لا يجوز الرواية منه لغيبته
عنه وجواز التغيير فيه والصواب الذي عليه الجمهور انه اذا كان الغالب على الظن من امر
سلامته من التغيير والتبديل جازت له الرواية منه لاسيما اذا كان من لا يخفى عليه في الغالب
اذا غير ذلك او شئ منه لان باب الرواية مني على غالب الظن وقول كذا الضمير
اي كذا كجزء الخلاف في الضمير والاشهر الذي لا يحفظان حديثهما فاذا ضبط سماعهما
ثقة وحفظا كما يهمل عن التغيير بحيث يغلب على الظن سلامته صححت روايتهما
قال الخطيب والسماع من البصير الامي والضمير اللذين لم يحفظا من الحديث ما سمعاه منه
لكنه كتب لها بمثابة واحدة قد منعه من غير واحد من العلماء ورخص فيهم بعضهم
وقال ابن الصلاح في الضمير لم يحفظ حديثه من غير حديثه واستعمل بالامور من ضبط
سماعه وحفظ كتابه ثم عند روايته في القراءة منه عليه واحتاط في ذلك على حسب حله
بحيث يحصل به الظن بالسلامة من التغيير صححت روايته غير انه اولى بالخلاف
من مثل ذلك في البصير

الرواية من الأصل

- وليز من اصل والمقابل به ولا يجوز بالتساهل
- ما به اسم شيخه او اخذ عنه لدى الجمهور واذا
- أيوب والبوسان قد اجازته ورخص الشيخ مع الاجازة

اذا اراد الراوي ان يحدث ببعض سمعته فليرويه من اصل الذي سمع منه او من
نسخة مقابلة على اصله بمقابلة ثقة وهل له ان يحدث من اصل شيخه الذي لم يسمع فيه
هو او من نسخة كتبت عن شيخه تسكن نفسه الى صحته فذكر الخطيب ان عامة اصحاب
الحديث منعوا من روايته من ذلك وجاء عن ايوب ومحمد بن بكر البوساني الترخيص
فيه وحكى عن ابي نصر بن الصبان انه قطع بانه لا يجوز ان يروي من نسخة يسمع منها على
شيخه وليس فيها سماعه ولا قبولت بنسخة سماعه وذلك لانه قد يكون فيها زوائد ليست
في نسخة سماعه وقول ورخص الشيخ اي ابن الصلاح فقال اللهم لان تكون له
اجازة عن شيخه عامة لم روايته او نحو ذلك فيجوز له حينئذ الرواية منها اذ ليس فيه

أكثر من رواية تلك الزيادات بالاجازة بلفظ انا او حدثنا من غير بيان للاجازة فيها والامر
في ذلك قريب يقع مثله في محل التسامح قال فان كان الذي في النسخة سماع شيخ
شيخه او هي مسموعة على شيخ شيخه او مروية عن شيخ شيخه فينبغي له
حينئذ في روايته منها ان يكون له اجازة شاملة من شيخه ولسيخة اجازة شاملة
من شيخه قال وهذا تيسير حسن **هـ** انا الله له

م وان يحافظ حفظه كتابه **هـ** وليس منه فرا أو صوابه
الحفظ مع يقين واحسن **هـ** الجمع كالحلاف ممن يتقن
ش اذا وجد الحافظ للحديث في كتابه خلاف ما يحفظه فان كان انما حفظ
من كتابه فليرجع الى كتابه وهذا معنى قوله وليس منه اي وليس حفظه من كتابه
فان كان حفظه من قم الحديث او من القراءة على الحديث وهو غير شك في حفظه
فليعتمد حفظه والاحسن ان يجمع بينهما فيقول حفظي كذا وفي كتابي كذا فهكذا فعل
شعبه وغير واحد من الحفاظ وقوله كالحلاف ممن يتقن اي كسسه ما اذا
حفظ شيئا وخالفه فيه بعض الحفاظ المقيمين فانه يحسن فيه ايضا بيان الامر فيقول
حفظي كذا وكذا او قال فيه كذا وكذا او نحو ذلك وقد فعل ذلك سفيان الثوري وغيره

قلان

الرواية بالمعنى
م وليروى بالفاظ من لا يعمل **هـ** مده لولها وغيره فالمعظم
اجاز بالمعنى وقيل لا للخبز **هـ** والشيخ والتصنيف قطعاً وحظراً
وليعمل الراوي بمعنى او كما **هـ** قال ونحوه ككثير **هـ**

ش لا يجوز لمن لا يعمل مدلول الفاظ ومقاصدها وما يحيل معانيها ان يروى ما سمعه
بالمعنى دون اللفظ بلا خلاف بل ينقيد بلفظ الشيخ فان كان عالماً به ذلك جازت له الرواية
بالمعنى عند اكثر اهل الحديث والفقه والاصول ومنع اهل الحديث والفقه مطلقاً وقوله وغيره
ليست الرواية للعطف بل للاستيناف اي واما غيره وهو الذي يعلم مدلول الفاظ وقوله
وقيل للخبر اي وقيل لا يجوز الرواية بالمعنى في الخبر وهو حديث رسول الله صلى الله عليه
وجوز في غيره والقول الاول هو الصحيح وقد مر من غير واحد من الصحابة التصريح بذلك
ويدل على ذلك روايتهم للقصة الواحدة بالفاظ مختلفة وقدرت في المسئلة حديث مرفوع
رواه ابن منداه في معرفة الصحابة من حديث عبد الله بن سليمان بن ابيهم الليثي قال قلت
رسول الله صلى الله عليه وسلم انما سمع منك الحديث لا استطع ان اؤديه كما سمع منك يريد حرقاً او ينقص
فقال اذ لم تحلق احراماً ولم تحرموا خلائاً واصيتم المعنى فلا بأس فذكر ذلك للحسن فقال
لوا هذا ما حدثنا قال ابن الصلاح ثم ان هذا الخلاف لانراه جارياً ولا اجراه الناس فيما

فما تضمنته

فيها تضمنته بطون الكتب فليس لاحد ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله
فنه لفظاً آخر بمعناه فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط
الفاظ والمجوز عليها من المرح والنصب وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق
والكتب ولانه ان ملك تغيير اللفظ فليس بملك تغيير تصنيف غيره والله اعلم وقد
تعقب كلامه فيقول العبد فقال انه كلام فيه ضعف قال واقل ما فيه ان يقتضى تجويد
هذا فيما تنقل من الصفات الى اجزائها وتجاوزها فانه ليس فيه تغيير التصنيف
المتقدم قال وليس هذا تمييزاً جارياً على الاصطلاح فان الاصطلاح على ان لا يغير
الفاظ الا اشياء الى الكتب المصنفة سواء رويتها فيها ونقلناها منها وقوله حذر
اي منع من قوله تعالى وما كان عطياً ربك محطوطاً اي ممنوعاً وينبغي لمن روى بالمعنى ان يقول
او كما قال او نحو هذا وما اشبه ذلك فقد ورد لك عن ابن مسعود وابو الدرداء والسير
وهم من اعلم الناس بمعاني الكلام وقوله ككثير اي ككثير ما اذا اشك القاري او الشيخ
في لفظه او اكثر فقرها على الشك فانه يحسن ان يقول او كما قال قال ابن الصلاح وهو الصواب
في مثله لان قوله او كما قال يتضمن اجازة من الراوي واذا نفي روايه صوابها عنه اذ بان ثم
لا يشترط افراد ذلك بلفظ الاجازة لما بيناه قريباً

لاقتصار على بعض الحديث

م وحذف بعض المتن فامنع او اجز **هـ** اوان اتم او لعالم ومز
ذبا الصحيح ان يكن ما اختصره **هـ** منقلاً عن الذي قد ذكره
ومالذي تهمة ان يفعله **هـ** فان ابي جاز ان لا يكمله
اما اذا قطع في الابواب **هـ** فهو الجواز ذوا اقترايب

ش اختلف العلماء في جواز الاقتصار على بعض الحديث وحذف بعضه على احوال اختلفها
المنع مطلقاً والثاني الجواز مطلقاً وينبغي تفيد الاطلاق بما اذا لم تكن المحذوف متعلقاً
بالماتى به تعلقاً يحل بالمعنى حذفه كالاستئنا والحال ونحو ذلك كما سيأتي في القول
الرابع فان كان كذلك لم يجز بلا خلاف وبه جزم ابو بكر الصيرفي وغيره وهو واضح والثالث
انه ان لم يكن رواه على التمام مرة اخرى هو وغيره لم يجز وان كان رواه على التمام مرة
اخرى هو وغيره جاز واليه الاشارة بقوله او ان اتم اي او اجزه ان اتم مرة مأمنة
او من غيره والقول الرابع وهو الصحيح كما قال ابن الصلاح انه يجوز ذلك من العالم العارف
اذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به بحيث لا تحل البيان ولا تختلف الدلالة فيما
نقله بترك ما تركه قال فهذا ينبغي ان يجوز وان لم يحز النقل بالمعنى لان ذلك بمنزلة خبرين
منفصلين والى تصحيح هذا القول الاشارة بقوله ومز ذبا بالصحيح وليس للمتهم ان

ان يحذف بعض الحديث كما ذكر الخطيب ان من روى حديثاً على التمام وخاف ان يرواه
 مرة اخرى على النقصان ان يتم بانه زاد في اوله مرة ما لم يكن سمعه او انه سمي في الثاني باق
 الحديث لقله ضبطه وكره غلظه فواجب عليه ان يفي هذه المظنة عن نفسه وقال
 سليم الرازي من روى بعض الخبر ثم اراد ان يقل تمامه وكان من يتم بانه زاد
 في حديثه كان كذلك عمدت له في ترك الزيادة وكتابتها واليه الامثال
 بقولي فان اباي اي فان خالف ورواه ناقصاً من غير ان لا يكمله بعد ذلك
 قال ابن الصلاح انه يجوز ذلك من كان حاله فليس له من الابتداء ان يروي الحديث غير تام اذا كان
 تعين عليه في تمامه لانه اذا رواه او انا فضا اخرج باقيه على غير الاحتجاج به ودارين
 ان البرويه اصلاً فيضحه راساً وبين ان يرويه متما فيه فيضغ ثم ترويه لسقوط الحجته فيه
 واما تطبيع المصنف الحديث الواحد وتفرقة في ابواب حسب الاحتجاج به على مسئلة
 مسئلة فهو الجوار ارب وقد فله الائمة مسلك واحمد والبخاري وابوداود والنسائي
 وغيرهم من الائمة وحكى الخليل عن احمد انه ينبغي ان لا يفعل قال ابن الصلاح ولا
 يخلو من كراهيه

التصحيح بقراءة اللحن والمصحف

ص **وليجوز اللحن والمصحف** على حديثه بان يحرفوا
 فيدخلوا في قوله من كذا بآء فحق النحوي على من طلب
 والاخذ من افواههم لا الكتب ادفع للتصحيح فاسمع وادب
 شرح اي وليحذر الشيخ ان يروي حديثه بقراءة اللحن او مصحف فقد روي
 عن الاصمعي ان اخو ما اخاف على طالب للعلم اذا لم يعرف النحو ان يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه
 من كتاب علي فليقبوا مقعده من النار لانه لم يكن يلحن فمما روت عنه ولحن فيه كذب
 عليه على بابي اللحن وقد كان جماد اماً في ذلك وقد روي ان سيبويه شكاه الى الخليل
 ابن احمد قال سألت عن حديث هشام بن عروة عن ابيه في رجل رجع فانتهم في وقال
 قل لي اخطات انما هو عرف اي بفتح العين فقال له الخليل صدق اقلق بهذا الكلام ابا اسام
 قال ابن الصلاح فحق على طالب الحديث ان تعلم من النحو واللغة ما يتخلص به عن سئين اللحن
 والعريف وتعرف تمامه وروى الخطيب عن شعبه قال من طلب الحديث ولم ييسر العربية كمثل رجل
 عليه برنس وليس له رأس وروى الخطيب ايضاً عن جماد بن سلمة قال مثل الذي يطلب الحديث
 ولا يعرف النحو من اللحن عليه بخلا لا شعير فيها فيعلم النحوي من اللحن واما السلامة
 من التصحيح فسيبيلها الاخذ من افواه اهل العلم والضبط عنهم لا من بطون الكتب فقل ما سلم
 من التصحيح من اخذ العلم من المصحف من غير مد رب المسامحة

اصلاح

اصلاح اللحن والخطا

ص **وان اتى في الاصل لحن او خطا** فقل يروى كيف جا غلطاً
 ومذهب المحصلين يصلح ويقراء الصواب وهو الارح
 في اللحن لا يخلف المعنى به **وصوبوا الاقراء مع تضبيبه**
 ويذكر الصواب جانباً كذا **عن اكثر الشيوخ نقلوا اخذوا**
 والبداء بالصواب اولي واسد **واصلح الاصلاح من متن ورد**
 شرح اذا وقع في الاصل لحن او تحريف فقل يروى على الخطا كما وقع حكى ذلك عن ابن سيرين
 وعبد الله بن يخبره وقل يصلح ويقراء على الصواب واليه ذهب الاوزاعي وابن المبارك
 والمحصلون من العلماء من المحبين لاسيما في اللحن الذي لا يخلف المعنى به واصلاح
 مثلاً ذلك لازم على تجوز الرواية بالمعنى وهو قول اكثر من وقد ذكر ابن ابي خيثمة
 في كتاب الاعراب له انه سئل الشعبي والفسرين مجيد وعطاء ومحمد بن علي بن الحسين
 الرجل يحدث بالحديث فيلحن احدث كما سمعت او اعرب فقالوا ابل اعربه واختر
 الشيخ عز الدين بن عبد السلام في هذه المسئلة ترك الخطا والصواب ايضاً حكاة
 عنه ابن دقيق العيد في الاقراء فقال سمعت ابا سمعت محمد بن عبد السلام وكان احد
 سلاطين العلماء كان يروى في هذه المسئلة ما رواه لاحد ان هذه اللفظ المحتمل للبروي
 على الصواب والاعلى الخطا اما على الصواب بانه لم يسمع من الشيخ كذلك واما على الخطا
 فلان سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقله كذلك وهذا معني ما قاله او في بيت
 منه وقول في اللحن هو متعلق بقولي وهو الارح اي الارح في هذه الصومع لا مطلقاً
 قال ابن الصلاح واما اصلاح ذلك وتعييره في كتابه واصله فالصواب تركه وتقدير
 ما وقع في الاصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه وبيان للصواب خارجاً والحاشية
 وحكاة القاضي عياض عن عمل اكثر الاسياخ قال ابو الحسن بن فارس وهذا حسن
 ما سمعت في هذا الباب ثم اذا قرأ الراوي او القارئ عليه شيئاً من ذلك فان شاء قدم ما وقع
 في الاصل والرواية ثم بين الصواب وان شاء قدم ما هو الصواب ثم قال وقع في الرواية كذا
 وكذا وهذا اولي من الاول كما يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل قاله ابن
 الصلاح قال واصل ما بعد عليه في الاصل ان يكون ما يصلح به الفاسد قد ورد
 في الحديث اخره ان ذكره امن من ان يكون منقولاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل
 ص **وليات في الاصل ما لا يذكر** كآين وحرف حيث لا يعبر
والسقط يدري ان زقوا في به يتراد بعد يعنى مشتتاً
 شرح اذا كان الساقط من الاصل شيئاً يسيراً يعلم انه سقط في الكتابة وهو معروف

كلفظ ابن في النسب وكلف الاجتلف المعنى به فلا بأس بالمحاكاة في الاصل من غير
 تشبيه على سقوطه وقد سأل ابوداود النعمان بن حنبل فقال وجدت في كتابي حجاج
 عن جرح عن ابى الزبير بن جويري ان اصله ابن جرح فقال اجوان يكون هذا الالباس
 به وقيل للملك ارايت حديث النبي صلى الله عليه وسلم ترا فيه الواو والالف والمعنى
 واحد فقال اجوان يكون خفيفا انتهى واذا كان الساقط يصح ان سقط من بعض
 من تأخر من رواه الحديث وان من فوقه من الروايات به فانه يزداد في الاصل ويؤتى
 قبله بلفظ معنى كما فعل الخطيب اذ روى عن ابى عمر بن محمد عن الحاملي بسنده الى
 عمرة عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يدي الى راسه فارجله قال الخطيب كان في اصل ابن مهدي عن عمرة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يدي الى راسه فالخفا فيه ذكر عائشة اذ لم يكن منه بكثرة
 وعلينا ان الحاملي كذلك رواه وانما سقط من كتاب شيخنا وقلنا فيه معنى عن عائشة لان
 ابن مهدي لم يقل لنا ذلك قال وهكذا ارايت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا

ثم روى عن وكيع قال انا سمعت في الحديث معنى
 ص وصحوا اشتدرك ما درين في كتابه من غيره ان يعرف
 صحته من بعض من اوسد كما اذا ثبت من يعشده
 وحسن البيان كالمستشكل كلمة في اصله فليست ال

ش اذا مر من كتاب بعض المتن والاشناد بتقطيع او بلا وخوذة لك فانه يجوز له
 اشتد رآه من كتاب غيره اذا عرف صحته ووثق بصاحب الكتاب بان يكون قد اخذ
 عن شيخه وهو ثقة او نحو ذلك على الصحيح ومث قول كنعان بن جهماد وذهب
 بعض المحدثين الى المنع من ذلك قال الخطيب ولو بين ذلك كان اولي وهذا الحكم فما اذا
 شك الحديث في شيء فاستثبته من ثقه غير من حفظه او كتابه كما روى ذلك عن ابى
 عوانه واحمد بن حنبل وغيرهما ويجوز ان يبين من ثبته كما فعل يزيد بن هارون قال
 انا عاصم بالكوفة فلما كتبه فسمعت سحبه يحدث به فعرفته به عن عاصم عن عبد
 الله بن سرجش ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر قال اللهم اني
 اعوذ بك من وعثا السفر الحديث وفي غير السنن عن يزيد قال انا عاصم وبتتني شعبة
 فان بين اصل النبيت ولم يبين من ثبته فلا بأس به فعلة ابوداود في سننه عقب
 حديث الحكم بن حزن الكوفي فقال ثبتني في شيء منه بعض اصحابنا وقول كالمستشكل اي كما
 للحكم كذلك مثله ما اذا وجد في اصله كلمة من غريب العربية او غيرها غير مقفلة وانك
 عليه فاجاز ان يسأل عنها اهل العلم بها ويروها على ما يجبرونه به روي مثله كذلك عن احد

واصح

اختلاف الفاظ الشيوخ

واصح وغيرهما
 ص وحيث من اكثر من شيخ سمع
 بلفظ واحد وسمى الكل صح
 بيانه مع قال اوسع قاله
 اقتربنا في اللفظ او لم يقترب
 باصل شيخ من شيوخه فهل
 ش اذا سمع الراوي الحديث من شيخين فاكمل بلفظ مختلف والمعنى واحد جاز له ان يرويه
 عن شيخه او شيوخه مع تسمية كل ويسوق لفظ رواية واحد فقط عند من يجيز
 الرواية بالمعنى وهم الاكثرون بالسرط المتقدم والاحسن الراجح ان يبين لفظ الرواية
 لمن هو بقوله وهذا اللفظ فلان ونحو ذلك للخروج من الخلاف ثم هو محذور من ان يفرد
 فعل القول فيخصه بمن له اللفظ فيقول خبرنا فلان وفلان واللفظ له قال وبين ان يأتي
 بالفعل لهما فيقول قال فلان وفلان والى هذا الاشارة ولا يقول مع قال اوسع قالوا واشحن
 لم قول واحد ثنا ابو بكر بن ابى شيبة وابو سعيد الاشج كلاهما عن ابى خالد قال ابو بكر
 حدثنا ابو خالد الاخر قال ابن الصلاح فاعادته ثانيا ذكر احدهما خاصة اشعار بان اللفظ
 المذكور له قلت ويحتمل انه اراد اعادته بيان التصريح فيه بالحديث وان الاشج لم يصرح
 في روايته بالحديث فانه اعلم وقول وما ببعض داودا وقال الف في اخر حرف الروي
 الاطلاق اي وما الى فيه الراوي ببعض احد الشيوخ وبعض لفظ الاخر ولم يبين لفظ
 احدهما من الاخر بل قال وقامر كما في اللفظ او والمعنى واحد ونحو ذلك فهو جائز صحيح عند من
 يجوز الرواية بالمعنى واليه الاشارة بقول صح لم اي المجيز الرواية بالمعنى قال ابن الصلاح وهذا مما عاب
 به البخاري وغيره اي ترك البيان وقول والكتب ان تغابل الى اخره اي اذا قبل كتاب من الكتب
 المصنفة سمعه على شيخين فاكمل باصل احد شيخيه او اجد شيوخه دون بعينهم فهل له
 ان يجمع شيوخه في روايته لذلك الكتاب مع بيان ان اللفظ للشيخ الذي قابله باصله قال ابن
 الصلاح يحتمل ان يجوز كالاول لان ما امره قد سمعه بنسخه من ذكرانه بلفظه ويحتمل انه
 انه يجوز لانه لا علم عنده بكيفية رواية الاخرين حتى يخبر عنها بخلاف ما سبق فانه اطلق
 فيه على موافقه المعنى

من الزيادة في نسب الشيخ

ص والشيخ ان يات ببعض نسب
 الا ينفصل نحوها ويعني
 اما اذا الشيخ اتم التبا
 الاكثر من لجواز ان يتم
 من فوقه فلا يزداد واجتنب
 اوجي فان وانسب المعنى
 في اول الجز فقط قد هب
 ما بعدة والفضل اولي واتم

هذا الاطلاق

ش اذا سمع من شيخ جدينا فاقصر شيخه في نسب شيخه او من فوقه على بعضه فليس له ان يزيد في النسب على ما ذكرته من غير فصل بينه من الزيادة على شيخه كقوله هو ابن فلان الفلاني او عن ابن فلان او نحو ذلك او روى الخطيب عن احمد انه كان اذا اجاب اسم الرجل غير منسوب قال يعني ابن فلان وروينا في كتاب اللغز للبرقاني باسناده الى ابن المدني قال حدثك الرجل فقال بنا فلان ولرب يسه و اجبت ان ينسبه فقال حدثنا فلان ان فلان من فلان حدثه واما اذا اتم الشيخ نسب شيخه في اول كتاب او جزء واقصر في عقبه الكتاب او الجواب على اسم الشيخ فانه لمن سمع من الشيخ ان يفر ما بعد الحديث لا يرفع انما نسب شيخه فيه كما حكاها الخطيب عن اهل العلم وحكي عن شيخه ابى بكر احمد بن علي الاصمها في احد الحقاظ انه كان يقول في مثل هذا ان فلان وعن بعضهم ان الاولي ان يقول فيه يعني ابن فلان وبعضهم يقول هو ابن فلان قال وهذا الذي استخبه لان قوما من الرواة كانوا يقولون فما اجيز لهم انا فلان ان فلانا حدثهم اشهر ولعله فما اجيز لشيخهم كما تقدم نقله عن الخطابي

من الرواية من الشيخ التي اسنادها واحد

- من والنسخ التي اسنادها قط " تحذفه في كل متن احوط
- والاغلب البداهة ويذكر " ما بعده مع وبه والاكثر
- جوز ان يفر بعضا بالسند " لاخذ كذا والا فصاح اسد
- ومن بعد سند الكتاب مع " آخره احتياط وخلفا ما رفع

من النسخ التي اسنادها واحد اسناد واحد كتنسخه همام بن منبه عن ابو هريرة رواية عبد الرزاق عن معمر عنه ونحوها الاحوط ان يحدد ذكر الاسناد عند كل حديث منها ومن اهل الحديث من تفعله ويوجد ذلك في كثير الاصول القديمة وواجب بعضهم ذلك واسرت الى الخلاف بقول في آخر الابيات وخلفا ما رفع والاغلب الاكثر ان يبدوا بالاسناد في اولها وفي كل مجلس من سماعها ويدرج الباقي عليه بقوله في اول كل حديث بعد الحديث الاول وبه او بالاسناد ونحو ذلك ثم ان من سمع هكذا يذكر السند في اوله وادراج ما بعده عليه هل له ان يفر ما بعد الحديث الاول بالسند المذكور في اوله ذهب الاكثرون الى الجواز منهم وكيع وابن معين والاسماعيلي لان المعطوف حكم المعطوف عليه وهو بمنزلة بتطبيع المتن الواحد في ابواب باسناد المذكور في اوله وذهب ابو اسحق الاسمراسي وبعض اهل الحديث الى المنع الا مع بيان كيفية التحمل وعلى القول بالجواز فالاحتمال الجواز كما يفعل كثير من المؤلفين منهم من لم يفر ما بعده من رافع بن اسيد الرزاق انا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا ابو هريرة وذكر احاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادنى مقعد احدكم في الجنة الحديث وما فعله بعضهم من اعادة السند في اخر الكتاب او الجواز فيها احتياط وتأكد ولا يرفع الخلاف في افراد كل حديث بالسند

من تقديم المتن على السند

- وسيق متن او بعض سند " لا يمنع الوصل ولا ان يعتدى
- واو كذا سند متجه " وقال خلف النقل معنى بنجته
- في ذاك بعض المتن قدمت على " بعض ففيه ذلك الخلاق نقلا

ش اذا قدم الراوي الحديث على السند كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا انا به فلان ويذكر سنده او قدم بعض الاسناد مع المتن على عقبه السند كان يقول عمر بن دينار عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا انا به فلان ويسوق سنده العرو فهو اسناد متصل لا يمنع ذلك الحكم باتصاله ولا يمنع ذلك من روى كذا كذا يحمله من شيخه كذا كذا ان يبتدىء بالاسناد جميعه او لا ثم يبين كذا المتن من اهل الحديث قال ابن الصلاح وينبغي ان يكون فيه خلاف نحو الخلاف في تقديم بعض المتن على بعض فقد حكي الخطيب المنع من ذلك على القول بان الرواية على المعنى لا تجوز وللجواز على القول بان الرواية على المعنى تجوز ولا فرق بينهما في ذلك

من اذا قال الشيخ مثله او نحوه

- وقوله مع حذف متن مثله " او نحوه يريد متنا قبله
- فالاظهر المنع من ان يكلمه " بسند الثاني وقيل له
- ان عرف الراوي بالتحفظ " والقبض والتميز لللفظ
- والمنع في نحو فقط قد حكما " وذا على النقل بمعنى بنيا
- واختار ان يقول مثل متن " قل ومنته كذا ويبنى

اذا روى الشيخ حديثا باسناد وذكر متن الحديث ثم اتبعه باسناد آخر وحذف متنه واحال به على المتن الاول بقوله مثله او نحوه فهل من سمع منه ذلك ان يقتصر على السند الثاني ويسوق لفظ حديث السند الاول فيه ثلاثة اقوال اظهرها من منع ذلك وهو قول شعبة فروى عنه انه قال فلان عن فلان مثله لا يجزي وروينا عنه ايضا انه قال قول الراوي نحوه شك والثاني جواز ذلك اذا عرف ان الراوي لذلك ضابط متحفظ يذهب الى تمييز الالفاظ وعند الخروف ان لم يعرف ذلك منه لم يحركه الخطيب عن بعض اهل العلم وروينا عن سفيان الثوري قال فلان عن فلان مثله مجزى واذا قل نحوه فهو حديث والثالث انه يجوز في قوله مثله ولا يجوز في قوله نحوه وهو قول يحيى بن معين وعليه يدل كلامه الحاكم ابو عبد الله حيث يقول لا يحل له ان يقول مثله الا بعد ان يعلم انها على لفظ واحد ومحل ان يقول نحوه اذا كان على مثل معانيه قال الخطيب وهذا على مذاهب من لم يجز الرواية على المعنى فاما على مذاهب من يجوزها فلا فرق بين مثله ونحوه قال الخطيب وكان غير واحد

كما جوزه بعض المتقدمين

من اهل العلم اذا روى مثل هذا يورد الاسناد ونقول مثل حدث قبله منه كذا وكذا وسوقه
قال وكذلك اذا كان المحدث قد قال نحوه قال وهذا الذي اختاره
من وقوله اذ بعض متن لم يسق وذكر الحديث فالمنع احق
وقال ان يعرف كلاهما الخبر يدرج الجواز والبيان المعتبر
وقال ان يعرف كلاهما
لما طوى واغترفوا افرانه
ثم اذا اتى الشيخ الراوى ببعض الحديث وحذف نقيته واسأله بقوله وذكر الحديث
او نحو ذلك لقوله وذكره وكقوله الحديث ولم تكن تقدم مجال الحديث كالصورة الاولى فليس
لمن يسع كذلك ان لم يتم الحديث بل يقتصر على ما سمع منه الامع البيان كما سياتى وهذا اول بالمنع
من المسئلة التي قبلها لان المسئلة التي قبلها قد ساق فيها جميع المتن قل ذلك باسناد آخر في
هذه الصورة لم يسق الا هذا القدر من الحديث وبالمنع اجاب اسناد ابو اسحق الاسفرائيني
وقال ابو بكر الاستماعي اذا عرف المحدث والقارئ ذلك الحديث فارجوان يجوز ذلك والبيان اول
ان يقول كما قال وطريق من اراد تمامه ان تقتصر ما ذكره الشيخ منه ثم يقول قال وذكر الحديث
ثم يقول ونماه كذا وكذا ويسوقه وقد قال ابن الصلاح بعد حكاية كلام الاستماعي اذا جازنا
ذلك والتحقيق فيه انه بطريق الاجازة فيما لم يذكره الشيخ قال لكنها اجازة اكيدة قوية من
جهات عديدة فجاز لهذا مع كون اوله سماعا ادراج الباقي عليه من غير افراده بلفظ الاجازة

من اسناد الرسول بالنبى وعكسه
وان رسول نبى ابدا
وقدر جاززة ابن حنبل والضوءى صوته وهو جلى
ثم اذا وقع في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل السامع ان يقول عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهكذا عكسه كأن يقول في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول عن
قال ابن الصلاح الظاهر انه لا يجوز وان جازت الرواية بالمعنى فان شرط ذلك ان الخلق المعنى والمعنى
في هذا اختلف وكان احمد اذا كان في الكتاب النبى فقال المحدث رسول الله ضرب وكتب رسول الله
قال الخطيب وهذا غير لازم وانما اشتمت اتباع اللفظ والا فذهب الترخيص في ذلك وقد سأل
انه صالح يكون في الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجعل النبى قال ارجوان لا يكون به
باس وقال حماد بن سلمة لعفان وبهين لما جعلوا نورا ان النبى من رسول الله اما انهما فلا نفقسان
ابدا قلت وقول ابن الصلاح ان المعنى في هذا يختلف لا يمنع جواز ذلك لانه وانما اختلف معنى النبى
والرسول فانه لا يختلف المعنى في نسبة ذلك القول لعامله باى وصف وصفه اذا كان تعرف به ولما
ما استدلل به بعضهم على المنع حديث البراد بن عازب في الصحيح في الدعاء عند النوم وفيه وبنيك
الذى ارسلت فقال استندكرهن وبرسوك الذى ارسلت فقالا وبنيك الذى ارسلت فليست فيه

لان النفا

لان الفاظ الاذكار توقيفته وربما كان في اللفظ سر لا يحصل بغيره ولعله ان يحج بين
اللفظين في موضع واحد وقام النزوى الصواب وانه اعلم جوازه لانه لا يختلف به هنا معتره
من السماع على نوع من الوهن او عن رجلين
ثم على السامع بالذاكرة بيانه كنوع وهين خاصه
ثم اذا سمع من الشيخ من حفظه في حالة المذاكرة فعليه بيان ذلك بقوله حد ثنا من ذكره او في المذكر
ونحو ذلك لانهم يشاهلون في المذاكرة والحفظ خوفا ولهذا كان احمد ممنوع من رواية ما يحفظ الامن
كتابه وقد منع عبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك وابو زرعة الرازى ان يحمل عنهم في المذاكرة شئ
هكذا قال ابن الصلاح ان عليه بيان ما فيه بعض الوهن وجعل من امثلة ما سمعه من المذاكرة فنبهته
في ذلك وفي كلام الخطيب انه ليس يحتم فانه قال واستحب ان يقول حد ثنا في المذاكرة وقوله كنوع
وكن خاصه اى كما اذا كان في سماعه نوع من الوهن فان عليه بيانه كان تمنع من غير اصل او كان
هو او سحبه يتحدث في وقت القراءة عليه او ينسخ او ينسى او كان سماع سحبه او سماعه هو
نراه مصحفا او الحان او كتابة التسميع مخط من فيه نظر ونحو ذلك فان في اغفال ذلك وترك البيان
نوعا من التدليس

من المتن عن شخصين واحدا جرح لا يحسن الداف له لكن يعجز
ومثل عنه كما لم يوثق وللذا وحين وثقا فهو اخف
ثم اذا كان الحديث عن رجلين احدهما يروح كحديث الاسير بن عيسى عنه يرويه عنه مثلا
نات البثاني وابان بن ابو عيسى ونحو ذلك لا يحسن اسقاط المروج وهو ابان والاقتصار
على ناس خوازان يكون فيه شئ عن ابان لم يذكره ثابت وحمل لفظ احدهما على الآخر قال
نحو ذلك احمد والخطيب وقال ابن الصلاح انه لا يمنع ذلك امتناع تحريم لان الظاهر انفاق
الروايتين وما ذكر من الاحتمال نادر بعيد قال الخطيب وكان مسلم بن الحجاج في مثل
هذا ما اسقط المروج من الاسناد وذكر الشقة ثم يقول واخر كتابية عن المروج قال
وهذا القول لفائده فيه قال ابن الصلاح وهكذا ينبغي اذا كان الحديث عن تعين ان لا
سقط احدهما منه لتطرق مثل الاحتمال المذكور اليه وان كان محدورا اسقاط فيه اقل
ثم لا يمنع ذلك

من فان تكن عن كل او قطعه
مع البيان كحديث الافك
وحذف واحد من الاسناد
في صورتين امع للاندياد
ثم اذا لم يكن سمع جميع الحديث من شيخ واحد فاكثر بل سمع قطعه من الحديث من شيخ وقطعة
منه من شيخ آخر فما زاد فانه يجوز ان يخلط الحديث ويرويه عنهما او عن جميعهم مع بيان ان عن كل

شيخ بعض الحديث من غير تمييز لما سمعه من كل شيخ من الآخر كحدث الافك في الصحيح من روايه
الزهري حيث قال حدثني عروة وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص ومجيد بن عبد الله بن عبد الله
بن عتبة عن عائشة قال وكل قد حدثني طائفة من حديثها ودخل حديث بعضهم في بعض
وانا واعي حديث بعضهم فذكر الحديث فان اتفق في حديث غير هذا ان كان بعض الرواة
في مثل هذه الصورة ضعيفا فذكر مقتصر لمرح جميع الحديث لانه ما من قطعه من الحديث
الا وجاز ان يكون عن ذلك الراوي المرح وقولي وحذف هو مفعول مقدم اي امسح
حذف واحد من الاسناد فمما نحن فيه من الصورتين في صورة ما اذا كان الروايات او الروايات
كلهم تفاتي وفي صورة ما اذا كان فيهم ضعيف لانه اذا حذف واحد من الاسناد وانقصت
جميع الحديث فقد زادت على بقية الروايات ما ليس من حديثهم وان حذف بعض الحديث
لم يعلم ان ما حذفه هو رواية من حذف اسمها فيجب ذكر جميع الرواة في الصورتين

في

ص ادوات الحديث

- وصح النية في الحديث • واحرض على تشريك الحديث
- لم توشأ وغتسل واستعمل • طيبا وتشرحا وزيو المعتلى
- صوتا على الحديث واجلس بالدين • وهيبه بصدور مجلس وهيب
- لم يخلص النية طالب فعم • ولا تحدث عجلا وان تقم
- او في الطريق ثم حيث اخرجك • في سبب اروه وابن خلا وسلك
- بانه يحسن للحمسينا • عامما ولا بأس لاربعينا
- ورد والشيخ نضر البارع • خصص لا كالك والتافعي

ش من تصدى السماع الحديث او الافادة فيه فليقدم تصحيح النية واخلاصها فانما
الاعمال بالنيات وقد قال سفيان الثوري قلت جيب بن ثابت حدثنا قال حتى تجي اليه وقل
ابي الاحوص سلام بن سليم حة ثنا فقال ليست لي نية فقالوا له انك توجر فقال
تمتوني الخير الكثير وليتني • نخوت كفا فالاعلي والاميا

اي

وقال احبان اتقم ما حدثك به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروينا عنه ايضا انه كان يغتسل
لذلك ويتخذ ويتطيب فان رفع احد صوته في مجلسه زبره وقال قال الله تعالى يا ايها الذين
امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي فمن رفع صوته عند حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
تكاثر رفع صوته فوق صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقولي وهيب لم يخلص النية
اي وهيب ان الطالب لم يخلص نيته فلا تمتنع من حديثه بل علم كل بغيره قال عليهم اياه نية وروينا
عن جيب بن ابي ثابت ومعين بن راشد انها قالوا طلبنا الحديث وما لنا فيه نية ثم رزق الله عز وجل
النية بعده وروينا عن معمر بن راشد انها قالوا الرجل يطلب العمل لغير الله فيا في عليه العمل حتى يكون
به عز وجل قال الخطيب والذي يستحب ان تروى الحجة كل احد سألته الحديث ولا يمنع احد
من الطلبة وقولي او ان تقوم اي في حال قيامك فانه معطوف على الحال التي قبله وقولي ثم حيث
احتج لك في سبب اروه فان للوقت الذي يستحب فيه التصدي للاسناد والتحدث فان كان
قد احتج اليه عندئذ فقد اختلف كلام الخطيب وابن الصلاح في الوجوب والاستحباب فلهذا
اسم فله بصيغته الامر الصالحه لهما في قولي اروه قال الخطيب في قول الجامع فان احتج الله في روايه
الحديث قل ان يعلونه فيجب عليه ان يحدث ولا يمنع لان نشر العلم عند الحاجة اليه لازم والمنع
من ذلك عاصم قال ابن الصلاح والذي يقول انه من احتج اليه عندئذ استحبه التصدي لرواياته
ونشره في اي سبب كان وروينا عن ابي محمد بن خلاد الزاهر قري في كتابه الحديث الفاصل قال الذي
صح عنك من طريق والنظر في الحديث اذا بلغه التا قل حسن به ان يحدث هو ان يستوفي
المسئله منها انتها الكهولة ومنها يجمع الاسناد فالولس يستنكر ان يحدث عند سفيان الاربعة
انها حد الاستواء منتهى الكلام في رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن اربعين وفي
الاربعة يتباهى عن عمر الانسان وقوته وتوفر عقله وتجوهر رايه وعقبه القاض عياض
في كتاب الماع فقالوا استحسانه هذا التوم له حجة بما قال وكم من السلف المنقذين ومن بعدهم
من الحديث من لم ينته الى هذا الشر ولا استوفى هذا العمر ومات قبله وقد نشر من العلم والحديث
مالا يحصى هذا عمر بن عبد العزيز توفي ولم يكمل الاربعة وسعيد بن خبير لم يبلغ الخمسين وكذلك
ابراهيم الخفي وهذا الملك بن انس قد جلس للناس من ثقف وعشرين سنة وقل ابن سبع عشرة
سنة والناس متوافرون وشيوخه احياء ربيعة وابن شهاب وابن هرير ونافع ومحمد بن المنكدر
وغيرهم وقد سمع منه ابن شهاب حديث الفريضة ثم قال وكذلك محمد بن ادريس الشافعي
فأخذ عنه العلم في سن الحداثة وانتصب لذلك في آخرين من الائمة المنقذين والمتأخرين
اشي كلام القاض عياض وقد روينا عن محمد بن بشير بن ثار انه حدث وهو ابن ثمان عشرة سنة
ورويانا عن ابي بكر الاعمير قال كتبنا عن محمد بن اسمعيل البخاري على باب محمد بن يوسف الغزي وما
لا يجهل من شعرة وروينا عن الخطيب قال وقد حدثك انا وبعثون سنة كتب عن شيخنا ابو

القاسم الازهرى شار في سنة اثني عشره واربعمائة اشهر وقد حدث شيخنا الحافظ ابو العباس
احمد بن مظفر وسنة ثمانين عشره سمع منه الحافظ ابو عبد الله الذهبي سنة ثمان وتسعين
وستمائه وحدث عنه في مجله حديث من الافراد للدارقطني وقال عقبه املاءه على ابن
مظفر وهو امرؤ وقد حدث شيخنا ابو السامح بن خليفه المنجيني له عشرين سنة
سمع منه الشيخ العلامة شيخ الاسلام نقي الدين الشبلي احاديث من فضائل القرآن الارب
عبيد قلت وقد سمع مني صاحبنا العلامة ابو محمود محمد بن ابراهيم المقدسي في عشرين سنة سنة
خمس واربعين وسمع على شيخنا الحافظ عماد الدين ابن كثير حديثا من امالي ابن سعيون ولم اجد ثلثين
سنة سنة اربع وخمسين بدمشق وهذا ونحوه من رواية الاكابر عن الاصابع وقد حمل
ابن الصلاح كلام ابن خلاد على حمل صحيح فقال ما ذكره ابن خلاد غير مستنكر وهو محمول
على انه قاله فيمن يتصدق للتحدث ابتدا من نفسه من غير نزاعة في العلم تعجلت له قبل
الذي ذكره فهذا انما ينبغي له ذلك بعد استيفاء السنة المذكور فانه مظنة الاحتياج
الى ما عنده قال واما الذين ذكرهم عياض من حديث قبل ذلك فالظاهر ان ذلك لبراعه منهم
في العلم تقدمت ظهر لهم معها الاحتياج اليهم محدثوا فلذلك اولانهم سئلوا ذلك اما تصرح
السؤال واما بقرينة الحال اشبه كلامه واليه الاشارة بقولي والشيخ بغير البارع خصص
اي خصص كلام ابن خلاد بغير البارع في العلم

ص وينبغي امتثال اذ يخشى الهرم **ص** وبالكتمانين ابن خلاد جرم **ص**
ص فايكن ثابت عقله لم يبل **ص** كاتس وملك ومن فعل **ص**
ص والبغوي والهيبي وفية **ص** كالطبري حدثنا بعد المائة

ش لما ذكر السن الذي ينبغي فيه التحديث ذكر بعده السن الذي ينبغي عنده الامتثال
عن التحديث قال القاضي عياض الحديث في ترك الشيخ التحديث التغيير وحقوق الخلف وكذا
قال ابن الصلاح هو السن الذي يخشى عليه فيه من الهرم ويخاف عليه فيه ان يخلط ويروي
ما ليس من حديثه قال والناس في بلوغ هذه السن يتفاوتون بحسب اختلاف احوالهم
وروي عن محمد بن خلاد قال فاذا اتى العز بالمحدث فاعجب الى ان تمسك في الثمانين
فانه حد الهرم قال والتسبيح والذاكر والتلاوه اول ما لنا الثمانين فان عقله ثابتا وروايه
يتمتعوا يعرف حديثه ويقوم به ويحتمى ان يحدث احتسابا رجوت له خيرا كالحصري وموسى
وعبدان قال ولما ان يفهم ابن خليفه وضبطه باسما سمع منه اشبه كلامه وقد حدثت
جماعة من الصحابة ممن بعدهم بعد مجاوزة الثمانين فمن الصحابة اشهر من مالك وعبد الله ابن ابي
وسهل بن سعد في آخرين ومن التابعين شرح القاضي ومجاهد والسجعي في آخرين ومن اتباعهم
ملك ابن اشهر والليث بن سعد وسعد بن عيينة في آخرين منهم ومن بعدهم وقد ذكر القاضي عياض

ان ملك

ان ملك بن اشهر قال انما يحرق الكذابون وقد حدث جماعة بعد ان جاوزوا المائة فمن
الصحابة حكيم بن حزام ومن التابعين شريك بن عبد الله الهميري ومن بعدهم الحسن بن عرفة
وابو القاسم بن محمد البغوي وابو اسحق بن ابراهيم بن الهيثمي حدث وهو ابن مائة وثلاث
سنة والقاضي ابو الطيب ظاهر بن عبد الله الطبري والحافظ ابو ظاهرا احمد بن محمد السلفي وغيرهم
ولم يتغير احد منهم وقر القاري يرمي على الهيثمي بعد ان جاوز المائة واداد اختاره بذكره
ص ان الجبان حنفته من فرقته **ص** كالمطيري حنفته بروقه **ص**

فقال له الهيثمي قل النور يا نور فان القلب لا روق له ففرح الناس بصحة عقله وجودة
حيته قال الجوهري والرواق القرن قال القاضي عياض وانما كرهه لاصحاب الثمانين اكره
لان الغالب على من بلغ هذه السن اخلاق الجسوم والذاكر وضعف الحال وبغير الفهم وحلول
الحرق مخافة ان يبدل به التغيير والاختلال فلا يظن له الا بعد ان جازت عليه اشياء
ص وينبغي امتثال الاعمى ان يحق **ص** وان من سئل لم قد عرف **ص**
ص رجحان راويه دل فهو حق **ص** وترك حديث بحضرة الاحق **ص**
ص وبعضهم كره الاخذ عنه **ص** ببلد وفيه اولى منه **ص**

ش اي وينبغي لمن عجز وخاف ان يدخل عليه ما ليس من حديثه ان يمسك عن الرواية
وينبغي ايضا للحديث اذا سئل بحرق او كتاب ان يقرأ عليه وهو يعلم ان غيره في بلدته او
غيرها رجع في روايته منه بكونه اعلا اسنادا منه فيه او سماع غيره مستظلا بالسمع وفي
طريقه هو اجازة او غير ذلك من الترجيحات ان يدل السائل على هو احق بذلك منه فذلك
من النصيحة في العلم وينبغي ايضا ان لا يحدث بحضرة من هو احق بالتحدث واولى به
منه فقد كان ابراهيم النخعي اذا اجتمع مع الشعبي لم يتكلم ابراهيم بشيء وزاد بعضهم
على هذا بان كره الرواية ببلد فيه من هو اولى منه لسنته او غيره لك فقد قال يحيى بن يعين
الذي حدث ببلده ومنها اولى بالتحدث منه احمق وروى عنه انه قال اذا حدثت ببلد
فيه سئل اي شهر فجب للحديث ان يحلق

ص ولا تقم لاحد واقبل **ص** عليهم والحديث رتل **ص**
ص واحمد وصل مع سلام ودعا **ص** في بدأ مجلس وحثه معا **ص**

ش وينبغي للشيخ ان لا يقوم لاحد في حال التحديث وكذلك قارئ الحديث بلغنا عن محمد بن
عبد الله الفقيه وهو زيد المروري انه قال القارئ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قام لاحد فانه يكتب عليه خطمه ويستحب له ان يقبل على من يحدثهم فقد روي
عن جيب بن ابى ثابت قال من السنة اذا حدثت القوم ان يقبل عليهم جميعا وروينا عنه قال
كانوا يجيبون اذا حدث الرجل ان لا يقبل على الرجل الواحد ولكن يجتمع به ويستحب

ان يروى الحديث ولا يسهل سرّاً يمنع السامع من ادراك بعضه ففي الصحيحين من حديث عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسهل الحديث كسر ذاك الترمذي ولكنه كان يتكلم بكلام بين فصل يحفظه من جلس اليه وقال حديث حسن صحيح ويتجلب له ان يفتيح ابن الصلاح ومن ابلغ ما فتحة به ان يقول الحمد لله رب العالمين الحمد لله على كل حال والصلاة والسلام الايمان على سيد المرسلين كلما ذكره المذكرون وغفل عن ذكر الغافلون اللهم صل عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل رسول الصالحين نهاية ما ينبغي ان يسأل الشاكر اللهم صل عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل رسول الصالحين نهاية ما ينبغي ان يسأل الشاكر

ص واعقد للاملا بمثلها فاذكركم ان ارفع الالهام والخذتم ان
ص فكثر جوع فاحذ متمليا محضاً لا يفتقطة مستويها
ص بعال او فقاماً يتبع ما سمعه بطقاً ومفهماً

ش يستحب للحديث العارف ان يعقد مجلساً لاملأ الحديث فانه من اعلامات الاشباع والتحمل فان كثرة الجمع فليتخذ متمليا يبلغ عنه فقد فعل ذلك ملك وشعبه وكيع وابوعامر ويزيد بن هارون في عدد كثير من الحفاظ والمحدثين وقد روي في سنن ابوداود والنسائي من حديث رافع بن عمرو وقال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحطب الناس عيسى حين ارتفع الضحى على بعله شمساً وعلى رضى الله عنه يعبر عنه فان تكاثر الجمع بحيث لا تكفي متحمل واحد اتخذ متملين فاكثروا فقد روي ان ابا سئل الكشي اسماً في رجة عثمان وكان في مجلسه سبعة متملين يبلغ كل واحد صاحبه الذي يليه وكتب الناس عنه قياماً بايديهم المحابر ثم سحبت الرحبة وحسب من حضر محبرة فبلغ ذلك نيفاً واربعين الفحرة سوى النظارة وروينا ان مجلس عاصم بن علي كان يجتمع باكثر من مائة الف انسان وكان يترجم عليه هرون الديك وهرون مكدله وليكن المتتملي محضاً لا يتوقفها المتتملي يزيد بن هرون حيث سئل عن حديث فقال ثنا به عدة فصاح المتتملي بابا خلد عدة ابن من فقال له عدة بن فقد تك وليكن المتتملي على موضع من تقع من كرسى او نحوه والافقاً على قدمه ليكون ابلغ للسامعين وعلى المتتملي ان يتبع لفظ الململي فيرويه على وجهه من غير تغيير وقال الخطيب يستحب له ان لا يخالف لفظه وقال ابن الصلاح عليه ذلك كما تقدم وفائدته ابلاغ من لم يبلغه لفظ الململي وافهام من بلغه على بعد ولم يفهمه فيتوصل بصوت المتتملي الى يفتهم وتحققه وقد تقدم الكلام فيمن لم يسمع الالفاظ المتتملي هل له ان يرويه عن المتتملي وليس له الا ان يرويها عن المتتملي عنه

ص واشتحنوا البدق بقرائ تلاً وبعده استنصت ثم يستملا
ص فالجهد والصلاة ثم اقبل نقول من او ما ذكرت وانتهى
ص له وصلى وتوضى رافعاً والشيخ ترجم الشيخ ودعا

منه وشتحنوا

ش واشتحنوا افتتاح مجلس الاملا بقراءة فارسي يبي من القرآن العظيم وقال الخطيب سورة من القرآن ثم روى باسناده الى ابي حفصة قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعوا وتذاكروا العلم وقروا سورة فاذا فرغ القاري استنصت المتتملي اهل المجلس حيث احتج للاشتصاص ففي الصحيحين من حديث حرير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له في حجة الوداع استنصت الناس فاذا انصت الناس بشمل المتتملي وحمد الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم اقبل على الشيخ المحدث فاثلا له من ذكرك اي من الشيخ او ما ذكرت اي من الاحاديث رحمة الله او غفرانه لك وهو المراد بقولي وانتهى له اي دغاله وقد روينا عن يحيى ابن الكشم قال نلت القضا وقضا القضاة والوزارة وكذا وكذا ما سيرت بشي مثل قول المتتملي من ذكرك رحمة الله قال الخطيب واذا انتهى المتتملي في الاشارة الى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم استنصت له الصلاة عليه رافعاً صوته بذلك وهكذا يفعل في كل حديث عاد فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال واذا انتهى الى ذكر بعض الصحابة قال رضوان الله عليه او رضى الله عنه انتهى وكذلك الترضي والترحم عن الائمة فقد روى الخطيب ان الربيع بن سليمان قال القاري يوماً حدثتكم النافعي فلم يقل رضى الله عنه فقال الربيع والاحرف حتى يقال رضى الله عنه وقولي والشيخ هو مبتدئ الى الشيخ الململي بتوجه لسيوخته الدين حدث عنهم بذكر انشائهم وبعض مناقبهم ويدعولهم بالمعفرة والرحمة قال الخطيب اذا فعل المتتملي ما ذكرته قال الراوي سافلان ثم سب شيخه الذي سماه حتى يبلغ ينسبه منهاه قال والجمع بين اسم الشيخ وكنيته ابلغ في اعظامه ثم قال انه يقتصر في الرواية على اسم من لا يسكل كايوب ويونس ومالك والليث ونحوهم وهكذا من كان مشهوراً بنفسه الى ابيه او قبيلته قد اكتفى في كثير من الروايات بذكر ما استه به وان لم يسم كابن عون وابن جريح وابن لهيعة وابن عيينة ونحوهم وكالسجعي والنخعي والزهري والثوري والاوزاعي والشافعي ونحوهم ثم ذكر من استه بلقب او كنية او نسبة لام او نقص كالعوري ونحوه وسياقي واما ذكر بعض اوصافه فقول ابوسلم الخولاني حدثني الحبيب الامين اما هو الى فحيت واما هو عندي فامين عوف بن مالك رواه مسلم وكقول سروق حدثني الصدوق جيبه جيب الله المبراة من عند الله وكقول ابن ابراهيم حدثني الحريري بن عبيد بن عباس وكقول الشعبي حدثنا الربيع بن خثيم وكان من معادن الصدوق وكقول ابن عيينة ثنا وثق الناس ايوب وكقول شعبة حدثني سيد الفقهاء ايوب وقال وكيع حدثنا سفيان امير المؤمنين في الحديث وقال ابن خزيمة سامن لم تر عيناي مثله محمد بن اسم الطوسي وسال الحافظ ابوسعيد العلاءي يوماً عن الرضى الطبري فقال حدثنا الامام ابو اسحق الطبري وهو اجل شيخ لقيه

وذكر معروف بن بشير من لقبه كغدير او وصف نقص او نسب
لامه فجاز ما لم يكن بذكره كما من علة وصر

قال الخطيب غلبت القاب جماعة من اهل العلم فاقصر الناس على ذكر القابهم في الرواية
عنهم منهم عند محمد بن جعفر ولون محمد بن سليمان المصيصي ومثلهما عبد الله
بن عمر الكوفي وعارم محمد بن الفضل السدوسي وسعد بن سعيد بن سليمان الواسطي وصاع
محمد بن عبد الرحمن البغدادي ومطير محمد بن عبد الله الحضرمي ونفطويه ابراهيم بن محمد بن
التحوي وقال لم يخلف العلماء في انه يجوز ذكر الشيخ وتعرفه بصفته التي ليست نقصا
في خلقه كالطول والرزقة والشقرة والجمرة والصفرة قال وكذلك يجوز وصفه بالعرج
والقصر والعما والعور والعشى والحول والاقعد والشلل كعمران القصير وابي معوية الضربوه
بن موسى الاعور وسليمان بن احمد وعبد الرحمن بن هرير من الاعرج وعاصم الاحول وابي عمر
للقعد ومنصور الاشيل وجماعة وسئل ابن المبارك عن فلان القصير وفلان الاعرج وفلان الاصفر
وحيد الطويل قال اريد بصفته ولم يرد عيبه فلا بأس قال الخطيب واذا كان معروفا باسم
أبيه وهو الغالب عليه جاز نسبته اليه مثل بن مويهب وابي ام مكتوم ويعلى بن مويهب
والحارث بن البرصاء وغيرهم من الصحابة ومن بعدهم كمنصور بن صفية واسماعيل بن عتبة
واسمى الصلاح الجواز ما يكرهه الملقب فقال الاما كرهه من ذلك كما في اسمعيل بن ابراهيم
المعروف بان عليه وهي امه وقيل ام امه روي عن يحيى بن معين انه كان يقول حدثنا اسمعيل
بن عتبة فنهاه لعهد حنبل وقال قل اسمعيل بن ابراهيم فانه بلغني انه كان يكره ان ينسب
الراية فقال قد قبلنا منك يا معلم الخير ولم يستثن الخطيب ذلك من الجواز بل روى هذه
الحكاية والظاهر ان ما قاله احمد على طريق الادب لا للترويه

واذروني الاملا عن شيخو قدم
ما فيه فائدة ولا تنجز
على الاسناد فيصير متن
ولجنب المشكل خوف المفتن

قال الخطيب يستحب للراوي ان لا يقتصر في املائه على الرواية عن شيخ واحد من شيوخه
بل يروي عن جماعتهم ويقدم من علا اسناده منهم زاد ابن الصلاح او يقدم الاولى من وجها
آخر قال وينبغي ما يملكه ويتحرى المتفاد منه قال الخطيب ومن اتبع ما عملى الاحاديث الفقهية قال
ويستحب ايضا املا احاديث الترغيب قال واذا روى حديثا في كلام غريب فسه او معنى
غامض بيته واظهره ثم روى عن ابن مهدي قال لو استغفلت من اوى ما استدبرت له لكتب
جنب كل حديث تفسيره قال الخطيب ويستحب للراوي ان يبينه على فضل ما يرويه وبين المعاني
التي لا يعرفها الا الحفاظ من اماله وذويه فان كان الحديث عالما علوا متفاوتا وصفه بذلك

وهكذا

وهكذا اذا كان راويه غاية في الثقة والعدالة قال ويستحب اذا روى حديثا
ومعلولا ان يبين علمه واذا كان في الاسناد اسم يشاكل غيره في الصورة استحب له ان
يذكر صورة اعجامة ثم يرد كالتبني على تاريخ السماع القديم وكونه انفراد عن شيخ
به وكون الحديث لا يوجد الا عنده قال الخطيب ويكون املاؤه عن كل شيخ حديثا
واحدا فانه اعم للفائدة واكثر للنفعه فالواستعد ما علا سئله وقصر منه وروينا
عن علي بن حجر يقول ^{انه كان} وظيفت امانه للغريب في كل يوم سوى ما نعال

سريته او مشيئة احاديث فقه فصار حيا ^{قال} الخطيب
وينبغي ان يعتمد في املائه الرواية عن ثقات شيوخه ولا يروي عن كذاب ولا متظا
بعد ولا معروف بالفسق قال ويجتنب في اماليه روايه ما لا يجتمعه عقول العوام
لما لا يومن عليهم فيه من دخول الخطا والاهام وان يشبهوا الله تعالى بخلقهم ويلحقوا به
ما يتجمل في وصفه وذلك نحو احاديث الصفات التي ظاهرها يقتضي التشبيه والتجسيم
وانبات الجوارح والاعضا لا لابي القديم وان كانت الاحاديث صحاحا لها في النوازل
طرف ووجوه الامن حقا الاتروي الا اهلها خوفا من ان يصل بها من جهل معانيها
يجهلها على ظاهرها او يستنكرها مرة ها وبكذب روايتها ويقبلها ثم روى حديث ابي هريرة
لن بالمرأ النمان يحدث بكل ما سمع وقول علي بن محبوب ان تكذب الله ورسوله حدثوا الناس
بما يعرفون ودعوا ما ينكرون وقول ابن مسعود ان الرجل يحدث بالحديث فيسمع من لا يبلغ
عقله فهم ذلك الحديث فيكون عليه فتنه ^{قال} الخطيب ومما راى العلماء ان الصدوق
عن روايته للعوام اولى احاديث الرخص كحديث الرخصة في التبيد ثم ذكر كراهيه
روايه احاديث بني اسرائيل الماثورة عن اهل الكتاب وما نقل عن اهل الكتاب
ثم روى عن الشافعي رضي الله عنه ان معنى حديث حدثنا عن بني اسرائيل والارح
اي لا بأس ان تحد ثواعنهم ما سمعتم وان استحلال ان تكون في هذه الامه مثل ما روى
ان ثباهم تطول والنار التي تنزل من السماء فناكل القربان اشهر وقال بعض العلماء ان
قوله والارح في موضع الحال اي حدثوا عنهم حيث الارح في الحديث عنهم كما حفظ عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم من اخبارهم قال الخطيب وعن صحابته وعن العلماء فان روايته تجوز
قال ويجتنب ما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم وقدره وهي الخطيب في كتاب في القول في عمل
النجوم من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ذكر اصحابي فامسكوا
ورواه ابن عدي من حديث ابن عمر ايضا وكلاهما لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم
والفتن بفتح الفاء مصدر قولك فتن حكاة الخليل بن احمد رحمه الله
واستحسن الاسناد في الاواخر بعد الحكايات مع التواوير

ان



في الجمل والسماع
 من واعمل بما تشع في الفضائل، والشيخ حمله ولا تشاقل،
 عليه تطويلا حيث نصح، ولا يمكن منعك التكبير،
 او الحيا عن طلب واجتنب، كثر السماع فهو لوم واكتب،
 ما يستفيد عاليا ونازلا، لا كثرة الشيوخ بيتا عاطلا،
 وعزيقا اذ كنت قسرا، ثم اذار وبيته ففتش،
 فليس من ذا والكاتب، سماعه لا تنحه تشد،
 وان يضيق جال عن استيعابه، لعار في اجاد في انتخابه،
 او قصر استعان ذا حفظ فقد، كان من الحفاظ من له يعد،
 وعلما في الاصل ما خطا، او هزين او بصار او طاب،

ش وليستعمل الطالب ما سمع من الحديث في فضائل الاعمال فقد روي في حديث علي ان
 رجلا قال برسول الله ما نفي عن حجة الجمل قال العمل قال فما نفي حجة العمل قال
 العمل وروينا عن سب من الحديث قال ما اصحاب الحديث اذ واركاه هذا
 الحديث اعملوا من كل ما نفي حديث بحمته احاديث وروينا عن عمرو بن قيس الملائي
 قال اذا بلغك شيء من الخير فاعمله ولو حرة تكن من اهله وروينا عن وكيع قال اذا
 اردت ان تحفظ الحديث فاعمله به وروينا عن ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع
 قال كانت تعين علي حفظ الحديث بالعمل به وروينا عن احمد بن حنبل قال ما كنت
 حدثنا الا وقد علمت به حتى مررت في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمعت واعلم
 انما طسه دينارا فاعطيت للحمام دينارا حتى اجتمعت ولحق الطالب الشيخ فقد روي عن غيره
 قال كانت اهاب ابراهيم كما نهاب الامير وروينا عن البخاري قال ما رأيت احدا او قرا للمحدثين
 من يحيى بن معين وليخذ من السفل عليه لثلا نصح ومله قال الخطيب واذا حدثت
 فيجب ان ياخذ من العفو والنصح قال والاضحار يغير الافهام وتقتد الاخلاق ويحبل
 الطباع وقد كان اسمعيل بن ابي خالد من احسن الناقلين فلم ير الواب حتى با خلقه عن محمد
 بن سيرين انه سأل رجلا عن حديث وقد مر ان يقوم فقال

انك لا تظنني بالاطق، ساكر ما سررتني من خلق،
 فلا ابن الصلاح نحس على فاعل ذلك ان يحرم الاستماع قلت وقد حرمت ذلك فان شيخنا ابا العباس
 لعبد بن عبد الرحمن المرزوق كان كبر وعجز عن الاسماع حتى كنا نتالفه على قراه الشيخ اليسر فقرأ عليه
 بعض اصحابنا فما بلغني العمد باجازه من ابن عبد الواسع واطال عليه فاضجره فكان يقول له الشيخ
 لا احياك الله ان يروها عن او نحو ذلك فمات الطالب بعد قليل ولم ينتفع بما سمعه عليه

وروي

ويحذر

ويحذر الطالب ان يمتعه التكبر او الحيا عن طلب العلم فقد ذكر البخاري عن مجاهد
 قال لا يزال العلم مستحي ولا تكبر، وليجتنب الطالب ان يظفر شيخ او سماع
 لشيخ فكمته لسفره به عن اضرابه فذلك لوم من فاعله على انه قد روينا فعل ذلك عن جماعة
 من الائمة المستقدمين كسببه وسفيان الثوري وهشيم والليث وابن جريح وسفيان
 ابن عيينة وابن كهيعة وعبد الرزاق واسد اعلم بمقاصدهم في ذلك وروينا عن ملك
 قال من بركة الحديث افادة بعضهم بعضا ونحوه عن ابن المبارك ويحيى بن معين وروينا
 عن يحيى بن معين قال من نجل الحديث وكتبه على الناس سماعهم لم يفلح وروينا عن اسحق
 بن راهويه قال قد راينا اقواما منعوا هذا السماع فواسه ما فلعوا ولا انجحوا قال
 الخطيب والذي يستحبه افادة الحديث لمن لم يسمعه والدلالة على الشيوخ والنبية
 على رواتهم فان اقل ما في ذلك التصحيح للطالب والحفظ للمطلوب مع ما كتبت به من جرح
 الاجر وجميل الذكر ثم روي ما يشاهده الى ابن عباس مرفعه قال اخواني تناصحوكم في العلم ولا تكتم بعضكم
 فان خيانة الرجل في علمه اسد من خيافته في ماله ثم روي عن الثوري قال النصف بعصمك
 بعضا وهذا يدل على ان ما روي عنه وعن تقدم ذكره من الائمة مما يخالف ذلك محمول على كتمه
 عن لم يروقه اهلا وعلى لم يقبل الصواب اذا ارشد اليه او نحو ذلك وقد قال الخطيب من اذاه
 لجملة فطالية والاخبار الى الحجة عن الخطا والممازاة في الصواب فهو لذي الوصف مذموم ما توم
 ويحذر الفائدة عنه غير مؤتب ولا مألوم وروينا عن الخليل بن احمد انه قال لا يعبده معمر بن المنذر
 لان دن على عجب خطا فيستفيد منك علما ويحذر كبه عدوا وليكن همه الطالب بحصيل الفائدة
 سوا وقت له تغلوا وينزل ولا مانع ان يكتب عن هو دونه ما يستفيده وروينا عن سفيان وكيع
 قال لا يكون الرجل من اهل الحديث حتى يكتب وقال وكيع لا يكون عالما حتى ماخذ من هو فوقه
 وعن هو دونه وعن هو مثله وكان ابن المبارك يكتب عن دونه فقل له فقال لعل الكلبة التي فيها
 نجاني لم يبع لي وليحذر الطالب ان يكون همته تكثير الشيوخ لجملة اسم الكثرة وصبرها قال ابن
 الصلاح وليس بموفق من ضيق سامن وقته في ذلك وروينا عن عفان انه سمع قوما يقولون
 نخطنا كتب فلان فقال هذا الضرب من الناس لا يفلحون كما ما في هذا وسمع منه ما ليس
 عنك هذا ويسمى من هذا ما ليس عند هذا فقد منا الكوفة فاقنا اربعة اشهر وكوارد فان نكتب
 مائة الحديث لكتبناها ما كتبنا الا قد حرمنا الا في حديثك وما راضينا من احد
 الا بالاملا الا سر بك فانه ابو عيسى قال ابن الصلاح وليس من ذلك قول ابو حاتم الرازي اذا
 كتبت فمشت واذا حدثت ففتش والفتش ايضا جمع الشيء من ههنا وههنا وما ههنا ولم بين
 ابن الصلاح ما المراد بذلك وكانه اراد اكتب الفائدة ممن سمعها ولا يخرج ذلك حتى ينظر فيمن
 حدثك اهل ان يوحى عنه امر لا يفهم فان ذلك يموت الشيخ او سفره او سفره فاذا كان

ط
 عن دونه

اهو

وقت الرواية عنه وقت العمل بذلك ففتش جيندا وقد ترجم عليه الخطيب باب من قال
يكتب عن كل احد ويحتمل ان يراى جاتمه استيعاب الكتاب المشهور وترك الصحابه او
استيعاب ما عند الشيخ وقت التحمل وتكون النظرة حاله الرواية وقد يكون قصد الحديث
بكثر طرق الحديث وجمع اطرافه فيكون ذلك شيوخه والباقي بذلك فقد روينا عن ابي حاتم
قال لو كتبت الحديث من سنين حده كما عقلتناه وقد وصف بالاكثار من الشيوخ سفان الثوري
وابوداود الطيالسي ويونس بن محمد اللودب ومحمد بن يونس الكديمي وابوعبداسه بن مسنده
والقسم بن داود البغدادي وروينا عنه قال كتبت عن **سنة** الاق شيخ **هـ** وبنبغي للطالب
ان يشعركت ما وقع له من كتاب او جزء على التمام ولا يحسنه فربما احتاج بعد ذلك
الرواية شيء منه لم يكن فيما اتخذه منه فيقدم وقد روينا عن ابن المبارك قال ما اتخبت
على عالم قط الا دمت وروينا عنه انه قال ما جاء من متيق خبر قط وروينا عن يحيى بن عمار
قال صاحب الانتخاب سدم وصاحب النسخ لا سدم وقد فرق الخطيب في ذلك بين ابي بكر النسخ
عيسى والطالب واردا غريبا فقال اذا كان الحديث مكررا وفي الرواية معسرا فنبغي للطالب
ان ينتقى حديثه وسحبه فكتب عنه ما لا يجد عند غيره ويجنب المعاد من رواياته قال
وهكذا احكم الوارد من الكريال الذين لا يمكنهم طول الاقامة والنواقل وامامتي لم يميز الطالب
معاد حديثه من غيره وما يشارك في روايته مما انفرد به فالاولى ان يكتب حديثه على الاستيعاب
دون الانتقاء والانتخاب اشهر **هـ** واليه اشرف بقولي وان لضيق حال عن استيعابه اي الغرض
النسخ او يكون الشيخ او الطالب واردا غير معسوم ونحو ذلك وقولي لعارف اي جودة الانتقاء
فقد روينا عن يحيى بن معين قال دفع الي ابن وهب كتابين عن معونة بن صالح حمائة
او ستمائة حديث فانتيقت شرارها لم يكن لي بها يومئذ معرفة وان قصر الطالب
عن معرفة الانتخاب وجودته فقال الخطيب ينبغي ان يستعين ببعض حفاظ وقته
على انعام الغرض في سماعه وكتبه ثم ذكر من العرفين بحسن الانتقاء بازعة الرازي
واباجيد الرمن السائي وابره **هـ** من اورمه الاصهباني وعبيد العجل وابي بكر الجعاني
وعمر البصري ومحمد المسطر والدارقطني وابي الفتح بن ابى الفوارس وابي القاسم هبه الله
ابن الحسن الطبري الالكائي وقولي وعلو في الاصل هذا بيان لما جرت به عادة الحفاظ
من تعليمهم في اصل الشيخ على ما يتخوه وفائدته لاجل المعارضه او لمسك الشيخ اصله
او الاحتمال ذهاب الفرع فينقل من الاصل او يحدث من الاصل بذلك العلم عليه واختياره
لصورة العلامة مختلفة والارجح في ذلك فكان الدارقطني يعلم بخطه عن طريقه في الحاشية
البيروني وكان الالكائي يعلم على اول اسناد الحديث بخط صغير بالجره وهذا الذي استقر عليه عمل
الكثير المتأخرين وكان ابو الفضل علي ابن الحسن العسكري يعلم بصوره هي تين بحرف في الحاشية

ولا يفتن
لوم

العلمي

البيروني وكان ابو الحسن النعماني يعلم صاذا ممدودة بحرف في الحاشية النعماني ايضا وكان ابو محمد
الجلال يعلم طامدودة كذلك وكان محمد بن طلحة النعماني يعلم بخان احدها الى جنب اخيه
كذلك **ص** ولا تكن مقتصر ان تسما **هـ** وكتبه من دون فهم نفعنا **هـ**
هـ واقرا كتابا في علوم الاشر **هـ** كابن الصلاح او كذا المختصر **هـ**
ش لا ينبغي لطالب العلم ان يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فقد روينا
عن ابو عاصم النبيل قال الرياسة في الحديث بلا رايه رياسته نذله قال الخطيب هي اجتماع
الطلبية على الراوي للسمع عند علوسه قال فادا ميز الطالب يفهم الحديث ومعرفته
تعمل بركة ذلك في بيئته قال ولولم يكن في الاقتصار على سماع الحديث وتحليله الصحف دون
التميز معرفة صحيحه من فاسده والوقوف على اختلاف وجوهه والتصرف في انواع
علومه الا لطيب العزلة القدرية من سلك تلك الطريقة بالحسويه لوجب على الطالب
الاقتناء لنفسه ودفع ذلك عنه وعن ائمة حديثه وروينا عن فارس بن الحسين لنفسه **هـ**
هـ يا طالب العلم الذي ذهبت **هـ** بمحدثه الرواية **هـ**
هـ كن في الرواية والعناية **هـ** بالرواية والدراسة **هـ**
هـ وار القليل وواعه **هـ** فالعلم ليس له نفايه **هـ**
وقولي وكتبه هو منصوب عطفًا على محل ان المصدرية تحملها نصب على نزع الخافض اي مقتصر
على سماع الحديث وكتبه **هـ** وبنبغي للطالب ان يقدم قراه كتاب في علوم الحديث حفظا وتفهما
لتعرف مصطلح اهله قال ابن الصلاح ثم ان هذا الكتاب مدخل الى هذا الشأن مفضح عن
اصوله وفروعه شارح لمصطلحات اهله ومقاصدهم ومهماتهم التي ينقص الحديث بالجهل بها
نقصا فاحسنا فهو ان شاء الله جدير بان تقدم العناية به وقولي او كذا المختصر اشارة الى هذه الارجوزة **هـ**
ص وبالصحاحين امدان ثم الشن **هـ** واليه في ضبطها وفهمها ثم **هـ**
هـ بما اقتضته حاجة منسند **هـ** احمد والموطا المهم **هـ**
هـ وعمل خيرها الاحمد **هـ** والدارقطني والتواتر **هـ** عدا **هـ**
هـ وخيرها الكبير للحقفي **هـ** والجرج والتعديل للرازي **هـ**
هـ وكتب المؤلف المشهور **هـ** والاحمل الاحمال للامير **هـ**
ش قال الخطيب من اول ما ينبغي ان يستعمله الطالب شدة الحرص على السماع والمشاركة
اليه والملازمة للشيوخ وبتدئ سماع الامهات من كتب اهل الترتيب والاصول للجامعة
الشن واحتملها بالتقدم الصحيحان البخاري ومسلم وما يتلو الصحيحين سنن ابي داود
والنسائي والترمذي وكتاب بن خزيمة قال ابن الصلاح صطامتها كلها ومهما حكي معانيها
قال واحمد عن عن كتاب السنن الكبير للبيهقي فانما لا يعلم مثله في باب ثم سائر ما من حاجه

صاحب الحديث اليه من كتب السنن ككتاب احمد ومن كتب الجوامع المصنفة في الاحكام وموطا
ملك هو المقدم منها وافر الخطيب بعد ان ذكر الكتب المنسوبة ثم كتب المسانيد الكبار مثل
سنن احمد وابن راهويه وابي بكر بن ابي شيبة وابي خزيمة وعبد بن حميد واحمد بن
سنان والحسن بن سفيان وابي يعلى وما يوجد من مسند يعقوب بن شيبة واسماعيل
القاضي ومحمد بن ايوب الرازي ثم الكتب المصنفة مثل كتب بن جرير وابن ابي عروبة
وابن المبارك وابن عيينة وهشيم وابن وهب والوليد بن مسلم ووكيع وعبد الوهاب
بن عطاء وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وغيرهم قال **واما موطا** ملك رضي الله عنه
فهو المقدم في هذا النوع ويجب ان يبتدأ بذكره على كل كتاب لغيره ثم الكتب المتعلقة
بصل الحديث فمنها كتاب احمد بن حنبل وابن المدني وابن ابي حاتم وابي علي النيسابوري
والدارقطني والتميمي ثم تواريخ الحديثين مثل كتاب ابن معين ورواية **صحيح** ورواية
الفضل الغلابي ورواية الحسين بن حيان وتاريخ خليفه ورواية ابي حنسان الربادي
ويعقوب الفسوي وابن ابي حنيفة وابي زرعة الدمشقي وحنبل بن اسحق والسراج والراجح
والتعدلي لابن ابي حاتم قال ويؤتى على هذه الكتب كلها تاريخ محمد بن اسمعيل البخاري
يروي التاريخ الكبير وله ثلاثة تواريخ واليهذا اشرف بقول من غيرها الكبير للجعفي البخاري
وقال **ابن الصلاح** ان من جواد العلل كتاب **نعم** والدارقطني ومن افضل التواريخ
تاريخ البخاري الكبير وكتاب ابن ابي حاتم قال ومن كتب الضبط لمشكل الاسماء قال ومن اجملها
كتاب الاحمال لابي نصر بن ماکولا

- 1. واحفظه بالتمريخ ثم ذكر به والايقان اصح من وبادر
- 2. اذا ناهت الى التاليف مهور وتذكر وهو في التصنيف
- 3. طريقان جمعه ابوابا او مناهج صوابا
- 4. وجمعه مغللا كما فعل يعقوب اعلا رتبة وما جمل

ش لكن تحفظ الطالب الحديث على التدرج قليلا قليلا ولا تاخذ نفسه بما لا يطيقه في الحديث
الصحيح خذ وان الاعمال بما تطيقون وروينا عن الثوري قال كنت اتي الامشور منصورا فاسمع اربعة
احاديث حسنة ثم انصرف كراهيه ان تكلم وتفلت وروينا اخذ ذلك عن شعبه وابن علقمة
ومعرو وروينا عن الزهري قال من طلب العلم جملة فانه جملة وانما تدرك العلم حديث وحديثان
وقال ايضا فيما رويناه عنه ان هذا العلم ان احدهم بالكثرة له غلبه ولكن حده مع الايام
والليالي اخذ اذ فيعنا نظيره ومما عيى على واما الحفظ المذكورة وروينا عن علي بن ابي طالب
رضي الله عنه قال تذكروا هذا الحديث ان لا تفعلوا بدارس وروينا عن ابن مسعود قال يذكر
الحديث فان حيوته مذكورته وروينا اخوه عن ابي سعيد الخدري وابن عباس وروينا

عن الخليل

عن الخليل بن احمد قال ذكر بعضكم تذكر ما عندك واستفده ما ليس عندك وروينا عن عبد
بن المعتز قال من اكثر ما ذكره العلماء قال من نفس ما علمه واستفاد ما لم يعلم وليكن الحديث
مصاحبا للايقان فقد روي عن عبد الرحمن بن مهدي قال الحفظ الايقان واذا ما اهل
الحديث للتاليف والخراج واستعد لذلك فليبادر اليه فقد قال الخطيب فلما تمهر
في علم الحديث ونفق على غوامضه واستند الخفي من فوائده الامن جميع متفرقه والف
متشعبة وضمه بعضه البعض واستعمل بتصنيف ابوابه وترتيب اصنافه فان
ذلك للفعل ما يقوى النفس ويثبت الحفظ ويذكر القلب وشحن الطبع وينشط
اللسان ويحيد البيان وتكشف المشبهة ويوضح الملبس وتكسب الصواب جميل الذكر وعمله
الى آخر الدهر كما قال الشاعر

يموت قوم فجي العبد ذكرهم وللجهل يلحق امواتا باسوات
قال وكان بعض شيوخنا يقول من اراد الفائدة فليكثر قلم الشرح ولياخذ فكم التخرج
وروي عن الحافظ ابي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري قال رأت عبد الغني بن
سعيد الحافظ في المنام فقال لي ما با عبد الله خرج وصنف قل ان حال سنك وبينه هذا
انا قد ترائي قد حال بيني وبين ذلك ثم ان للعلماني تصنيف الحديث وجمعه طريقتين
احداها تصنيفه على الابواب على احكام الفقه وغيرها كالكاتب السنن والموطا وبقية
المصنفات والثانية تصنيفه على مسانيد الصحابة كل مسند على حدة كما تقدم وروينا
عن الدارقطني قال اول من صنف مسندا وتبعه نعيم بن حماد قال الخطيب وقد صنف
اشد بن موسى مسندا وكان الكبر من نعيم سنا واقدم سماجا فيحتمل ان يكون نعيم سبقه
ويحدثه قال الخطيب فان ساربت اسما الصحابة على حروف المعجم وان ساعلى القبايل
فيبدأ بين هائم ثم الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب وان سار
على قدم سوابق الصحابة في الاسلام قال وهذه الطريقة احب اليها فيبدأ بالعشر
ثم بالقدمين من اهل بيته وروينا عن اهل الحديثية ثم من اسلم وهاجر بين الحديثية
والفتح ثم من اسلم يوم الفتح ثم اصاع الاسنان كالسابق بن يزيد وابي الطفيل قال ابن
الصلاح ثم بالنساء قال وهذا حسن والاول اشمل قال الخطيب يستحب ان يصنف المسند
مغللا فان معرفة العلم اهل انواع الحديث وروينا عن عبد الرحمن بن مهدي قال لان اعرف
علم حديث هو عندي احب الي من كتب عشر من حديث النبي عندي وقد جمع يعقوب بن شيبة
مسندا مغللا قال الزهري ولم يصنف يعقوب كله قال وصحبت الشيخ يقولون لم يتم
مسند مغللا قط قال وقيل ان نسخة مسند ابي هريرة شهدت بمصر فكانت ماتي جز
قال لفته على ما خرج من المسند عشرة الاف دينار قال الخطيب والذي ظهر ليعقوب

قد جمل

مُسند العشرة وابن مسعود وعمار وعتبة بن غزوان والعباس وبعض الموالى هذا الذي
راينا من مسنده والى هذا الشرح بقولى وما حمل وهو من الزوائد على ابن الصلاح
من وجمع ابوابا او شيوخا او تراجمها او طرقها وقد راوا
كراهة الجمع لذى تفضير كذا في الخراج بلا تحريف
من وما جرت عادة اهل الحديث ان يحصوه بالجمع والتاليف الابواب والشيوخ والتراجم
والطرق واما جمع الابواب فهو افراد باب واحد بالتصنيف ككتاب رفع اليد من
وباب القراءة خلف الامام او درها البخارى بالتصنيف وباب التصديق بالنظر لله تعالى
افزده الاجرى وباب النية افزده ابن ابى الدنيا وباب القضاء بالميمين مع الشاهد افزده الدار
قطنى وباب القنوت افزده ابن مسنده وباب البسملة افزده بن عبد البر وغيره وغير ذلك
وان جمع الشيوخ فهو جمع حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على انفراد كجمع
حديث الاعمش للاشعاعى وحديث الفضيل بن عياض للنسائي وحديث محمد بن
سنان للقطراني وغير ذلك وقد ذكر الخطيب من جمع حديثه اشعاعى بن ابي خالد وابوب
ابن ابي تيمية وبيان بن بشر والحنين بن صالح بن يحيى وجماد بن زبير وداود بن ابي هند
وربيعة بن ابي عبد الرحمن وزائدة وزهير او زياد بن سعد وسفيان الثوري وسفيان
ثيابه وسليمان بن اسحق الشيباني وسليمان بن طرجان وسليمان بن مهران الاعمش وسعد
وصفوان بن سليم وطلحة بن مصرف وعبد الله بن عون وعبد الرحمن بن عمر والاوزاعي
وعبد الله بن عمر العمري وانا حصن عثمان بن ابي عاصم الكوفي وعمرو بن دينار المكي وملك
بن اسحق ومحمد بن محماد ومحمد بن سقفة ومحمد بن مسلم بن شهاب ومحمد بن واسع وشعيب بن
كدام ومطر بن طهمان وهشام بن مسعود ويحيى بن سعيد الانصاري ويونس بن عبيد
البصري ورويان عن عثمان بن سعيد الدارمي قال يقال من لم يجمع حديث هو الخبيث
هو مفلس في الحديث سفيان وشعبة وملك وجماد بن زيد وابن عيينة وهم اصول الذين
واما جمع التراجم فهو جمع ما جازت جمعه واحده من الحديث كما ذكر عن نافع عن ابن عمر وسهيل بن
ابى صالح عن ابيه عن ابي هريرة وهشام بن عروة عن ابيه عن عائشة وابوب عن ابن
سيرين عن ابي هريرة ونحو ذلك **واما** جمع الطرق فهو جمع طرق حديث واحد كطرق حديث
فيص العيل للطوسي وطرق حديث من كذب على مستعذرا للطبراني وطرق حديث طلب العلم
فريضة ونحو ذلك وقد اخل الخطيب هذا القسم في جمع الابواب وافزده بن الصلاح بالذكر
وهو واضح لان هذا جمع طرق حديث واحد وذلك جمع باب وفيه احاديث مختلفة والله
وكرهوا الجمع والتاليف لمن هو قاصر عن جوده التاليف ورويان عن علي بن المدني قال اذا مررت
المحدث اول ما كتبت الحديث يجمع حديث الخلل وحديث من كذب قال كنت على قفاه

وكذلك

وكذلك كرهوا الخراج والتصنيف الى الناس قبل هذنبه ومحرمه واعادة النظر فيه وتكريره
من **العالى والنازل**
من وطلب العلوسنة وقد فضل بعض النزول وهو رد
وقسموه خمسة فالاول قرب من الرسول وهو افضل
ان صحح الاسناد وقسم القريب الى اقسام وعملوا نسبي
بنسبة لكتب السنة اذ ينزل من منظرها اخذ
من ورويان عن احمد بن حنبل قال طلب الاسناد العالى سنة عن سلف ورويان عن محمد بن
اسلم الطوسي قال قرب الاسناد قربه الى الله تعالى وقال الحاكم وفي طلب الاسناد العالى
سنة صحيحة فذكر حديث اسحق بن عمار وقوله يا محمد انا رسولك فزعم كذا الحديث
قال ولو كان طلب العلق في الاسناد غير مستحب لانكر عليه سؤاله عما اجره رسوله عنه
والامر بالافتقار على ما احرم الرسول عنه ولم يحكم الحاكم خلافا في تفضيل العلق وحكاية
بن خلاد ثم الخطيب فكما عن بعض اهل النظر ان النزول في الاسناد افضل لانه يجب على الراوى
ان يجتهد في متن الحديث وتاويله وفي السائل وتعدله وكلما زاد الاجتهاد قال صاحبه
نوابا قال ابن خلاد وهذا مذهب من يزعم ان الخبر اقوى من القياس قال ابن الصلاح وهذا
مذهب ضعيف الحق قال ابن دقيق العيد ان كثرة المسئلة ليست مطلوبة لنفسها قال وارجاع
المعنى المقصود من الرواية وهو الضعة اولى **قلت** وهذا مما ينافى من يقصد السجدة لصلابة
الجماعة فيشكل طريقا بعيدة لتكثير الخطا وان اذاه سلوكها الروى للجماعة التي هي المقصود وذلك
ان المقصود من الحديث التوصل الى صحته وبعد الوهم وكلما كثر حال الاسناد بطرق اليه
احتمال الخطا والخلل وكلما قصر السند كان اسلم اللهم الا ان يكون رجال السند النازل اوثق
واحفظ واقفه ونحو ذلك على ما سياتى في آخر هذا الفصل ثم العلق في الاسناد على خمسة اقسام
كما قسمه ابو الفضل محمد بن طاهر في جزئه افزده لذلك وتبعه بن الصلاح على كونها خمسة اقسام
وان اختلف كلامها ما هيته بعض الاقسام كما سياتى القسم الاول القريب من رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حيث العدد باسناد نظيف غير ضعيف واليه الاشارة بقولى ان صحح الاسناد فاما اذا قرب
الاسناد مع ضعف بعض الرواه فلا التفات لهذا العلق لاسيما اذا كان فيه بعض الكذابين المتأخرين
من ادعى سماعا من الصحابة كما برههم بن هذبه ودينار بن عبد الله وخراس ونعيم بن سالم
ويعل بن الاسدق وابى الدنيا الاسج وخوهم قال الحافظ ابو عبد الله الذهبي في الميراث من رايته
المحدث فخرج نحو الى ابن هذبه وفعلى بن الاسدق وموسى الطويل والوالدنيا وهذا الضرب
فاعلم انه عام بعد وهذا القسم الاول هو افضل انواع العلق واجلها واعلا ما يقع للشيوخ
وهذا الزمان من الاحاديث الصحاح المتصلة بالسماع ما هو سماع الاسناد والتبع ذلك

يعلموا ان هذا الكتاب التمس على النساء وانه قد وجد فيكون الراوي كانه سمع احد من الصحابة
 ومسلم مثالا وهو الراوي عن جده راجح بن ابي جرح وحدث ابي جرح عن ابي جرح عن ابي جرح
 وراجه على الراوي الذي وقع له ذلك الحديث فهو مصنفه معنى ان الراوي كانه سمع
 الامة التمسه وصانته بذلك الحديث ومكنت بالكتب المسندة لان الظاهر على الخبر
 استعمال ذلك ما لم يثبت العلم فقط يسألوا تسويحا مما حقه لنا كما تقدم والتمه علم
 علمه قدم الوفاة انما هي العلم لا مع التفتت
 لا في فقهاء الخمسين او الالف التي مضت بسنين من بعد القسم الرابع من اصنام
 العلم وهو علم وفاة الراوي عن سيب علي وفاة ابي جرح عن ذلك الشيخ ساله من سمع
 ابي داود على التمس عند العظيم المدري اعلى من سمع على الحديث ابي داود سمع على الحديث على
 جرح سمع على حبيب المربع والخبر عن البخاري وان اسد بن زرارة سمع اياه في الكوفة في سنة
 واحد وهو ابي طبريز في مقدم وفاة الزكي على حبيب علي من بعده روي على ابي حنبل في كوفه
 كمن لا سناد يعلم على غيره بتقدم من زاوية وان كان سنادا ورواه في العدد وهذا
 كلمة بسنة سيب علي اما علم الا سناد بتقدم موت الشيخ لاسمع الساعات الى امر اخر او
 شيخ اخر فتمت بوصف بالعلم ورواه عن جرحه فان استناد سنده من موت الشيخ استناد
 عال ورواه عن ابي عبد الله بن مسلمة في اذاعة امر على الراوي ان ذلك من سنة وهو عال في
 سنيها عشر والعدد من الخمسين ليريد من موت الشيخ الذي وقت السماع عليه كاشح الخبر جرحه
 واما كلامه في حديثه فمحملا انه اراد من جرح السماع وهو بعد ان كان في كوفه في سنة
 والظاهر انه اراد اذ اعنى على الاستناد كتاب او حديث ثلاثون سنة وهو في ذلك الموضع
 لا يقع اعلى من ذلك كسماع كتاب البخاري في سنة سبعمائة مائة من اعلى اصحاب البخاري
 ابي الزبير فان دروي علمه ثلاثون سنة من موت من كان في كوفه في سنة
الخبر من علمه قدم السماع وضمه النزول كالانواع
 وحدث دم هو عالم بحسنه والحقه العلم عند النظر من بعد القسم الخامس
 وهو مقدم السماع من الشيخ من بعد سماعه كان من سماعه كان اعلى من سماعه من ذلك الشيخ
 بعد رويته عن غيره ظاهره فالعلم مقدم السماع ولكن جعله ظاهره وسماه من ذلك
 العبد من القسم والذي قبله قسما واحدا وقال ان الصالح ان كسرا من ذلك النوع
 المذكور قبله وفيه ما لا يظن من ان سماعه كان سماعا واحدا من سماعه احد سماعه بسنة
 وسماعه الاخر من سماعه بسنة ذلك واهل الحديث يجمعون على انفصالية المقدم في حق
 من اخطأ سماعه او خرفا لهم ارمضوا وهو واضح اما من لم يحصل له ذلك فربما كان السماع
 المسافر اذ كان يكون خبره الاول قبل من بلغ درجة الاعيان الا يضبطه كان الشيخ

منصفا

منصفه فكر في حالة السماع للراوي المسافر السماع فلهذا افرده وفضل على السماع المتعلم
 وهو ارفع واعلى لكانه علمه معنوي كما سياتي ثم السماع العلم وما جمع ابي طاهر واهل البيت
 العبد من قسم مقدم السماع وعدم الوفاة وجعلها ما سواها واهل البيت السماع العلم الى سماعي
 الصحيح وبصريح الكتب المشهوره وجعلها ان طاعة من سماعه من احدهما العلم البخاري
 وراوي داود وراوي حاتم وراي زرعة والراي العلم الى كتب مصنفه لا فوام كان ابي الذي
 والخطابي واسما من ابي طاهر واعلم ان كل حديث عن علي الحديث ولم يجده عاليت
 والاب له من ابي داود في تصديف او احكامه في سنة ابي جرح او رده فهو عال بعزدهم مثل
 ذلك بان البخاري روي عن ابي جرح ما لك ٤ روي حديثا لان السجدة الفخرية
 عن مالك لمعنى فيه كان بسنة ورواه في كتابه راجح ولسه علم **وام** اصنام النزول
 هي خمسة اصناف كل قسم من اصنام العلم صنف من اصنام النزول كما ان اصنام
 وقال احكام في علوم الحديث لعل في ذلك قول النزول ضد العلم من عرف العلم بعد
 عرف صنفه قال احكام وليس كذلك فان للنزول مراتب لا يعرف الا اهل الصنفه قال
 ان الصنفه من الاليس نفي للنزول ضد العلم على الوجه الذي ذكره بل نفي لكونه يرفا
 يعرفه اهل وقات وذلك لم يبق مما ذكره يعرفه العلم فانه قصر في سانه وتصنيفه
 وليس كذلك ما ذكره في فصله فصلا مبين معها لم يبق النزول في ان النزول حدث
 في سنة سادسة تقريبا على ما روي في كتابه راجح ولسه علم **وام** اصنام النزول
 والنزول من معنى سمار ولسه علمه الاستناد الثالث فرجحة في الوجه هو محمول اذ لم يكن
 مع النزول ما يجزه كذا في الشقة في راجح على العالي او كونهم احفظا واقفا او كونه
 من صنفه السماع وفي العالي حنونه او اجازة او سادله او سادله على رواته في العمل
 وهو ذلك فان العدول في ان النزول ليس له موم ولا مقبول وقد روي عن ابي جرح
 لا عمن اوجب العلم عن ابي وابي عن عبد الله وسفيان بن منصور عن ابي جرح علمه في سنة
 فعلى الاكسار شيخ وابي ابي جرح وسفيان بن منصور عن ابي جرح علمه في سنة
 ورواه عن ابي جرح في سنة سبعمائة من اصنام قريه الاستناد جرحه في سنة سبعمائة
 ورواه عن السلي في الاصل الاخر من العلماء في ولهم اولى من العلم على البخاري على
 المحققين من النقل والنزول في هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق كما روي عن
 نظام الملك قال عندى ان الحديث العالي ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 واكروا عن السماع من نظره في سنة سبعمائة من اصنام قريه الاستناد جرحه في سنة
 من علمه في سنة سبعمائة من اصنام قريه الاستناد جرحه في سنة سبعمائة
 راد اما جرحه في سنة سبعمائة من اصنام قريه الاستناد جرحه في سنة سبعمائة

عن ابي داود في سنة
 سبعمائة من اصنام قريه

علمه
 علمه

٧

وهي السجدة الواحدة من الكتاب المذكور ومنها زادوا بدلت في نسخة الاولي التي كتبت عنه
ووجه الاحتياط هو الاحتياط في حرم بلخ هم ما رواه وانما احتياط
بعض الاحتياط انه رأى في كلام بعض الاحتياط انه رواه ما يشان من العجائب وانما استبعد وقوع ذلك

كتاب الغاظر الحديث

- 1. **الغافر** في علم الغاظر
- 2. **الغافر** في علم الغاظر
- 3. **الغافر** في علم الغاظر
- 4. **الغافر** في علم الغاظر
- 5. **الغافر** في علم الغاظر
- 6. **الغافر** في علم الغاظر
- 7. **الغافر** في علم الغاظر
- 8. **الغافر** في علم الغاظر
- 9. **الغافر** في علم الغاظر
- 10. **الغافر** في علم الغاظر

فيه من الغاظر العاصم البصري عن الغم وقد صنف فيه جماعة من الكوفة واختلفوا
في اول من صنف فيه فقال الحاكم في علوم الحديث اول من صنف العاصم في الاسلام
النظري تميم ثم صنف فيه ابو عبيد القاسم بن سلام كتابه الكبير في الصلح ونظم
من حاله فقال اول من صنف فيه ابو عبيد القاسم بن سلام في الصلح والصلح والصلح
في كتاب تغريب المرام وقد قيل ان اول من جمع في هذا الفن تميم بن العاصم بن عبيد
ابن النبي في النظري تميم ثم صنف فيه ابو عبيد القاسم بن سلام في الصلح والصلح والصلح
قطر وغيره في اللغة والاصطلاح في علم الغاظر في علم الغاظر في علم الغاظر
دولت عار و لم يكن احد منهم ينفرد عن غيره بكثير حديث لم يذكر للاخر واستمرته احاد
الى زمن النبي عاصم بن سلام وذلك بعد الماتين في جمع كتابه المشهور في علم الغاظر
والا انما يسمى ثم بعده صنف ابو عبد الله بن عبيد القاسم بن سلام في الصلح والصلح والصلح
فزاره على النبي عاصم بن سلام ثم صنف ابو عبد الله بن عبيد القاسم بن سلام في الصلح
على النبي ربه على الغاظر له وصنف جماعة منهم قاسم بن ثابت بن ابي حمزة الشامي في علم الغاظر
العاصم بن صنف كتابه باسمه مجمع الغرائب وصنف الزهري كتابه الطائيف وبعده ابو الفرج
ابن الجوزي وكان جمع في الغريب غريب القرآن والحديث الوعيد احمد بن محمد بن حنبل
ابن منصور الزهري وذيبل عليه الاحتياط ابو موسى المدني في علم الغاظر في علم الغاظر
على علم الغاظر فقط هو العاصم بن سلام في علم الغاظر في علم الغاظر في علم الغاظر
وما دللت كثرة في كتابه النباهه وبلغني ان لا يعلم صفي الدين محمود بن محمد حمد
للمروري في بل عليه ذيل لم اراه وبلغني انه كتب حداثتي على اصل النباهه فقط وان
الناس اوردوه وقد كتبت على سحر كانت عندي من النباهه حداثتي كراهة لرجوا
ان اجمعها واذيل عليه بدليل كبير ان شاستو وقولي فاعتن به اي علم الغريب اي اجعله من

سور

عاشق

عاشقك واحتفظ واستعمل به فان قيل انما شغل من الغاظر مبنية على ما روى في علم الغاظر
عاشقك بالامر عنانية كما روى به صاحب الصحاح والحكيم في علم الغاظر مبنية على ما روى في علم الغاظر
ابو جهمي واذا امرت منه قلت لتعني حاجتي فلا **سور** منه اعتان عني او عني ومن حكايما
وما حب الغريب والمطرز في الحديث انه قال لرجل اخذ عني الله بكه قال ان لا اعري
اي حفظه وبك قال المردكي يقال عذبت بامر ك فانما معني به وعذبت بامر ك ايضا فانما
عان ولا ينبغي ان يستعمل في علم الغاظر ان يخوض فيه رجلا بالظن فقد روى عن احمد بن حنبل
انه سئل عن حرف منه فقال سئلوا اصحاب الغريب فانما اكرم ان الكلام في قوله رسول الله صلى
الظن وسئل الاصحى عن حديث الجار احب بسبقه فقال انما الاصحى حديث رسول الله صلى
لمن العرب تزعم ان الشقبة للزرق لا ينبغي ان يفتقد من الكتب المصنفة في الغريب الا ما
كان مصنفه ائمة جليل في هذا الشأن فمن امكن دراهم تصرف فيه فخطا وقد كان بعض العجم
يعرف علي بن مده بن سنان في الصحاح للبخاري فقد احدث اذا سافر في الغريب فاعطوا
الربل حنبل واذا سافر في الجذب فياد روايا في الغريب في الغريب وبالله الموصوف بعد الحان
بعلت له اعمامه في علم الغاظر في علم الغاظر في علم الغاظر في علم الغاظر في علم الغاظر
فاخذت منه الكتاب واذ اعلى كما مشبهه كاد كرو وقال الغيب الطريف الضيق بين جليل نقلت
من اخطا وتصريف فاحسن واعلموا النبي ابي الخ الذي في العظم منه قوله صلى الله عليه وسلم
في حديث ام ارجع لاسم من يفتنني وفي حديث بلال رضي الله عنه في الغريب في علم الغاظر
العلم صلب ذلك من الحواشي الا اذا كانت بخط من يعرف خطه في اللغة واحسن ما يعرف
به الغريب ما جاء مفسرا به في بعض طرق الحديث كقول النبي صلى الله عليه وسلم في علم الغاظر
عليه لا يسهل قد خبات لك خيب فاصرفك الخ فالدخ فاصرفك الخ فاصرفك الخ فاصرفك الخ
حكايا في اريد من السيد والحرفي وعزم وحكي بن السيد ايضا في علم الغاظر في علم الغاظر
اوي اورد اورد والترمذي من رواه الزهري عن سالم بن ابي عن ابن عمر في علم الغاظر
ان النبي صلى الله عليه واله ابي قد خبات جنيته وقال الزهري خيبا وخبا له يوم تاتي الساعة
يدخلان مبيي قال الترمذي في حديث صحيح واحديث متفق عليه في علم الغاظر في علم الغاظر
اذكر ابو موسى المدني ان السيرة كونه خبا له الدخان ان السيد عيسى صلى الله عليه وسلم
جبال الدخان فاصرفك في تفسير الخ منا وقد فسره غير واحد على غير ذلك باخطا
منهم الحاكم في علوم الحديث فقال سالت الا و با عن تفسير الخ قال يدخا وترخا معني
الاحد الخ والخ قال والمعني الذي اشار اليه ابن صناد خذ له الله فيه مفهوم ثم انشد
على ما ابي طالب رضي الله عنه طوي كمن كانت له فرخة بترخا ثم بنام الخ
فاخذت بالفتح في المرأة فاصرفك في معنى بترخا بجمها والخفة ان بنام فيمن في يومه

تقدرا

لقد

مما رواه الشيخ من التصيف والعسكري والله ترفقني صنف في ما ذكره عن الترمذي

في المتن كما نقل في سنن غير شيا أو الاستاذ وكان الترمذي
عنه في النظر في الآيات بالذات فقط والآ من معرفة التصيف فيهم وقد صنف فيه
الواحد من الدرر طبع وصنف فيه ابن حجر العسكري كتابه المشهور في ذلك وذكر العسكري
في الدرر والعلية في الصلاح بعينه تمييز التصيف ينقسم الى تصيف من من الحرب والى
تصيف في الاستا ورتبته في التصيف البصر وهو الاكثر والى تصيف الاستا والى
وتسبب الصافي في تصيف اللطيف وهو الاكثر والى تصيف المعنى كما سأل في كتاب التصيف في
المتن ما ذكره الدرر قطبي ان ابا بكر الشولي امل في الجاه حريته اي اورد من نوعا من عام
ربما وان تبعه ستاس من شوال في كتابه ما بين المجمع واليا اخر الحروف وكقول الصام
المتن في حديث اي في ريجين ضابحا بالعدا والمجبة واليا اخر الحروف والصلب بالجليل
والنون كقولك كسح في حديث معروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قولك بفتح الحاء
وانما هو وضع المجمع وحكي ان بن شاهين صحفه كركه وكقول اي بن موسى في حديث اوساه
تغير ما بين والعام ما باليا اخر الحروف وكقول الامام في حديث عايط قرا تزاجده بالذ
والعام ما باليا اخر الحروف وما في التصيف في الاستا وما ذكره الدرر قطبي ان
مجلسه حرا الطير في الحديث اورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه من البور فانه بالجمع والذال
المجمع والعام ما بالنون المضمومة ومع الال الحاء المسدود وكقول عيسى بن العوام في حديثه
بالذال والحاء المجرى والعام ما بالواو المجرى من واظنوا التصيف في نظيره كقول ابي جهم كان احب
من اي وقد اختلف من صنف في التصيف والتصيف على التسمية حروفه بحروفه وانما احاطت
رواه اوسدو بعض حروفه حروفه استباهه مباله ما ذكره في الترمذي ان اللمية في
في حديث زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احب الي المسح فقال احب اليهم وكانوا يحسبوا
انفسهم على سعد بن ابي وقاص عن ما في نواميسهم في اذ الفاسقين قال سعد ودراسد
الوزرعة الدرر من اوستقوى وذكر انه في سعد بن سعد عن ما في نواميسهم فالتقوا على
اسم العصف وان لم يشبهه ولكنه سبط الضمير واليا فوقع هكذا

وذا جازل حاجب والاخبار ما خور تصيف شيع يقبوا
وصحيفة انتم في انعام عذرة في القيسير حديث العذرة
وبعضهم قلن سكون ثوبه ما ففارسه جابته في ثوبه
المعنى فاما تصيف السمع فهو كما يكون الاسم واللقب او الاسم واسم الاب على وزن اسم
ولقبه او اسم اخر واسم ابيه واخرون مختلفا شكلا فقط فبشبهه ذلك على السمع كان يكون
لعامة الاحول يجعلهم عن اصل الاحول فذكر الدرر قطبي انه من تصيف السمع وكذا

منه

مسألة ما ذكره النسائي في خبره من طريقه عن عام الاحول عن اي واصل عن ابن حزم
حدثت ابي الدردية اعلم الحديث ولا يذكر الحطبة في المراجحة من طريق تلميذ يسمون
عن عام الاحول والبصائر واصل الاحول مكان عام الاحول من طريق سعد بن محمد وغيرهما قال
السائر حديثه من طريقه عن اصل الاحول وقال الحطبة ان قول بعضهم عن محمد بن عمرو
عن عام الاحول وهم قال وقد رآه شعبة والشعبي وملك بن مخلد وسعيد بن مسروق
عن اصل الاحول عن اي والليل قال وهذا ايضا هو المشهور من رواه تلميذ حرم ولد
ما رواه ابو داود والنسائي من رواه شعبة عن مالك بن اعين فقه عن عبد خير عن علي بن صفه
الوصو والصوليبة خالد بن خلفه مكان مالك بن اعين فقه عن عبد خير عن علي بن صفه
ابو داود والنسائي في حديثه عن اصل الاحول في حديثه عن مالك بن اعين فقه عن عبد خير
مالك بن اعين فقه عن عبد خير عن علي بن النعمان عن الدارم بن جعفر فقه عن عبد خير
واما تصيف المعنى فمسألة ما ذكره الدرر قطبي ان ابا موسى جمل المتخ العذرة والملقب بالزبير احد
رئيسي الائمة السنية وهو المراد في قول الامام عذرة قاله في حديثه عن قوم لنا من بني من عذرة
قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم من النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الي قيسمهم واما العذرة فاما
الحديث يصحبه من يده واخذ من ذلك ما ذكره الحاكم في الحديث انه صلى الي قيسمهم واما العذرة فاما
صحت بل ما به شاة تصحفه عذرة ما كان السون لم رواه ما لم يحمي على وهمه ما ذكره العطار
عن بعض سيوخته في الحديث انه لما روى حديث النبي عن التخليق يوم الجمعة قبل الصلاة قال
حدثت راسي قبل الصلوة منذ لم يزل سنة ثم منه خليف الرق من انا المراد خلفه السام خلق

والله اعلم من خليف الحديث والمؤمن ان ما قاله مني اخر وانكرا الحق فلا شافر

الذي لا يورد في الاذوني فالتنقيح للفتن وقد عذروا
اذانا ما نسخ بذا ما عذروا والافترج واعلم ان بالاشبه من امد اني كلامه الامة اجامعون مني
الحديث والفتنة واول من تكلم منه الامام السعدي رحمه الله عليه في كتابه احكام الحديث وترويه
جمله حروفه في نسخة ما على عايط الحج ولم يقصد استيفاء ذلك ولم يقصد به التاليف انما هو
في كتاب الامام ثم صنف في ذلك او جملته في نسخة ما على عايط حرمه وقهر باعد في الشاة
فصنفها وصنف في ذلك جملته حروف الطير والوجه الطماوي كتابه مشكرا الامام وهو
الاحكامية وكان الامام ابو بكر بن خزيمة من احسن الناس كلاما في ذلك حتى انه قال لا اعرف
حد يثنى عليه من متقدمين فمن كان عليه فليأتني به لا يرفق بينهما وجه الكلاوي في ذلك
ان اذ وجدنا حديثين مختلفين في الظاهر فالراجح ان يكون احدهما صحيحا والآخر باطلا
فيها اولان الممكن وكذا يوجد صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
مسألة ما ذكره النسائي في حديثه عن اصل الاحول في حديثه عن مالك بن اعين فقه عن عبد خير
عن عام الاحول وهم قال وقد رآه شعبة والشعبي وملك بن مخلد وسعيد بن مسروق
عن اصل الاحول عن اي والليل قال وهذا ايضا هو المشهور من رواه تلميذ حرم ولد
ما رواه ابو داود والنسائي من رواه شعبة عن مالك بن اعين فقه عن عبد خير عن علي بن صفه
الوصو والصوليبة خالد بن خلفه مكان مالك بن اعين فقه عن عبد خير عن علي بن صفه
ابو داود والنسائي في حديثه عن اصل الاحول في حديثه عن مالك بن اعين فقه عن عبد خير
مالك بن اعين فقه عن عبد خير عن علي بن النعمان عن الدارم بن جعفر فقه عن عبد خير
واما تصيف المعنى فمسألة ما ذكره الدرر قطبي ان ابا موسى جمل المتخ العذرة والملقب بالزبير احد
رئيسي الائمة السنية وهو المراد في قول الامام عذرة قاله في حديثه عن قوم لنا من بني من عذرة
قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم من النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الي قيسمهم واما العذرة فاما
الحديث يصحبه من يده واخذ من ذلك ما ذكره الحاكم في الحديث انه صلى الي قيسمهم واما العذرة فاما
صحت بل ما به شاة تصحفه عذرة ما كان السون لم رواه ما لم يحمي على وهمه ما ذكره العطار
عن بعض سيوخته في الحديث انه لما روى حديث النبي عن التخليق يوم الجمعة قبل الصلاة قال
حدثت راسي قبل الصلوة منذ لم يزل سنة ثم منه خليف الرق من انا المراد خلفه السام خلق

لكونه في غير وقت رعدهم حرس من حارم فكونه راي انساو وهد امصر منهم الى ان الذي
نما راي الصلحى ولكن ان حبان سرطا ان يكون راي من خردط عند فان كان صغيرا
لم يحط عنه فلا يعرف سرورته كخلف بن خليفه فانه علم في الساع الساعين وانما كان
راي غير در حرس لكونه صغيرا وقال الخطيب الساجي من صحب الصلحى والاولاد
ورجح ان الصلحى ثقاك ولا تكفي في هذا الحجج القوا والروده اقرب منه في الصحابه
نظر الى مقتضى اللفظين فيها وما كان النور في التوقيد والتيسير انه لا يظهر اسه
وقد عد الخطيب منصور بن المعتمر من التابعين ولم يسمع من احد من الصحابه وقوف
الخطيب له في الصحابه بن ابي ابي بردي في الرواية السماع والعلمه ولم ار من
وكن في طبقه التابعين وقيل النور في شرح مسلم ليس ساجي ولكنه في الساع التابعين
وقد اشار النبي صل الى الصحابه والتابعين بقوله اطوي لمن راني وامرني وطوي لمن راني
لا في الحديث فالتقى بينهما في الروايه من وطقت قبل حرسه اولهم رواه كل العشره
وقيل في الروايه الوصف وقيل لم يسمع من احد من الصحابه
وقيل في الروايه ساعد اخطا بل يفتقر لم يسمع من احد من الصحابه
لكنه لا افضل عند احد رعينه قيس وسواه قد رواه
وفصل الحسن اهل الجرحه والغري اولى اهل الكوفه من ان التابعين طمعات
فجاءهم مسلم في كتاب الطمعات لم يث طمعات وكذا نظر من ساعد في الطمعات وزعم
هم اربع طمعات وراي الحاكم في علوم الحديث ثم حرسه طمعه اخرهم من ابي انس بن مالك
في اهل البصره وزعم عبد الله بن ابي ابي في اهل الكوفه وزعم في الساع من سردس اهل
المدنه وعند الحاكم منهم لم يث طمعات معط وسماتي بعد كلفه فالطمعه لا يث التابعين
من روي عن العشره بالسماع منهم وليس في التابعين احد سمع منهم الا انس بن ابي حار
عبد الرحمن بن ابي حار وراي ابو عبيد الاحري عن ابي داود روي عن سعة من العشره
يروى عن عمار بن عوف وراي قول الحاكم في النوع الساجي من علوم الحديث وقد رواه سعيد
ابن الحسين بن ابي بكر بن عثمان وعليه وطرحه والري في العشره ما روي في حرسه الساجي
من اذركم رستم منهم غير قيس وسعيد بن ابي حارم الساجي هو على صرح وكذا قول في النوع
الراي عشر من الطمعه الاولى قوم كقوا العشره منهم سعيد بن المسيب وقيل بن ابي حارم
واو عثمان بن الهدي وقيل بن ابي عباد واو ساسان حضري بن المنذر وابو ابله وابو
الخطيب روي الساجي وقد انكر ذلك على الحاكم لان سعيد بن المسيب اعاد له في حرسه علم
خلاف ما كتبه سجع في ابي بكر بن الصلحى ايضا انه لم يسمع من احد من الصحابه ساعد الطمعات
وحي من معين واو حرام الرازي سمعت اجد حرسه سماعه منه وما حكاه في سجع

انما اعتره بل قال بعضهم فيما حكاه ابن الصلحى لا يسمع له رواه عن ابي حارم العشره الا سعيد
ان ان وفاض الحسد الساجي اختلفوا في افضل التابعين هناك عثمان الكاظمي سمعت احمد
حسد لول افضل التابعين سعيد بن المسيب فبقي له فعله الا اسود وعار سعيد وعليه الاسود
دعوا لول يقولون لكنه الا افضل فالصغير سعيد وقال عليه المديني هو عند اهل الساجي وقال
ابو حاتم الرازي ليس في التابعين انبيل من المسيب وراي ان حبان هو سيد التابعين وروى عن
احد افاضه فاك افضل التابعين قيس بن ابي حارم وثمان بن الهدي ومسعود بن كاهن
فاضلي وراي عليه التابعين وعنده ايضا قال لا اعلم في التابعين مثل ابي عثمان وطلح وما كان الا
ابو عبد الله محمد بن جعفر السمرقندي اختلف الناس في افضل التابعين فاما المدنيه فيقولون
سعيد بن المسيب واهل البصره يقولون الحسن بن علي بن اهل الكوفه فيقولون او اس القرني
واشبهه ابن الصلحى قلت الصحيح ما ذهب اليه اهل الكوفه في ما روي في
صحيحه من حديث عثمان بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صل يقول ان حرسه الساجي
رجل يقال له اوس الحديث بهذا الحديث فاطح للشرع واما تفصيل هذا الحديث في المسيب وكونه
معلم لم يبلغه احد اوس لم يسمع عنه او اراد بالانصافه لا تفصله في العلم بالحديث
وعدمه في معرفة الصحابه ان الخطيب يعل عن بعض سوره انه كان يعرف في الافضليه
والخير به ولكنه يحام به العلم **ص** وفي نساء التابعين لا يث احد من عمن ام الدرود
من مداسان لا افضل التابعين معون لا يث ابي ابي الهيثم يحيى او لم يث في افضل
وقد روي ابو بكر بن ابي عمير ما ساهم الى ابي اس بن عوفه فاك او ركت احد افضل
عصه مدعي ان سير بن قيس له الحسن بن علي بن ابي ابي انا فلا تفصل عليها احد
راي ابو بكر بن ابي داود من مدنا التابعين من الساجي مد سمي وعمر بن عثمان بن
ذناقتهما وليت كما ام الدرود ابو عبد الصغري واسمها نجيمه ونفاريه جيمه فاما ام الدرود
الكبرى هي صحابه واسمها خبير **ص** وفي الكفار الفقهاء السبعه خارجة القاسم بن عروة
اسلمان عبد الله سعيد بن ابي ذؤانبيه
اما ابو سلمه او سالم او نايو بكر حارثه قاسم
من المحدثين وروى في الكا من التابعين السبعه من اهل المدنه ومن خارجة من اهل
المدنه سعيد بن المسيب وابو سلمه بن عثمان بن موهوبه مع الفقهاء السبعه عند اكثر العلماء
الحجاز كما قال الحاكم وجعل ابن المبارك سالم بن عبد الله بن عمر ملكا في سلمه بن عثمان بن
عالم كان فقها اهل المدنه الذين يفترون عن اراهم سبعة فذكرهم وذكرهم ابو الرواد

بل الصواب

فعلوا لولا انهم من عبد الرحمن بن ابي بكر مكان اي سلمه او سلم مروا منه عبد الرحمن عنه فلو اذركم
من قتلوا كذا الذي ينتهي الى نولم نذكرهم وقال في امر فقه وملاح وفصل وقد بلغ بهم حكمي سعيد
اشني عشر مفعلا وزاد في قوله عليه السلام في سنة قال فيها امر المردية اشيا عن سعيد بن المسيب
وابو العاصم والقاسم بن محمد وسالم وحمزة وزيد وعبيد الله وبلال بنوا عبد الله بن عمر وابان
ابن عثمان بن عفان وقبيصة بن دريب وخارجة واسمعيل ابنا زيد بن ثابت ن

ص والذكورون جاهلية قسم **ح** مخضرم كسويد في اجم
ش المخضرمون من التابعين يقع الروايات الذين اذركوا الجاهلية وحياة رسول الله
ولبيت لهم صحبة ولم يشترط بعض اهل اللغة في الصحبة فالصاحب المحكم جابر مخضرم اذ
كان نصف عمره في الجاهلية وضعفه في الاسلام فقتضى هذا الحكم بن حزام ومخضرم
وليس كذلك حيث اضرطه وذلك لانه متردد بين طيقتين لا يدري من اهل الجاهلية
فقد انموذوا في مخضرمه فالصاحب المحكم والصحاح كج مخضرم لانه في حيزه كرهوا وانما
فقد كذا المخضرمون مبرود في الصحابة لمعاصره ومن التابعين لعدم البرودة في الاسلام
في صحبه موافقه لتمام صاحب المحكم فانه قال فالرجل اذا كان في الكفر له سنون وفي
الاسلام سنون يدعى مخضرا لانه ذكر ذلك عند كراي عمر والشيباني وانه كان يسمي
المخضرمين فكانه كراي لم يثبت له صحبه وحكي عن بعض مشايخه ان اشتقاق ذلك
ان اهل الجاهلية كانوا مخضرمون اذ ان اهل ابي عطفوها لكونهم على لغة لا سلامهم ان
اغتم عليهم وحوادثها اسمي بغيرها اجمل ان يكون بالعبه وانما اذ يطعن عن الصحابة وان كان
لعدم الرواية واللد اعلم وذكر ابو موسى المدائني في الصحابة مخضرم كذا الحكم على بعض
شيوخه وقال فيه سمووا مخضرمين فاكوا اهل الجاهلية معجون الراوي عن ابن خلكان قال
وذكره في محصر ما كان الملهل ومكر الراعي والفضا وتوفى سويد بن عمير في اجم ارس طائفة
عدم في الجاهلية فبلغ بهم عشرون رعم ابو عمير وسعد بن اياس الشيباني وسويد بن علفه
وسمع بن قاي وشيخه بن عمر وبن جابر وعمر بن محزون الاودي والاسود بن يزيد النخعي
والاسود بن هلال الحارثي والمخضرمون سويد وعبد خير بن يزيد الحنظلي وشيخه
ابن عوف الاحمسي وسحق بن حاس اخو ربيعي وما كان بن عمير وابو عثمان التمدكي
وابو رجاء العطاردي وعن بن قيس وابو رافع الصالح وابو الخلال العتكي واسد
رسود بن زرارة وخالد بن عمير العدوي ونخامة بن حزن القشيري وحماد بن عمار
ومن لم يذكره مسلم ابو سلمة الحولاني والاحنف بن قيس وعبد الله بن عليم وعمر بن عبد الله بن
وابو امية الشجاعي **ص** ودرج في الطبقات التابع في تابعيهم او يكون التابع
الكل عنهم كابي الزنادية والعكس جابو مودون فساد
س اي مديون من صنف في الطبقات بعض التابعين في اتباع التابعين يكونون

الحاكم

علمه

علمه والتابع عنده رواته عن التابعين وحمل عنهم كابي الزنادية وعبد الله بن دكران
قال خطيفه بن حياط وطعنه عدوهم عن الناس في اتباع التابعين وقد اتوا الصحابة
مهم ابو الزناد قد بلغني عبد الله بن عمر وانس بن مالك وانا لاطمه بن سهل بن حنيف وقال
الحاكم مخضرم وزاد انه اذخر علي جابر بن عبد الله ايضا وقال العجلي تابع بعد سبع من انس بن مالك
وذكره مسلم في الطبقة الثالثة من التابعين وكذا ذكره ابن حبان في طبقة التابعين ومثل
الحاكم ايضا لموسى بن عقبة فقال وقد اذركم انس بن مالك وام خالد بن خالد بن سعد بن العاصم
وقال جابر انه اذركم عبد الله بن عمر وشهد سعد بن قولي والعكس جابري وقد عد بعضهم
في التابعين من يروى في اتباع التابعين وذلك صنف فاسد وخفا منهم صنعه فالحاكم طبعه
بعد التابعين ولم يقع سماع احد منهم في الصحابة منهم ابن ميمون بن سويد النخعي ولم يذكر احد
في الصحابة ما رواه في غير هذا السماع من سويد النخعي القصبه وكبر ابن ابي السدسط لم يقع له عن
انس روايه انا السدسط من ابي السدسط فقلت بل يروى عن الساس وكسبه الحكم كذا ذكره
ابن ماکولا وغيره وقال الحاكم وكبير بن عبد الله بن الاشج لم يثبت سماعه من عبد الله بن شريك
بن جزيه الزبيدي يدعي عن التابعين وما ثبت بن عجلان بن انصاري لم يقع سماعه من ابن عباس
المازوني عن عطاء وسعيد بن جبير عن ابن عباس وسعد بن عمار الرقاسي واجوع واصال
ابن حزن لم يثبت سماع واحد منهما من انس بن مالك الحاكم وفيه نظر من وجوع الاو
قوله كبير بن الاشج انما رواه عن التابعين فله **ص** دروي عن الساس بن يزيد
والقائمة اسعده سهل بن حنيف ونحوه بن البيهقي كذا ذكره المزكي وغيره معدودون
في الصحابة ولكن ذكره ابن حبان في اتباع التابعين انما يثبت من عجلان بن عمار
ابن امامه الساهلي وانس بن مالك فها ذكره المزكي وغيره لكن قال ابن حبان ما ارك
سماعه من انس بن حنيف وذكره في طبقة التابعين ايضا الثالث فقولنا سعيد بن عمار
الرقاسي واجوع واصال ابو حمره وهم الحاكم بن نسبة سعيد بن الرقاسي وانه اجنابي حرة
الرقاسي وليس واحدا منها راقاسا ووجه الرقاسي اسد حسبه واما واصال فليس
باني حرة الرقاسي وقد وهم منه ايضا عبد الغني المقدسي في الكفاة فنسب واصلا انا حمره
الرقاسي وعلفه المزكي وقد ذكره ابن حبان في اتباع التابعين سعيد بن عبد الله البصرى
واخاه واصلا انا حمره البصرى وقالهما بن مولا بن ميمون بن سليمان

ص وقد بعدنا بعضا صاحب **ص** كابي مقرون وحزق بن
واحد بعدنا الصحابة في طبقة التابعين اما علفه من بعض النصفين كما عد
الحاكم في الاوجه من التابعين السمان وسويد بن ميمون المزكي وهما صحابييان معروفا
من حلة المهاجرين كما ساق في وجع الاوجه والاحولت واما لكون ذلك الصحابي من

الحاكم

المسمى خمسة من كتابه وهو ان اسما ذى الكنى تسعة استاوم قال في النوع الذى لم يعرفه كنى
المعروفين بالاسماء من وجه ضد النوع الذى قبله وسأله ان يتوب على الإسهام بين كتابها
مختلف ذلك من وجه آخر يصح لانه كما سماه من حيث كونه سماه من انفس
اصحاب الكنى وقبل من افرده بالتصنيف قال ولعلنا ان لاي حاله ان جاب السني فيه
تأما **قوله** وانما جمع مع النوع الذى قبله لان الذين صنفوا في الكنى جمعوا النوع
مع من عرف بالكنى من عرف بالاسم القسح / الاول من اسمه كنىته وهذا القسم منقسم الى قسمين
احدهما من لانه له غير القسح التي على اسمه والى سرت بقولنا افراد الى سرت كنى الاول وقال
ذلك ابو الحسن الملاح الا شعري وهو نعتي الرار فيقال كل من اسما كنى واحد وكذا
قال ابو بكر بن عبيد الكنى لسلي اسم عزاي كرو وقد اختلف في اسمه على احد عشر قولاً وهو ابو بكر
ان اسمه سمع وقد ذكره ابن الصلاح في القسح السادس وصح ان اسمه كنىته كائناً ما كان
الثاني من القسح الاول من له كنية اخرى زيادة على اسمه الذي هو كنىته وقال ابو بكر بن محمد
ابن عمر بن حنبله الانصارى نقل اسم ابو بكر وكنت ابو بكر وعنه ابو بكر بن عبد الرحمن بن بكر
احد القسح السابع اسمه ابو بكر كنىته ابو عبد الرحمن بن بكر وقال ابو بكر بن محمد
نظر لهذا الاسم في ذلك قال ابن الصلاح وقد ثبت ان كنىته لان حروفه من القسح
التي على اسمه امي واسرت الى هذا بقولنا اختلف في كنىته باي كنىته القسح
الثاني من اصل القسح من عرف كنىته ولم ينف له على اسم فليد رعل اسمه كنىته كالاول
اوله اسماء لم ينف عليه قال ابو حنبله الخديري من الصحابة مات في حصار القسح
ودفن هناك وكان اناس بالنوع واهي من القسح من الصحابة اسما وكما في قولنا بن عمر
واي الجيب بالنوع ونقل المشاء من فوق القسح مولى عبد الله سعد بن ابي رباح
اي الاسود واهي حرم الموقفي والقسح الثالث من لقب كنىته كاي السمن من جاب
اسمه عبد الله بن محمد بن جعفر وكنت ابو بكر وروى جعفر بن محمد بن جعفر
ابو رباح بن طاب وروى الزناد وروى الرقاب وروى ثعلب وروى الاذان وروى طاب
البتري والقسح الرابع من له كنىته فالكه وهو المراد بقولنا والتعدد ان تعدت
كنىته في الكلام لفرقته في كنى / القاب كاي السمن وكنى التعدد كاي
جرح كنى باي الوكيد وياي خالد وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جرح وكان
يقال لغيره بن عبد المنعم الفراري في الكنى كاي له ثلاث كنى ابو بكر وروى القسح والقسح
والقسح الخامس من اختلف في كنىته كما في ادواته وقد علم اسمه ما اختلف
فيه بالاسم الصلاح وكنت اسم من عفا / الاسم الذي من كنى كنى في كنى
وذلك كان من بين زيدا كنى اي زيد ادري محمد ادري عبد الله او اي خارج ادوات
وكما في بن كعب اي البتري وقال ابو الطيب وكنت في بن ذر بن اي سعي وقال ابو عبد

وكالقسح

وكالقسح بن محمد بن عبد الرحمن وقال ابو محمد وكيلها بن ملاح اي اوس وقال ابو جهم قال ابن الصلاح في بعض
من ذكر في هذا القسح من هو نفس الامر بل كنى بالذي قبله **قوله** كنى في موضع نصب على التثنية والقسح
السادس عكس الذي قبله وهو من اختلف في اسمه وعرفت كنىته ولم اختلف في كاي في غير اهل القسح
الذي هو اختلف في اسمه واسم على نحو قوله قال ابن عبد الله وقال النوري بلان مولود كراي بن جعي
ان اسمه عبد الرحمن بن جعي وصححه ابو احمد الخالقي الكنى والرافعي في التذنب والموزي واخرون
وصحح الشيخ شرف الدين الذي على عمل الناس في بالاسم ان اسمه غير بن عامر وكاي
نعت القسح كنى اسمه جميل لصح كاي الملهي مصغرا على الاصح وقيل بالجمع بكرا وكاي محضه
وهب وقيل وعبد الله وكاي سرده بن ابي بكر الاشعري عامر عند الجمهور وقال
ابن معين الحريث وكاي بكر بن عبيد الكنى وقد بقى في القسح الاول والقسح السابع
من اختلف في كنىته واسم معاد الى الاشارة بقولنا وقال سفيان بن عيينه
رسول الله صل الله عليه وسلم وعولت له واسم عمر او صاحب ادهر ان اقواله وكنت
ابو عبد الرحمن وقال ابو الحنزي والقسح الثامن من لم يختلف في كنىته ولا في اسمه
بل على ما والى اشربت بقولنا في اول البيت الاخر وعكسه اي لم يختلف في واحد منها وذلك كاي
الذي اصاب اي حنبله الحنك واية عبيد الله سفين النوري وملك ومحمد بن ادرس في كاشف الاحكام
محمد بن حنبله بن عمار عنم والقسح التاسع من استشهد باسمه دون كنىته **قوله** سبع
هو نفس القسح لغيره في الاسم وهو عز لعه الفخر في هذا القسح هو الذي افرده ابن الصلاح بنوع
على حدة كطعي بن عبد الله وعبد الرحمن بن عوف والحسن بن علي في اخر من كنى كل منهم ابو جهم وكاي بكر
العوام والحسن بن علي وحذيفة وسلمان وجابر بن ابراهيم كواي باي عبد الله وعبد الله بن
سفيان وعبد الله بن عمر بن ابراهيم كواي باي عبد الرحمن وفي هذا النوع كثر الاختلاف منله الى
والقسح العاشر عكس الذي قبله وهو من استشهد كنىته دون اسمه كاي الصبي **قوله**
ضيق واره نصر الصاد المهلب واهي دريس الخولاني عابدهما واهي اسحق السبيعي

في

عمر وواحي حازم في الاعوج سلمه وخلق لا يكون **قوله** الا القاب
واهي بالالقاب ثم ما حمل الواحد اثنين الذي من عطل نحو الصفة في كنىته وفي ضل الطريق باسم فاعلان
مخوز ما كثر بعد الملقب وراكان لعق بن سيب كنىته محمد بن جعفر وصاح جزع المشهور
ش ما ينبغي العناية به يعرف القاب المحذون والعلم ومن ذكر منهم وراوهما العاطل من معرفة
القاب جعله احوال الواحدة اشعت اذ يكون قد ذكر مراراً باسمه من الملقب وقد وقع ذلك كما عرفت
من اكبوا الحافظ من علي بن الحسين وعبد الرحمن بن جرح بن حراش بن قزوين وعبد الله بن ابي صالح
الحميري بن عبيد بن اسحق بن ابراهيم بن جهم بن ابي حنبله بن ابي حنبله بن ابي حنبله بن ابي حنبله
وعبد الله بن ابي صالح كان لقبه عباد بن ابي حنبله بن ابي حنبله بن ابي حنبله بن ابي حنبله

في

وأهم اسمه فلم يسم بل قد فلك الحرامى بان قد خلافاً وذلك في صحيح مسلم في اواخر الكتاب
حدث ابي اليسر قال كان لي علي فلان فلان الحرامى قال فأتيت اهل الحديث فعد احدهم
في صراط منتهى النسبة في رواية اكثر الروايات كما قال الحرامى عياضها كما هو معلوم في صفة الطير
الحرامى بكسر الهمزة وبالزاي وعند من ما ان اجزلي نعم الحرامى وبالهمزة وبالواو في حرامى
املا على كتابه لاسر على مدالان المراد بكلامنا المذكور ما وقع في ذلك في اسباب الروايات وكذا قال
السوي في كتاب الرضا وهذا ليس بجيد لان لفظ الصالح والسوي ذكر في هذا القسم غير
واحد ليس لهم في الصحيح ولا في المطاوعة بل مجرد ذكر كما تقدم في هذا الفصل بل قد
اسمعه والناظر في المهابة والروايات في ذلك الحرامى المتقدم على رواية الاكثر في عدة
ابو علي الجبائي في هذا القسم في نسب الينا حرام من الرضا منهم حارس بن عبد الله بن عمرو بن حرام
الحرامى وصاحبه سواهم كذا ذكر ابو علي وفيه نظر فاني لا اعلم في احد من الصحابة من روى هذا النسبة
عند ذكره وانما ذكر اسماءهم غير منسوبة فلذلك لم استدرجها في الصالح وقد ذكر صاحب المشافه
فيما ثبتته هذه الناحية اجزلي نعم الحرامى وبالواو المعجمه فذكر في حرامى نعم الحرامى وهو الذي ذكر
للنبي صلى الله عليه وسلم بغلام وقد لا يلبس فلذلك لم ادكره في ذلك الحرامى والحرامى فالواو بالحاء المعجمه
وكسره الراء بعد ما سلمه وهو حرامى في ذلك في الصحيح من منهم ابو امامه الحرامى حرامى له رواية
عند مسلم في كتاب الاموال بكسر الهمزة في حديثه من اقتطع حقه او مسلم يمينه الحرامى والناظر
الحرامى الحرامى وعده الراء النسبة وهو سعد الحرامى روى له مالك في المطاوعة روى في اسم سعد
الحرامى مولى عمر بن الخطاب سالت ابن عمر عن الحرامى في بعضنا الحديث قال صاحب المشافه
ينسب الي خيمه وقال الصالح منسوب الي الحرامى من رواية السفي بن اسباط المديني في حرامى والحرامى نعم
الحرامى وسكون الراء في الفاصه صوره فهو في قول ابو جهمي ارفاقه السفي بنه من المشافه ذلك
الموضع فرفاقه وقال الذهبي في مشيبه النسبة الحرامى موضع المديني وقد ذكر ابو علي الجبائي فيما
يشبهه هذه المادة الحرامى بالحاء المعجمه والناظر في الثامنهم عند الله من مرة الحرامى وقد لا يلبس
في ذلك الهمداني والهمداني فالواو لا يسكن الحرامى والحرامى والده وهم المنسوبون الي قبيلة همدان
وهو حرامى في المطاوعة الصحيحين كالواو للصالح وليس فيها الهمداني بالواو مسوط قال صاحب
المسافر لكن فيها في حرامى من هذا بل لا اجد الا انه غير منسوب في حرامى في حرامى الحرامى قال
ان في الحرامى في حرامى الهمداني ضبطه الصليبي بسكون الحرامى خطه وهو الصحيح في حرامى
في حرامى الحرامى في حرامى الميم ووال معجمه وهو وهم والناظر في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
صم امي ومدا اللام وقع عند الحرامى في باب الالهياء في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى
أهدى لك هدمه وقد حدثنا ابو فروح مسلم بن سالم الهمداني قال الجبائي واره وهو ما را جده حبل
ابو فروح الهمداني اسمه عرو واهو فروح الهمداني اسمه مسلم بن سالم قال وكان با جده الالف من همدان

تبعه 9

مد اللفظ

ومدا اللفظ في الحرامى في الحرامى على الهمداني على الهمداني معا وقد ذكر ابن ابي خيمه
حدث الحرامى من اهل فقيه ابو فروح الجبائي وهو الصليب والله اعلم والناظر الهمداني نعم الحرامى
ومدا اللفظ في حرامى الحرامى منهم ابو احمد المزاري حرمه الهمداني فقال ان الحرامى حدث
عند ابن ابي عسان في كتاب الشبه وطاسه في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
في اكثر الروايات ما ابو احمد لم يرد على كنيته في روايات في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
ويؤيد كونه المراد في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
المدعوى له هو مطلقا قدما على اي لقب يشار اليه في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
عند الصحاح والموطاؤه اعلم في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
ان شيوه به حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
وحارج من الغالب ابو الحسن احمد بن محمد بن حنفه الهمداني وهو ما خربا لكونه ابو الفصاح
محمد بن حنفه الهمداني بعد الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
وعند الحكم بن حاتم الهمداني وعنده المعلى بن نوح الهمداني في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
ان في حرامى الهمداني حرامى حرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
ص المتفق والمفترق وهم المتفق والمفترق ما لفظه وخطه متفق
لكن مستماتة العرفه في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
من انواع فنون الحديث معروفة المتفق والمفترق وهو المتفق في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
ايضا وانفردت مسمايه في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
ذكره وانما حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
واشتركا في بعض سوجهما او في الروايات عنهما وذلك معتمدا على ما ساء الامام الا وهو المتفق
اسما وهم واسما ابايهم مثاله الحمله لعده مسه وجال ذكر الخطيب منهم اسما مسوط وسما
الاركان فالواو الحمله لعده مسه وهم ابو عبد الرحمن الزدي الفراهيدي البصري الحرامى صاحب
العروض وهو اول من استخرج وصاحب كتاب العيون في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
واخرين ذكر ابن حبان في النعمان من حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى
في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى في حرامى الحرامى

تبعه 9

مد اللفظ

واحد عشر وقت منه الى ما اصوله وهو عصفى وقامه في شهر ربيع الاول وعشرون
من فاه ناي شريط من المولد الى الوفاء ١٦١ لله منعه من حيث السارح الاعلى وكله
البعيد الذي ملئت ذكره عن عصم والده اعلم واما وقت وقامه من اليوم فقال الصالح
صحي فقلت وفي صحيح مسلم من حديث انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال في السفر وتوفي في اخر ذلك اليوم ومما يدل على انه تاخر بعد الفجر اجمع منها ان اول
اول النصف الثاني للواجر وقت الصبح وهو من اخر النهار وباعتبار انه من النصف الثاني ويدل
عليه ما رواه ابو البراء عن ابن عباس قال مات رسول الله صلى الله عليه وسلم انا الله انا الله ارحونا
ارتفاع الضحى وانتصاف النهار يوم الاثنين وذكر موسى بن عقبه في معارفه عن ابي سفيان
توفي يوم الاثنين حين زاعت الشمس انما اجمع بينه محله اكلت في الظاهر والظاهر علم وتوفي
ابو بكر الصديق رضي الله عنه سنة ثلاث عشرين وهو قول الوادي وعمر بن علي العلاس وكذا
جزم به الخزي في المذهب فقيل يوم الاثنين وقيل ليلة الثلاثاء لثمان وصل ثلاث مائة من
وجزم ابن اسحق واما زبور بن قيس وابو عبد الله بن الجوزي والاهلي في المعارج
في انه في اخر اليوم فقال ابن حبان لسبع عشرة مضت منه وقال ابن اسحق يوم الجمعة بسبع
ليال مائة منه وقال المارقون ثمان مائة منه وحكاها ابو عبد الله عن اكثر اهل العلم اما عليه
يوم الاثنين اوله الا انما اوعى له الاما اقوال حكاها ابو عبد الله بن الجوزي في
المعرب والعتا من ليلة الثلاثاء وقول ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الخبر يوم من ذي الحجة
اراد ذلك لما طعنوا لولوعه فانه طعنه يوم الاربعاء عند صلوة الصبح لاربع وقيل للثلاث
مقن منه وعاش للثلاث ايام بعد ذلك وانفقوا على انه في منتهى الحزم سنة لربيع
وقال العلاس انه مات يوم السبت غرة الحرم سنة لربيع وعمر بن قيس في عتمان بن عقان
مقن سنة خمس وثمانين في ذي الحجة ايضا هل يوم الجمعة لثمان مائة منه
الشهور وادع ابن ناصح الاجماع على ذلك وليس بجيد فقد قيل انه قتل يوم الترويه لثمان مائة
منه قاله الواقدي وادع الاجماع عليه عدم وصل للثلاث مائة يقين منه وقاله لثمان مائة
صلوات وسط امام العشار بق وقيل لثمان مائة منه قاله اللب من سعد وقيل لثلاث
عشر مائة منه ومنه صلوة لثمان مائة منه وقيل في اول سنة سنة وثلثين والاول لثمان مائة
واما ما وقع في تاريخ البخاري من انه مات سنة لربيع وثلثين مع ان ناصح هو حقا من راويه
اما ما نقله الذي استشهد اليه يعقوب بن عمار فاحلف منه مع جده بن الامم وصل سويح بن ابن
جران وقيل زوران اليماني وقيل رومان بن جهم بن ابي اسد بن خزيمه وقيل غيره وكله واحلف
في مبلغ سنة فقيل ما نون قاله ابن اسحق وقيل سنة وما نون قاله قتادة ومعاوية بن عمار
اسد وقيل اسنان وما نون قاله ابو اليقظان وادع الوادي اعاقا اهل السرا عليه وقيل

واحد عشر واما احلوه اي يوم كان من الشهر فجزم ابن اسحق ومحمد بن سعد وعفان بن
وابن عبد البر ما به يوم الاثنين لا يثبت ليله حلت منه ومنه جزم الصالح اصا والنووي
في شرح مسلم وغيره والزهدي في العيون وصححه ابن الجوزي ومنه صلوة الخزي كل يوم واستشكل
التسليم كما سباني وقال موسى بن عبيدة انه كان منتهى الشهر ومنه جزم ابن زبير في الوفيات
ورواه ابو الوالي بن حبان في تاريخه عن اللب من سعد وكذا سلم بن التيمي للثلاثين خلفا منه
ورواه ابو محسن عن محمد بن قيس ايضا والقول الاول وان كان قول الجمهور فعلا استشكل
الاسميلي من حيث التاريخ وذلك لان الوعد كان في حرم الوداع يوم الجمعة ١٦١ مائة من
عمر المصعب بن عمير وادع ان كان كذلك فلا يمكن ان يكون في عشرين سنة من ربيع الاول في سنة احد عشر
يوم الجمعة لا على بعد ذلك السبعة الا ان لا على بعد ذلك ولا على بعد ذلك بعض
ومعنى بعضه ان ذا الحجة اوله اربعين وان كان كذلك كان في عشرين يوم الاحد وان نقص
بعضه وكل البعض كان في عشرين اياما الحجة او الستة وهذا التفصيل لا يفسد عنه وقد
رايت بعض اهل العلم يحيب عن هذا الاسكال بانه يفسد العمل بالثلاث كونها في يوم
لا يوسع في ليله حلت منه اي بايامها كاملة تكون وفاته بعد اسكال ذلك والذخيرة
الثالث عشر ومنه ظهر حديث ان الذي ظهر من اهل السرا عصفان اللبم او اس من مائة
ما رواه البيهقي في دلائل النبوة ما سناد صحيح الى سلمان التيمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعشرين ليلة من صفر وكان اول يوم من صفر فيه يوم السبت وكان وقت يوم الاحد
الاسميلي للثلاثين خلفا من شهر ربيع الاول فمد يد على ان اول صفر يوم السبت فزوم
عصفان ذي الحجة والحرم وقول وكات وفاته يوم الاحد من صفر يد على نقص
صفر ايضا ويد على ذلك ايضا ما رواه الواقدي عن ابي جعفر محمد بن قيس انسكي رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم الاحد عشر بعينه من صفر الى ان قال اسكي ما رواه عن يوم الاحد يوم الاحد
لثمان من ربيع الاول فمد يد على نقصان السرا لثمان مائة منه جعله من ربيع الاحد
ما في حديث التيمي وكما بينهما ان الخراج من هذا ابتداء وبلا اول اشتد اجم والواقدي وان
صعب في الحديث لثمان مائة اهل السرا وهو مع شريح محلف منه وروج ذلك في ربيع
بعض الصحابة وادع ما رواه الخطيب في الروايات على ذلك من رواه سعيد بن قيس
ابا هاشم ما رواه في تاريخه عن ابن عمر قال لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم مرضه عاصم بن لبيد
خلفا من ربيع الاول لثمان مائة من ربيع الاول في حرم من حيث التاريخ
وكذلك قول ابن ثمان مائة من ربيع الاول فيكون احد الشهور الثلاثة ما قصا والاعلم ذلك
من اللبم قول ابن عبد البر انه مرضه في ربيع الاحد من ربيع الاحد لثمان مائة من ربيع الاحد
صفر الى اخرها لثمان مائة لانها كانت بعد حرمه ان اول صفر اربعين وهو غير ممكن وقول من قال

ارجانه و

لا حيزه

واحد عشر وقت منه الى ما اصوله وهو عصفى وقامه في شهر ربيع الاول وعشرون
من فاه ناي شريط من المولد الى الوفاء ١٦١ لله منعه من حيث السارح الاعلى وكله
البعيد الذي ملئت ذكره عن عصم والده اعلم واما وقت وقامه من اليوم فقال الصالح
صحي فقلت وفي صحيح مسلم من حديث انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال في السفر وتوفي في اخر ذلك اليوم ومما يدل على انه تاخر بعد الفجر اجمع منها ان اول
اول النصف الثاني للواجر وقت الصبح وهو من اخر النهار وباعتبار انه من النصف الثاني ويدل
عليه ما رواه ابو البراء عن ابن عباس قال مات رسول الله صلى الله عليه وسلم انا الله انا الله ارحونا
ارتفاع الضحى وانتصاف النهار يوم الاثنين وذكر موسى بن عقبه في معارفه عن ابي سفيان
توفي يوم الاثنين حين زاعت الشمس انما اجمع بينه محله اكلت في الظاهر والظاهر علم وتوفي
ابو بكر الصديق رضي الله عنه سنة ثلاث عشرين وهو قول الوادي وعمر بن علي العلاس وكذا
جزم به الخزي في المذهب فقيل يوم الاثنين وقيل ليلة الثلاثاء لثمان وصل ثلاث مائة من
وجزم ابن اسحق واما زبور بن قيس وابو عبد الله بن الجوزي والاهلي في المعارج
في انه في اخر اليوم فقال ابن حبان لسبع عشرة مضت منه وقال ابن اسحق يوم الجمعة بسبع
ليال مائة منه وقال المارقون ثمان مائة منه وحكاها ابو عبد الله عن اكثر اهل العلم اما عليه
يوم الاثنين اوله الا انما اوعى له الاما اقوال حكاها ابو عبد الله بن الجوزي في
المعرب والعتا من ليلة الثلاثاء وقول ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الخبر يوم من ذي الحجة
اراد ذلك لما طعنوا لولوعه فانه طعنه يوم الاربعاء عند صلوة الصبح لاربع وقيل للثلاث
مقن منه وعاش للثلاث ايام بعد ذلك وانفقوا على انه في منتهى الحزم سنة لربيع
وقال العلاس انه مات يوم السبت غرة الحرم سنة لربيع وعمر بن قيس في عتمان بن عقان
مقن سنة خمس وثمانين في ذي الحجة ايضا هل يوم الجمعة لثمان مائة منه
الشهور وادع ابن ناصح الاجماع على ذلك وليس بجيد فقد قيل انه قتل يوم الترويه لثمان مائة
منه قاله الواقدي وادع الاجماع عليه عدم وصل للثلاث مائة يقين منه وقاله لثمان مائة
صلوات وسط امام العشار بق وقيل لثمان مائة منه قاله اللب من سعد وقيل لثلاث
عشر مائة منه ومنه صلوة لثمان مائة منه وقيل في اول سنة سنة وثلثين والاول لثمان مائة
واما ما وقع في تاريخ البخاري من انه مات سنة لربيع وثلثين مع ان ناصح هو حقا من راويه
اما ما نقله الذي استشهد اليه يعقوب بن عمار فاحلف منه مع جده بن الامم وصل سويح بن ابن
جران وقيل زوران اليماني وقيل رومان بن جهم بن ابي اسد بن خزيمه وقيل غيره وكله واحلف
في مبلغ سنة فقيل ما نون قاله ابن اسحق وقيل سنة وما نون قاله قتادة ومعاوية بن عمار
اسد وقيل اسنان وما نون قاله ابو اليقظان وادع الوادي اعاقا اهل السرا عليه وقيل

عليه وآله وسلم وهو زنا شهى صدر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسجد وحده
قلت والمسار الاول فهاهله قوله **وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم**
وعاد عدو لم ينكر لا اطلقه **وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم**
استعمل هذا البيت على قاعين الاولى المنكر وحده هو ما انفرد به من لم يبلغ في ثقته
ما جعله تفرد به مثاله كقول القائل **بالتهم فان الشيطان اذ اراد ذلك غاطه وقال**
ان ادم حتى لم ينزل بالحو الثاني **التدليس وهو نوعان مدوم وهو ان يروي**
حديثا عن عاصم او سمع منه في تحمله ولم يسمع ذلك الحديث بل يروي عنه من سمع
من ضعف استغنى كدليس بغيره بالمال المحدث من تحت لم يوافق منه بل سمع
قلت وما قبل في هذا الرجل بغيره لسن بغيره ولكن منه على بغيره وغير مدوم وهو
ان يكون يروي عن غيره الا من ثقته كدليس بن عيسى قوله
اقضى يمانى فبك متصل الامسى ومنقطع **فما عجمه اني**
اسم هذا البيت على قاعين الاولى المتصل وحده ما انفصل اسناده سماع كل راو
لم يوفوه الى منتهاه والمتصل عم مضطربا من الموقوف والمرفوع وهذا احسن منه مطلقا
الثالث المنقطع وحده ما لم يتصل اسناده كيف كان قلت في دعوى مطلقا
من المرسل والمعصل وهذا اخبر عنه مطلقا قوله
وهانما في القيان هجر كمدرج تكلفي ما لا اظن في اجمل
استعمل هذا البيت على قاعه واحده وهو المدرج وحده ما ادرج في بعض احديث
من كلام الرواة متصلا به من غير فصل ويرد صنف الخطب فيه كتابا تليبه
ويدل على المدرج في احديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا فروع قد يقع الادراج
في روى احديث كالموقف من مسرافتيه وذكره فليست هو قوله
واخرت معي فخرى مدججا وما هي الا كالحجتي تحلل
استعمل هذا البيت على قاعه واحده وهو المدرج وحده ان يروي القريبان
كل واحد منهما محررا الاخر متصلا به كالمدرج وعائنه وما لك والاوراعي والاحاديث
حنبل وعلى بن ابي ذر عن لوروى احد القريبان عن الاخر من غير عكس لم يسمع
وروي من المستطرفات ان محمد بن سيرين روى عن اخيه محمد بن سيرين وهو يروي عن
ما ذكر حديثا فوقع في هذا السب ثلاثه بالعبارة يروي بعضهم عن بعض قوله
فمنفق حفي وطلبي وعبرني ومفترو صدي وقلبي للمبطل
استعمل هذا البيت على قاعه واحده وهو المنفق والمفتري وحده المنفق ما اتفق لفظه
وخطبه في كراهه ما يبيح احدها الاتفاق في اسم المنفق والاسم اليه كالحليل في
في هذا البيت
وهو مطبق يروي في حديثه لوعتي ومختلف حظي وما فكل عمل
استعمل هذا البيت على قاعه واحده وهو المؤلف والمختلف وحده المؤلف ما اتفق في
واحد في اللفظ وهو يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لعيسى بعرفته واوله تصنف
وهو لا يروي

وهذا النوع عند الفخر بن عبد الله بن محمد
وعن ابن ابي راس والمختلف غيره قوله
الدارقطني مثاله عن ابن ابي عمير
خذ الواحد عن سندا ومعنا فغيري بصوغ الهوى تجمل
استعمل هذا البيت على ثلث قواعد الاولى المتصل اسناده وحده ما انفصل
سناده من رايته الى منتهاه وهكذا احكامه اخطب عن اهل الحديث وقال هو
المدوم استعمل في المرفوع دون الموقوف الثالث المعز عن وحده ما
يروي فيه ولان عمر فلان وعك لعظمه في رايته والاصح الذي عليه احسن رايته
متصل الثالث المشبه الموضوع وحده عند الحديث في المختلف على السواصل
عليه وآله وسلم وهو سر الاحياء من الضعيفه ولا يروي رايته له علم بحاله الايمان
واصدعه ولعنه وضع اي حديث باخبار الواضع او راكبه اللفظ وعمره فروع
من غير ان يكون كلفه واضح احديث بسببه الهوى مصور في اللفظ والمفطور
هو المعركا لعشق والممدود هو الخبر من التما والاربع قوله
وذ الدرام من مذهب كدليس وعامضه ان من شرح اطول
استعمل هذا البيت على قاعين الاولى المدوم وحده ما انفصل اسناده عن
مثاله سفين عن رجل الثالثه الا اعنتار وحده ان يسطر في الروي
الذي يرويها ههنا من فوفه ثقه على الروي له اوله وكذا في اوطار الجمان قوله
للسه التطويل ضد الاحضار والتطويل بكسر الهمزة والفتحة والاختصار
عمر بن ابي بكر في ليل بعزكم وشهور اوصا والمحدث التذلل
استعمل هذا البيت على قاعين الاولى الخبر وحده ما يرواه ارباب الثمانه المشهور
وحده ما يرواه اكثر من ثلثه كذا قاله حافظ ابن منك تليبه في الحديث طماي نزل المعور
والدليل والطاوي اجمع من المقابلين قوله **عنه دار الهوى**
عرب تقاسي البعد عندك وماله **وحمد من اوال البلا فمحول**
استعمل هذا البيت على قاعه الغريب وحده ما يرواه واحد قاله حافظ ابن منك تليبه
محموران يكون ضمني وان يكون ضعيفا فمهم قوله
فرفقا لم يطوع الوسابل ماله **البدن مسيبيل لا ولا عندك معدل**
استعمل هذا البيت على قاعه واحده وهو المصطوع وحده ما انفصل الى الباقين
مراقب الهم وانما لهم بسببه الرفق ضد العنف وفي احديث ما كان الرفق قوام
في شئ الا رايته وعن ابي اسحق بن عمار في العليل فيكفي وقد يحرق بالكسر ولا تكفي
ولا رلت في عريضه ورفقه **ولا رلت تعلوا بالبحر فانزل**
استعمل هذا البيت على قاعه واحده وهو الاسناد والعالي عنه عن الشريف في البحر
مرويه ما تليق قال اسناد عال **ولفت خال والتعلوا قاعه** وافضل القرب
من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسناد لطلبه قوله
اورى لسعدى والربا وسيل **وانت الذي اعني وانزل**
استعمل هذا البيت على قاعين الاولى التوريه والظلال والذرة وله معبدان قدير وبعد

هذه نسخة من نسخة المؤلف نورقة سد ورقاً لقرن الثامن الهجري
راجع مختصر الشرح الكندي نسخة الجاهة التي بخط الذهب. كما أن الحفظ هنا يشهد
قط اللوحة رقم (٥٨٧) [الشم الأول من المجلد الثاني عشر من الأندلس] وهو بخط
العراقى نفسه

عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحمن أبو الفضل المعروف بالكافي العراقي ولد سنة
٧٣٥ هجرية من مؤلفاته: (المعنى من أصله) (الاسفار في الأسماء) (مجموع
(الألفاظ) (مجموع) (فتح المعنى بشر الألفاظ الحديث) (ط) وغيرها من
(تولقاته)
توفي سنة ٨٠٦ هـ

الأندلس ١١٩/٤٤

الرسم

٢١٥٢.

مجموع فيه كتاب روضة

٩